قسم: السياسة العامة والنظم المقارنة

دور البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

"دراسة حالة تسيير النفايات بلدية موز اية"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماسترفي العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة و نظم مقارنة

من إعداد:

❖ **محمد جمال جيلالي ساعوا**

تحت إشراف:

د. أمال حاجة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. سهيلة برحوا	المدرسة العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. أمال حاجة	المدرسة العليا للعلوم السياسية	مشرفا
د. مريم علاوي	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022م الموافق لـ 1443-1444هـ

شكر وتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومن والاه

أشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لي، والقائل في محكم تنزيله:

" لئن شكرتم لأزيدنكم" الآية 7 من سورة إبراهيم.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أعان أو أشار ونصح في سبيل إتمام هذا العمل، وعلى رأس القائمة:

الأستاذة المشرفة "أمال حاجة " التي سهلت علي طريق العمل

عمال مكتب النظافة وكل عمال بلدية موزاية.

أعضاء لجنة المناقشة على حضورهم وإثرائهم لموضوع المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى نور دربي، إلى قدوتي في الحياة، إلى أعز ما أملك في الدنيا " أمي و أبي".

إلى خالاتي وأخوالي وأزواجهن وأبنائهم.

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا.

إلى كل أصدقائي ورفقاء الدرب الجامعي.

الملخص:

أصبح تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بشكل أساسي بالبعد البيئي، وقد حاولنا في هذه الدراسة أن نبرز أن التنمية المستدامة في الجزائر لن تتحقق إلا في بيئة تكون فيها مستويات التلوث ضئيلة وذلك من خلال التسيير الأمثل والجيد للنفايات، لذا كان من المهم والأساسي إدراج البعد البيئي من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق حماية بيئية في إطار التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل وأساليب تسيير النفايات في الجزائر بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب، وهذا متعلق لأسباب منها: ضعف اللوجيستيك والعتاد، نقص الثقافة البيئية لدى المواطن، وغياب استراتيجية وطنية كاملة لتسيير النفايات، فالرهان البيئي للتنمية المستدامة يهدف إلى الحد من ظاهرة تفاقم النفايات والتقليل من مصادر التلوث وكل المشاكل المتعلقة بالبيئة، وهذا ما يسمح بتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، البعد البيئي، الموارد الطبيعية، التسيير الأمثل للنفايات، الأداء البيئي، التلوث.

Achieving sustainable development has become fundamentally linked to the environmental dimension, and we have tried in this study to show that sustainable development in Algeria will only be achieved in an environment where pollution levels are minimal through optimal and good management of waste, so it was important and essential to include the environmental dimension by The Algerian state to achieve environmental protection within the framework of sustainable development. The study concluded that the means and methods of waste management in Algeria are far from the required level, and this is related to reasons including: weak logistics and equipment, lack of environmental culture among citizens, and the absence of a complete national strategy for waste management. Environmental for sustainable development aims to reduce the phenomenon of waste exacerbation and reduce pollution sources and all problems related to the environment, and this allows achieving economic, social and environmental benefits.

Keywords: sustainable development, environmental dimension, natural resources, optimal management of waste, environmental performance, pollution.

La réalisation du développement durable est devenue essentiellement liée à la dimension environnementale, et nous avons essayé dans cette étude de montrer que le développement durable en Algérie ne se réalisera que dans un environnement où les niveaux de pollution sont minimaux grâce à une gestion optimale et bonne des déchets. important et indispensable de prendre en compte la dimension environnementale par l'Etat algérien pour parvenir à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable. L'étude a conclu que les moyens et les méthodes de gestion des déchets en Algérie sont loin du niveau requis, et cela est lié à des raisons telles que : la faiblesse de la logistique et des équipements, le manque de culture environnementale chez les citoyens et l'absence d'une stratégie nationale complète pour les déchets. Le pari environnemental pour le développement durable vise à réduire le phénomène d'exacerbation des déchets en réduisant les sources de pollution et tous les problèmes liés à l'environnement, ce qui permet d'obtenir des avantages économiques, sociaux et environnementaux.

Mots clés : développement durable, dimension environnementale, ressources naturelles, gestion optimale des déchets, performance environnementale, pollution.

مقـدمـة

لقد احتل موضوع البيئة والتنمية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي موقعا أساسيا في مقدمة اهتمامات بلدان العالم، نتيجة تعدد وتنوع المشاكل البيئية التي أصبحت تشكل خطراً حقيقيا على الكائنات الحية، وذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي ركزت على تحقيق الأرباح الاقتصادية على حساب البعد البيئي. مما أدى إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والبيئية واستنزافها بكثرة.

ولقد ترجم المجتمع الدولي اهتمامه بحماية البيئة في مؤتمر ستوكهولم عام 1972، الذي سلم بالعلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية والبيئة، وقرر بأهمية التنسيق والتوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وقد صدر عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل حماية البيئة.

وقد تعزز الاهتمام العالمي بموضوع البيئة وحمايتها بشكل أكبر من خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، حيث تم تكريس مصطلح التنمية المستدامة، كسبيل لتحقيق تنمية شاملة بأقل قدر من استهلاك للموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من إحداث التلوث والضرر البيئي.

وكغيرها من الدول أدرجت الجزائر الملف البيئي ضمن أولوياتها، لذا بادرت بالعديد من الإصلاحات وإعطاء الأهمية للبيئة من خلال إصدار أول قانون للبيئة، وهو القانون 83-03، كمنظومة قانونية تملكها الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة، لكن هذا الأخير لم يصل إلى فكرة تحقيق حماية بيئية بمفهوم التنمية المستدامة نظرا لبعض النقائص التي انطوت عليها الأدوات القانونية السابقة وعجزها عن الحد من الأضرار التي تصيب البيئة، هذا ما دفع بالمشرع الجزائري إلى إصدار القانون (03-10) لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال أحكام عامة لحماية العناصر البيئية بصورة متكاملة.

الدراسات السابقة:

تتجه دراستنا إلى تبيان دور البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تعتبر كامتداد لعدة دراسات أخرى تطرقت إلى هذا الموضوع ولكن من زوايا مختلفة، وفي تخصصات عديدة أهمها العلوم القانونية والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية... وقد تنوعت بين رسائل دكتوراه ومذكرات ماجيستر إلا أن أغلبها يصب في اتجاه الجانب القانوني من خلال دراسة الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر،

أو تناول جانب واحد على صلة بالبيئة كدراسة السياسات البيئية في الجزائر، الجباية البيئية، أنواع المشاكل البيئية في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة...

وبالرغم من استعمال مجموعة من الكتب، إلا أنه اخترنا الدراسات والرسائل الجامعية نظرا لأهميتها وقربها إلى البحث في دور البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقد تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم وهي كالآتي:

الدراسة الأولى: رشيدة العابد أطروحة دكتوراه بعنوان: مساهمة الأدوات الاقتصادية في تسيير النفايات الصلبة الحضرية في الجزائر دراسة حالة بلدية الوادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2019، هدفت الدراسة لتحليل التطور الكمي والنوعي للنفايات الصلبة الحضارية في بلدية الوادي وإمكانية تثمينها، حيث تم الاعتماد على الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية مع الأطراف المعنيين للوقوف على الأرقام والحقائق فيما يتعلق بتسيير النفايات ومن ثم تحليلها، وخلصت الدراسة أن بلدية الوادي تملك فرصا استثمارية كبيرة في مجال تثمين النفايات كفيلة بتحقيق فوائض مالية في هذا المجال.

الدراسة الثانية: ربيعة بوسكار، أطروحة دكتوراه تحت عنوان: مشكلة البيئة من منظور اقتصادي جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، وقد هدفت الدراسة إلى تبيان أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر مع تسليط الضوء على الآليات الاقتصادية لمواجهتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من عدة مشاكل بيئية أهمها تلوث الهواء، وتدهور التربة وتصحرها، بالإضافة إلى استنزاف الموارد المائية وتلوثها.

الدراسة الثالثة: بن ماضي قمير رسالة ماجستير تحت عنوان: دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

وتمثل هدف هذه الدراسة في تسليط الضوء على قضايا التلوث البيئي وآثارها، وواقع البيئة في الجزائر ومدى التزام وسعي الحكومة الجزائرية في الحد من آثار التلوث البيئي، ومحاولة معالجتها في إطار تحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال إبراز الإجراءات والأدوات الكفيلة بتحقيق ذلك كضرورة نشر ثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية وإصدار القوانين وتطبيقها باحترام واعتماد إجراءات مادية ومعنوية لحماية البيئة ومحاربة التلوث. كما يهدف هذا البحث كذلك إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى تجاوب وتقارب السياسات البيئية في الجزائر.

الدراسة الرابعة: عبد القادر عوينان رسالة ماجستير بعنوان: تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008 والهدف منها معرفة كيف يمكن تحليل هذه الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، وقد توصل

الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن حماية البيئة تتطلب تكاليف مالية كبيرة جدا، نظرا للأضرار الفادحة التي لحقت بها، وهذا ناتج عن إهمال الجوانب البيئية في عملية التنمية التي انتهجتها الجزائر. وأن السياسة الاقتصادية أثبتت فعاليتها في مواجهة مختلف المشاكل البيئية جزئيا.

الدراسة الخامسة: محمد طاهر قادري، أطروحة دكتوراه تحت عنوان: آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة الجزائر 2006، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن الآثار المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، والبحث عن الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف والفقر الاجتماعي والتدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر.

إشكالية الدراسة:

في ظل هذا الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة والتوجه الجديد لمفهوم التنمية المستدامة، أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة بأن مظاهر التنمية ارتبطت بنمط الحياة الاستهلاكي غير العقلاني خاصة مع تزايد التعداد السكاني، والذي انبثق عنه أزمات بيئية متعلقة بتلوث المياه والهواء الناتج عن سوء التحكم في عمليات جمع النفايات وعدم معالجتها.

من هنا تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم البعد البيئي من خلال التسيير الجيد للنفايات في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى بلدية موز اية؟

الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل ماهية البيئة والتنمية المستدامة؟
- ما واقع البيئة في الجزائر؟ وما هي أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها؟ وما هي الجهود التي بذلتها الدولة لحماية الجانب البيئي وتحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر؟
- فيما يتمثل واقع تسيير النفايات في بلدية موزاية؟

- ما هي طريقة عمل مصلحة بلدية موزاية بخصوص تسيير النفايات؟ وما هي المشاكل التي تواجههم في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟

الفرضيات:

- كلما اهتمت الجزائر بمختلف الجوانب البيئية كلما انعكس ذلك إيجابا على تحقيق التنمية المستدامة.
- التسيير الجيد للنفايات يؤدي إلى تحقيق الاستدامة.
- كلما زاد الوعي البيئي للمواطنين، كلما كان هناك تسيير أحسن للنفايات.

الاقترابات:

لدراسة هذا الموضوع والتقرب منه أكثر تم الاعتماد على الاقترابات التالية:

- الاقتراب القانوني: لقد تم استخدام الاقتراب القانوني الذي يركز في دراسته للأحداث، المواقف، العلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، إذ أن للبيئة مجموعة من الفواعل المؤثرة فيها، وعليه لابد من إطار قانوني ينظم العلاقات فيما بينها.

- الاقتراب المؤسسي: الذي يساعدنا في دراسة وتحليل سلوك كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مجال صنع وتنفيذ السياسات البيئية والإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة.

- الاقتراب النظمي: أستخدم لتفسير مختلف التغيرات الحاصلة بين البيئة والتنمية المستدامة، حيث اعتبرت المشاكل البيئية كمدخلات، والبرامج والسياسات كحلول مقترحة، ثم تعود العملية عبر التغذية العكسية.

المناهج: تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج، التي تساعد بدورها على فهم الموضوع محل الدراسة بشكل علمي ومنطقي وموضوعي، ومن أهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:

- المنهج الوصفي التحليلي: والذي نريد من خلاله التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة موضوع البحث وتحليلها، يظهر ذلك من خلال التطرق إلى كل القضايا العامة في ماهية البيئة والتنمية المستدامة وواقعهما في الجزائر.

- المنهج الإحصائي: وذلك بالاعتماد على الاحصائيات والمؤشرات المتوافرة من الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية، كالإحصائيات المتعلقة بالمشاكل البيئة في الجزائر وكذا إحصائيات عن مختلف مؤشرات التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

- منهج دراسة الحالة: تم استخدام هذا المنهج على اعتبار أن موضوع الدراسة يسلط الضوء على تسيير النفايات في بلدية موزاية. فهو طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة ليتمكن من دراستها بعمق ودقة، ويستخدم من أجل الحصول على المعلومات والحقائق التفصيلية.

وقد تم استخدام الأدوات التالية:

-الاستبيان: من خلال إعداد مجموعة من الأسئلة بطريقة ورقية، موزعة على سكان بلدية موزاية بغرض الحصول على معلومات تعكس واقع تسيير النفايات في أحيائهم.

- المقابلة: والتي تعد بمثابة استبيان شفوي، غرضها جمع البيانات والحقائق. وقد تم إجراء مقابلة شفوية مفتوحة مع رئيس مكتب النظافة على فترات متقطعة (3 أيام 5 و 6 و7 من شهر مارس) مدتها تتراوح حوالي 25 دقيقة بمقر المكتب الكائن بدائرة موزاية. بالإضافة إلى أداة الملاحظة.

وفي إطار زيارتنا لمكتب تسيير النفايات ببلدية موزاية، تم توجيهي إلى مركز تثمين النفايات وإعادة تدويرها الكائن ببلدية بني مراد، حيث تقدمت بطلب خطي بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة بعملية التدوير إلا أنه لم يتم الاتصال بنا.

هيكلة البحث:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تناول الفصل الأول ماهية كل من البيئة والتنمية المستدامة والعلاقة القائمة ببنهما، ثم تناول الفصل الثاني واقع البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر حيث تم التركيز على مختلف الأطر القانونية والأجهزة التي تقوم بحماية البيئة، بالإضافة إلى جهود الجزائر في مجال حماية البيئة مع عرض مؤشرات التنمية المستدامة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسلط الفصل الثالث الضوء على دراسة الحالة المتعلقة بتسيير النفايات في بلدية موزاية من خلال عرض طريقة عمل المصلحة المكلفة بتسيير النفايات وذكر أهم المشاكل التي تواجهها في نشاطها.

وفي الأخير خاتمة البحث التي تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها مع اختبار صحة الفرضيات.

الفصل الأول: القضايا العامة في ماهية البيئة والتنمية المستدامة

تمهيد:

لقد أصبحت مسألة حماية البيئة قضية أساسية من القضايا الدولية، تعقد من أجلها المؤتمرات وتبرم الاتفاقيات وتؤسس المنظمات، وذلك لما أصابها من الخلل المتصاعد الذي أصبح يشكل خطراً بالغا يهدد الأجيال المقبلة.

وقد أضحى للبعد البيئي دور أساسي في عملية التنمية، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام به بعد انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول "بيئة الإنسان "في ستوكهولم، كما أن الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور ما يسمى بالتنمية المستدامة والتي نعني بها الإيفاء بحاجات الجيل الحالي بدون تفريط في حاجيات الأجيال الأخرى.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول يتمحور حول ماهية البيئة

المبحث الثاني تطرق إلى ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثالث الذي يبرز العلاقة التفاعلية بين البيئة والتنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية البيئة

يقصد بالبعد البيئي للتنمية المستدامة الجانب البيئي لها، وقد تنوعت وتعددت التعاريف التي تناولت مفهوم البيئة نظرا لاختلاف توجهات ومنطلقات الباحثين المهتمين بهذا الحقل الواسع، فلكل واحد منهم زاوية نظر مختلفة للبيئة ومكوناتها والموارد التي تحتوي عليها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم البيئة من كل الجوانب من حيث خصائصها، عناصرها، مواردها، وصولاً إلى السياسة العامة البيئية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

لقد شاع استخدام لفظ البيئة حيث أصبحت مرتبطة بجميع مجالات الحياة، وبالرغم من ذلك فإن المفهوم الدقيق لكلمة البيئة مازال غامضا للكثير، حيث تعددت التعاريف بخصوص ماهية مفهومها حسب وجهة ورؤية كل باحث في كل فرع من فروع العلوم المختلفة.

وسنقف على تحديد مفهوم كلمة البيئة لغة، واصطلاحا و في التشريعات القانونية.

أولا: التعريف اللغوي

البيئة في اللغة مشتقة من الفعل "بوأ"[1]،أي نزل أو أقام، وتبوأه أي أصلحه وهيأه، وهي في اللغة تأتي بعدة معان، نذكر منها ما يلي:

• المنزل أو الموضع، يقال تبوأت منزلة أي نزلته وبوأ له منزلا وبوأه منزلا: هيأه ومكن له فيه[2].

إذن فالبيئة بمعناها اللغوي الواسع تشير إلى المكان الذي يتخذه الإنسان كمنزل يعيش فيه.

فقد قال الله سبحانه وتعالى في سورة يوسف: ﴿ كَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًاۖ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [5].

وقال تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾[6] .

---

[1] هشام بشير، علاء الضاوي حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية ط1 2013 ص 13.

[2] نفس المرجع، ص14.

[3] القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 56.

[4] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 74.

[5] القرآن الكريم، سورة الحج، الآية 26.

[6] القرآن الكريم، سورة يونس، الآية87.

وقد ذكر ابن منظور لكلمة تبوأ معنيين قريبين من بعضهما:[1]

المعنى الأول فهو إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه، أما المعنى الثاني فهو النزول والإقامة، كأن نقول: تبوأ المكان أي حله ونزل فيه وأقام به.

ترجمت كلمة ecology إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة التي وضعها العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Haeckel عام 1866م بعد دمج كلمتين يونانيتين هما oikos ومعناها مسكن, و logos ومعناها علم وعرفها بأنها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء[2]

من خلال ما ذكر سابقا نجد أن كل التعاريف اللغوية تشير إلى أن البيئة هي المكان أو المنزل أو الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي بوجه عام.

ثانيا: البيئة اصطلاحا:

تعرف البيئة في الاصطلاح العلمي بأنها "ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوانات ونباتات، والتي يتعايش معها الإنسان"[3].

فالبيئة بالنسبة للإنسان هي الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جماديه، وكائنات تنبض بالحياة. وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى طقس رياح أمطار... الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر[4].

فالحديث عن مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية.

وتعرف البيئة ايكولوجيا بأنها: "مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية"[5].

من هنا يتضح أن البيئة هي الوسط الذي تعيش فيه جميع الكائنات الحية وغير الحية، حيث تؤثر فيها وتتأثر بها. كما أنها تعتبر أيضا مصدر عطاء للكائنات التي تعيش فيها.

---

[1] هشام بشير حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، 2011 ص9.

[2] حمزه الجبالي التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، دار عالم الثقافة للتوزيع،2016، ص7.

[3] هشام بشير مرجع سابق ص 18.

[4] سيد عاشور أحمد التلوث البيئي في الوطن العربي واقعه وحلول معالجته القاهرة 2006 ص 11,12.

[5] مصطفى يوسف كافي اقتصاديات البيئة، دمشق، دار رسلان للطباعة والنشر، 2013 ص 12.

ثالثا: التعريف القانوني للبيئة

1. تعريف البيئة في القانون الجزائري.

لم يعرف المشرع الجزائري البيئة ولكن نص عليها بموجب المادة 4 فقرة 7 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والتي يستدل منها أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[1].

نلاحظ أن المشرع الجزائري اكتفى بذكر العناصر المكونة للبيئة، والتي حصرها في الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية.

2. تعريف البيئة في القانون الدولي.

على الرغم من كثرة النصوص القانونية الدولية والوطنية التي تناولت موضوع البيئة بالتنظيم والحماية إلا أنها لم تزل قاصرة عن إعطاء تعريف موحد للبيئة أو العناصر المكونة لها, وهذا ما يؤدي إلى اختلاف الآراء حولها.

أعطى مؤتمر ستوكهولم للبيئة المنعقد في 1972 بالسويد معنى واسع بحيث تدل على أنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[2].

وساهم هذا المؤتمر في إخراج فكرة حماية البيئة إلى حيز الوجود، وقد انتهت أعماله بصدور إعلان البيئة الذي يحتوي على مقدمة وستة وعشرون مبدأ، ومن أهم هذه المبادئ وجود حق أساسي للإنسان في الحرية والمساواة، وأن يحيا في ظروف معيشية مناسبة وبيئة تسمح له في العيش بكرامة، وعليه واجب أساسي في حماية البيئة لأجيال الحاضر والمستقبل[3].

كما أكد الإعلان أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامل المحرك والأساس لدفع عجلة التقدم والرقي مع احترام حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وملائمة[4].

من خلال كل التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- غالبية تعاريف البيئة لا تستثني البيئة الطبيعية وتعتبرها العنصر الأساسي.

---

[1] قانون 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 13 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[2] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص 14.

[3] رحماني عبد القادر جلال، خريف عبد الرحمان، العلاقة التفاعلية بين حماية البيئة والتنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019 ص 12,11.

[4] مرجع نفسه، ص12.

- البيئة كلمة شائعة الاستعمال يختلف تعريفها باختلاف العلوم التي تناولتها: اقتصاد، قانون، اجتماع مما يصعب مهمة إيجاد تعريف موحد لها.

المطلب الثاني: خصائص البيئة ومواردها

تتميز البيئة بمجموعة من السمات أو الخصائص وهي[1]:

-تفاعل مكونات البيئة الطبيعية: فهي تتكون من ظواهر وأشياء طبيعية كالطقس والضغط الجوي والهواء والماء وغيرها، وظواهر وأشياء عضوية كالنبات والحيوان وهذه الظواهر تتم بصورة عامة بالتفاعل الديناميكي بينهما، وبتبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية ويمثل الموطن البيئي وحدة النظام البيئي، حيث يمثل الملجأ أو المسكن للكائن الحي ليشمل جميع معالم البيئة من معالم فيزيائية وكيميائية وحيوية.

-التوازن: أهم السمات التي تميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن القائم بين عناصرها المختلفة، وهذا التوازن الدقيق للغاية يدل على عظمة الخالق سبحانه وتعالى، فمثلا إن حدث اختلال في جزء من الطبيعة تحدث ظروف أخرى من شأنها ترميم ما حدث من دمار وللتوضيح أكثر عندما يحدث حريق في جزء من الغابة فإنه بعد مدة تعود هذه الأرض إلى طبيعتها الأولى فتنمو بها الحشائش وسرعان ما تكتسي بالأشجار مرة أخرى.

-تعقد البيئة الطبيعية: يقوم توازن النظام البيئي على مدى تعقيده، هذا النظام الذي ازداد ثباتا واستقرار، ويعني تعقد النظام البيئي كثرة الأنواع النباتية والحيوانية، فكلما ازدادت أنواع الكائنات والنباتات تعقدت العلاقات بين الأنواع المكونة للنظام البيئي من ناحية وبين الكائنات الحية وغير الحية من ناحية أخرى، وكلما زاد تدمير الإنسان لهذا النظام انخفضت هذه الكائنات وتبسط النظام البيئي وبالتالي يصبح أكثر عرضة للدمار.

-الاستمرارية: وتعني الحماية الذاتية للبيئة والمحافظة على استمرارها من خلال مدى مقاومتها وامتصاصها لمظاهر التلوث، وهذا كذلك بفضل الله تعالى وما أودعه من نظام مناعة في الطبيعة ضد الصدمات التي تهدد انهيار توازنها.

- عناصر البيئة: يمكن تقسيم البيئة، وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم إلى ثلاثة عناصر وهي[2]:

البيئة الطبيعية: وتتكون من أربعة نظم مترابطة هي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة بالإضافة إلى

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 21.

[2] سيد عاشور أحمد، مرجع سابق، ص 13.

النباتات والحيوانات، وهذه جميعها تمثل الموارد التي أتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى.

البيئة البيولوجية(الحيوية)[1]: وتشمل الإنسان وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

البيئة الاجتماعية: ويقصد بها ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة الإنسان مع غيره، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، وقد استحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.

وتتحدد عناصر البيئة الحضارية للإنسان في جانبين أساسيين هما[2]:

الجانب المادي: وهو كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه كالسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية.

الجانب غير المادي: وذلك يشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم، تلقائية كانت أم مكتسبة.

ولقد أدرج استخدام البيئة في عدة مجالات منها[3]:

أ. **البيئة الاجتماعية:** تعبر عن الوسط الذي ينشأ فيه الفرد، ويحدد شخصيته وسلوكياته

واتجاهاته والقيم التي يؤمن بها.

ب. **البيئة الثقافية:** تشمل المعرفة والعقائد والفن والقانون والأخلاق والأعراف وكل العادات التي يكتسبها الفرد من حيث كونه عضوا في المجتمع، وتتأثر الثقافة بعوامل البيئة الطبيعية، وكذلك ما ينتجه العقل البشري عن طريق منجزات العلم والتكنولوجيا. كما يمكن للتنشئة الثقافية أن تلعب دور هام في زيادة الوعي البيئي للمواطنين ومدى أهمية حماية البيئة.

ت. **البيئة المناخية:** تمثل ظروف الطقس والمناخ التي يتأثر بها الفرد وتتأثر بها الكائنات الحية الأخرى التي تشاركه الحياة على كوكب الأرض.

ث. **البيئة الطبيعية:** تختص بدراسة الحياة البرية والبحرية، والكائنات من الحيوانات والطيور...الخ

ج. **البيئة البشرية:** عرفت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في استكهولم سنة 1972 بأنها: رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الفرد وتطلعاته

---

[1] عبدالله البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الرياض، العبيكان للنشر، ط1،2010 ص94.

[2] سيد عاشور أحمد، مرجع سابق.

[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 23,24.

ح. **البيئة الور اثية:** تشمل ما يورثه الزوجان من خلايا وراثية للأبناء التي تحدد صفات لون العيون ولون الجلد وغيرها.

-موارد البيئة:

تعرف موارد البيئة بأنها المواد ذات الفائدة للإنسان والممكن استخلاصها من الطبيعة والتعامل معها كسلعة مهمة في التجارة المحلية والدولية، ويتضمن هذا التعريف المعادن والصخور والغازات ومصادر الطاقة والتربة والمياه السطحية والجوفية، وتصنف الموارد تبعا لمدى استمرار توافرها إلى ثلاث أصناف[1]:

موارد البيئة الدائمة: وتشمل مكونات المحيط الحيوي ذات الكمية الثابتة، وهي الهواء الذي لا يستطيع أن يستغني عنه أي كائن حي والماء الذي يغطي أكثر من سبعة أعشار الكرة الأرضية والطاقة الشمسية.

موارد البيئة المتجددة: وهي الموارد الطبيعية التي تمتلك خاصية التجديد ذاتيا، ويمكن إثراءها وإعادة إنتاجها، وتشمل الكائنات الحية كالأسماك والأشجار والتربة وغيرها، وقدر العلماء عدد الكائنات الحية على الأرض بحوالي 30 مليون نوع ما بين الحيوانية والنباتية.

موارد البيئة غير المتجددة: وهي الموارد التي لا تتجدد خلال حياة الإنسان، أي تلك التي يستغرق تجديدها ملايين السنين. إنها غير متجددة المصدر وتؤخذ عادة من باطن الأرض كالفحم، والبترول والخامات المعدنية، أو من مياه حفرية وهي ذات مخزون محدود وتشمل النفط، والغاز الطبيعي والمعادن.

وهذه الموارد البيئية تتعرض للنفاذ والنضوب لأن معدل استهلاكها يفوق معدل تعويضها، الذي يكون بطيئا جدا بحيث لا يدركه الإنسان في عمره القصير[2].

[1] بن ماضي قمير، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة، الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، 9-10-11.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

جدول رقم01: تصنيف الموارد الطبيعية حسب اصلها وعمرها الزمنى

الموارد حسب أصلها / الموارد حسب عمرها الزمني	البيئية Environmental	الإحيائية Biological	المعادن Minerals	الطاقة Energy
الجارية Expendable or Flow	الهواء النقي	غالبية المنتجات الزراعية	الملح	الطاقة ا لشمسية الطاقة المانية
المتجددة Renewable	المراعي الغابات	منتجات الغابات الاسماك الحياة الفطرية	-	الحطب الفحم
القابلة للنضوب Exhaustible or Delectable	طبقة الأوزون البيئة التنوع البيولوجي	الحيوانات القابلة للانقراض الحياة الفطرية المهددة بالانقراض (الغزلان، الحباري)	أغلب المعادن (الذهب، الحديد الفوسفات، الملح ... الخ)	النفط، الغاز، الفحم الحجري، اليورانيوم

المصدر: حمد بن محمد آل الشيخ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، دار العبيكان للنشر، 2008، ص 28.

المطلب الثالث: السياسة العامة البيئية و أهدافها

أولا: مفهوم السياسة العامة

هناك العديد من التعاريف نذكر منها[1]:

حسب جيمس أندرسون يشير الاستخدام العام لمصطلح السياسة العامة سلوك بعض الفاعلين أو مجموعة من الجهات الفاعلة، كالمسؤولين أو الوكالات الحكومية، كما يمكن النظر إلى السياسة العامة على أنها أيا كان ما تختار الحكومات القيام به أو عدم القيام به.

يعرف جيمس أندرسون كذلك السياسة العامة بأنها عملية مستقرة نسبيا، ومسار هادف من العمل يعقبه مستوى معين من الأداء لفاعل أو مجموعة من الفواعل في التعامل مع مشكلة أو مسألة مثيرة للقلق والاهتمام.

[1] لقمان مغراوي، محاضرات السياسات العامة والاستشراف، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، 2022.

بذلك نجد أن هذا التعريف ركز على ما يتم فعله بدلا مما هو مقترح أو مقصود فقط، كما يميز السياسة عن القرار الذي هو في الأساس خيار محدد بين مجموعة من البدائل.

السياسة العامة هي تصرفات الحكومة ومن يخول له تمثيلها، المعبر عنها بالقرارات والقوانين والبرامج تجاه المشاكل المجتمعية التي تواجه الدولة على المستويات المحلية والمركزية والدولية، كما تشتغل السياسة العامة وفق منطق تعاضدي وتشاركي ولا يمكن أن تحقق أهدافها بمعزل عن باقي السياسات العامة للدولة.

ثانيا: تعريف الساسة العامة البيئية

-تشير السياسات البيئية إلى المجالات التي تتوجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لأن هذا المجال يعتبر واسعا فإن التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة[1].

تعرف السياسة البيئية أيضا على أنها جزء من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئة لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا، وانما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتحليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث[2]

السياسة البيئية: "المقصود بها توضيح المبادئ والأهداف والمتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة، والذي من خلاله يتحدد إطار عملها النهائي. وتقع مسؤولية رسم السياسة البيئية على عاتق الإدارة العليا، أما باقي الإدارات فيتمثل دورها في التنفيذ وتوفير المدخلات لصياغة وتعديل هذه السياسة"[3].

السياسة البيئية:" هي بيان المؤسسة أو الهيئة لنواياها والمبادئ المتعلقة بالأداء البيئي كاملا والذي يعطي هيكل العمل العام من أجل وضع الأهداف والأغراض البيئية"[4].

---

[1] سليمة بوعزيز، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص15.

[2] عبد الواحد، السياسة العامة في مجال البيئة،تاريخ الدخول إلى الموقع: https://democraticac.de/?p=83265،2023/2/1 .(2،51)

[3] كاظم المقدادي، حماية البيئة البحرية مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، 2016، ص 49 .

[4] فتحي أحمد يحي، نظام إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية، دار يازوري للنشر والتوزيع، 2011، ص177.

كتعريف إجرائي السياسات البيئية هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها.

ومن خلال التعريف السابقة يمكن استخلاص أهم العناصر التي يجب أن تتصف بها السياسة البيئية كما يلي[1]:

-الواقعية أي التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.

-تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات الرسمية والشعبية المحلية والعالمية.

-التوافق والتكامل والترابط بين هذه السياسات البيئية في كل من المجالات الإنتاجية (الصناعة، زراعة إسكان، سياحة...).

-مرشدة ومعدلة السلوك البشري سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدماتية أو في نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة، حيث تحقق القناعة والعقيدة بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الأفراد ومن ثم نقل الحاجة إلى إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الرادعة.

-اعتماد السياسة على أدوات مرنة واقعية قابلة للتنفيذ، تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية.

-وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام، على أن تراجع هذه التشريعات بصفة دائمة لتنقيحها بما يفسر التطبيق العلمي للسياسة البيئية، مع عدم إصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قائمة.

-وجود التنظيمات الفعالة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات، سواء كانت هذه التنظيمات رسمية أو غير رسمية، مع تنمية الموارد البشرية القائمة على تنفيذ هذه السياسات البيئية.

ثالثا: أهداف السياسة البيئة: تهدف السياسة البيئية إلى تحقيق[2]:

حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء، والتي تعتبر جزء رئيسي من النظام البيئي وكذا كأساس لتواجد ومعيشة الإنسان والحيوانات والنباتات.

حماية وحفظ صحة وحياة الإنسان، وهي التزام وواجب أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل الدولة والمجتمع[3].

---

[1] سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني، مداخلة البعد البيئي للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ص12,11.

[2] بوعزيز، مرجع سابق، ص 16.

[3] عبد الرزاق الدليمي، الإعلام المتخصص، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2019، ص 180.

استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية والانتاجية.

الحفاظ على ما هو موجود واستدراك ما ضاع، كما تسعى السياسة البيئية إلى تطبيق الاتفاقيات الدولية.

تحجيم الأنشطة والممارسات التي تؤدي إلى تدهور الوضع البيئي، أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتحقيق آثاره قدر الإمكان.

مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة[1].

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع و شامل للتنمية، وحظي باهتمام كبير في أوساط الاقتصاديين والسياسيين وكل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، الرفاهية الاجتماعية، والمحافظة على التوازن البيئي.

وقد تعددت النظريات والتعاريف التي حاولت إعطاء مفهوم للتنمية المستدامة، وذلك نتيجة اختلاف المتغيرات البيئية التي تسير وفقها اتجاهات التنمية المستدامة، بغية تحديد مضمونها وأبعادها وتتبع ظهور وتطور المفهوم إضافة إلى تحديد مؤشرات قياسها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية عند الدكتور عبد المنعم شوقي هي: "العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات"[2].

وحسب التعريف اللغوي تتكون عبارة التنمية المستدامة من كلمتين[3]:

التنمية: "ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، وهي العملية التي تهدف إلى القضاء على التخلف وتطوير الاقتصاد الوطني بالاستفادة من الوسائل التكنولوجية واستخدامها في الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية".

---

[1] ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص 84.

[2] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص 16.

[3] صونيا بيزات، محاضرات في مادة البيئة والتنمية المستدامة، سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017، ص 6،7 .

المستدامة: "معناها الدوام والمواظبة حاضرا ومستقبلا، يعود اصطلاح الاستدامة إلى علم الايكولوجيا، حيث استخدمت للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي إلى تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض واستخدام الاصطلاح في المفهوم التنموي للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلم الايكولوجي".

تعني التنمية المستدامة اقتصاديا "الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية و نوعيتها"[1].

وهناك جملة من التعاريف لعلماء ومنظمات دولية خاصة بالتنمية المستدامة ومن أهمها:

تعريف تقرير الموارد العالمية: حصر ما يقارب عشرين تعريفا للتنمية المستدامة، تم تصنيفها كما يلي[2]:

أ. تعاريف ذات طابع اقتصادي:

التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة هي إجراء لتقليص مستدام لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

ب. تعاريف ذات طابع اجتماعي إنساني:

تهدف التنمية المستدامة إلى الاستقرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.

ت.تعاريف ذات طابع بيئي:

التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض، الماء...) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.

ث. تعاريف تتعلق بالجانب التقني (التكنولوجي):

هي تلك التنمية التي تعتمد على التقنيات النظيفة غير الضارة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

[1] محمد خليل محمود، المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، ط 1، 2018، ص 58.

[2] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 66-67.

تعريف البنك الدولي:

"هي تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل من تلك المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، وهي حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل"[1].

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (WCED)لعام 1987:

"هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[2].

تعريف مؤتمر ريو 1992:

عرف المبدأ الثالث بأن التنمية المستدامة تستوجب ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل.

كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه (لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئة جزأ لا يتجزأ من عملية التنمية)[3].

تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية

في تقريره العالمي لعام 1992 التنمية المستدامة بأنها: عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية والضريبية والتجارية والطاقوية والزراعية والصناعية، كلها بقصد إقامة تنمية، تكون اقتصادية واجتماعية وايكولوجية مستديمة[4].

على ضوء ما سبق نجد أن أغلبية التعاريف ركزت على أن التنمية المستدامة تسعى لعدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة من خلال الإدارة المثلى والمتوازنة والعادلة للموارد.

[1] صونيا بيزات، مرجع سابق، ص 8.

[2] Jennifer A.elliott An introduction to sustainable development 4th Edition Routledge perspective on development, p29.

[3] علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، ط1، 2012، ص57.

[4] فاطمة بكدي رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2016، ص 171.

الشكل رقم01: التعريف الإجرائي لمصطلح التنمية المستدامة

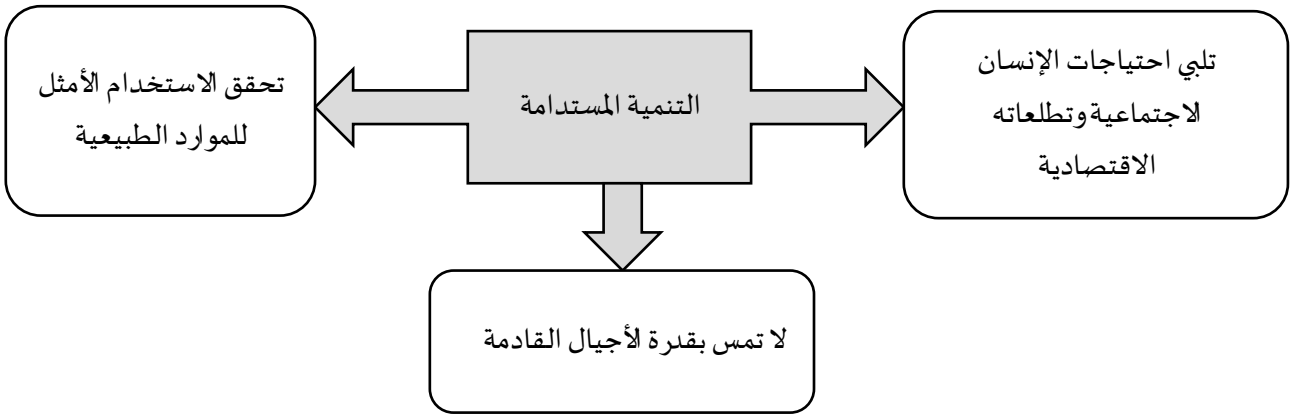

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على فهمه لمصطلح التنمية المستدامة.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية[1]:

1. هي تنمية مستمرة شاملة ومتكاملة.
2. هي تنمية عادلة ومتوازنة.
3. هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.
4. هي التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال.
5. هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
6. التنمية المستدامة ذات صبغة عالمية للحد تحد من الفوارق وتخلق التوازن بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.
7. تعتبر البعد الزمني بعدا أساسياً لها حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير امكانيات الحاضر مع مراعاتها لحق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة.
8. تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية

المطلب الثاني: المحطات الرئيسية للتنمية المستدامة

أ. خلال الفترة 1980/1970[2]:

تزامنت مع هذه الفترة ثلاث أزمات هي أزمة الغذاء وأزمة الأسواق المالية وأزمة الطاقة (1971-1974).

[1] مدحت ابو النصر ياسمين مدحت، التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها، المجموعة العربي للتدريب والنشر، 2017، ص 83,84.

[2] فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيقي، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2020، ص 18.

1972: في هذه السنة أعلن نادي روما تقريره المشهور (حدود النمو) بيع منه نحو تسع ملايين نسخة وطبع بتسع وعشرين لغة.

1980: ظهر مصطلح التنمية المستدامة في منشورات الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980.

1983: اجتماع الأمم المتحدة مع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة المخاوف البيئية. وهي اللجنة التي أصدرت بعد أربعة سنوات تقرير مستقبلنا المشترك.

1987: تم استخدام مفهوم التنمية المستدامة على نطاق واسع في تقرير "برونتلاند" مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987.

ب. خلال الفترة 2012/1990:

تم عقد ثلاث قمم للأرض خلال هذه الفترة إلى جانب تبني الأهداف الإنمائية للألفية.

قمة الأرض الأولى عام 1992: بريو دي جانيرو بالبرازيل تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، اعتمدت التنمية المستدامة كعنوان رئيسي للقمة، شاركت في هذا المؤتمر 178 دولة، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار التنمية قابلة للاستمرار وانعقد المؤتمر بعدما تعالت الأصوات بخصوص وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر[1]، وانتهت القمة بإعلان ريو الذي هو بمثابة الانطلاقة الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة، وقد قام المشاركون في هذه القمة بصياغة وثيقة مبادئ عرفت بأجندة القرن الحادي والعشرين (جدول أعمال) اشتملت على برنامج مفصل لتطبيق هذه المبادئ من خلال تأكيد مسؤولياتها اتجاه الأجيال المقبلة[2].

أصبح هذا المفهوم منذ أن عقد المؤتمر مرجعا لكل المؤتمرات الدولية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة كمؤتمر كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية ومؤتمر السكان بالقاهرة...

1993: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة التنمية المستدامة وهي أعلى هيئة دولية تمثل حكومات الدول الأعضاء وتعنى بمتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، كما لها الحق في متابعة مقررات وخطة جوهانزبورغ التنفيذية[3].

قمة الأرض الثانية عام 2002 بجوهانزبورغ جنوب إفريقيا، تمحور مؤتمر جوهانزبورغ حول التنمية المستدامة تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. استعرض التحديات والفرص

[1] ياسين كوسة، السياسات البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر ،جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020، ص20.

[2] فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة وتقويم التقدم المحقق في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وأعلن الاتحاد الأوروبي عن نيته تخصيص مبلغ 700 مليون دولار لمساعدة الدول في مشاريع الطاقة المستديمة، أما الولايات المتحدة أعلنت عن اسهامها بمبلغ 90 مليون دولار لتنمية الفلاحة المستديمة، إلا أنه لم تسجل أي قرارات ملموسة سوى توثيق بعض المبادئ المراد تحقيقها بحلول 2015 [1].

وقد وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ضمان المتابعة الفعلية لهذا المؤتمر وعلى برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، ويحتوي البرنامج قائمة تضم 134مؤشر للتنمية المستدامة في وثيقة تعرف بالكتاب الأزرق*.

قمة الأرض الثالثة عام 2012: بالبرازيل (ريو+20) عقد مؤتمر دولي خلال الفترة 13-23 جوان 2012 واجتمع فيه قادة العالم مرة أخرى ل[3]:

- ضمان تجديد الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات.
- التصدي للتحديات الجديدة والناشئة.
- وركز على موضوعين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

وبغية تجنب الإخفاقات التي انتهت بها قمة كوبنهاجن عام 2009، اتفقت الدول المشاركة على سلسلة وعود لمعالجة التغير المناخي، وأصدرت القمة بيانا ختاميا قدم إلى رؤساء الدول والحكومات المشاركة في القمة يوصي باعتماد الاقتصاد الأخضر كنموذج اقل تدميرا لكوكب الأرض[4].

وسنلخص التطور التاريخي للتنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في هذا الجدول:

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سابق، ص 20.

*يحتوي برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على قائمة مكونة من 134 مؤشرا للتنمية المستدامة نشرت عام 1966 في وثيقة تعرف بالكتاب الأزرق، هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية.

[3] بكدي، مرجع سابق، ص 20.

[4] المرجع نفسه، ص20 .

جدول رقم 02: التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية (بالتقريب)	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية= النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات ق20	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام ضعيف بالجانب الاجتماعي -اهمال البيئة	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية= النمو الاقتصادي، التوزيع العادل	منتصف الستينات ومنتصف سبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية -اهتمام ضعيف بالبيئة	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل الإنسان/الإنسان وسيلة للتنمية/تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة=الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات منتصف ثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالبيئة	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل الإنسان/الإنسان وسيلة للتنمية/تنمية الإنسان/الإنسان صانع التنمية/التنمية بوساطة الإنسان
4	التنمية المستدامة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالبيئة -اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل الإنسان/الإنسان وسيلة للتنمية/تنمية الإنسان/الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الإنسان

المصدر، عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص،34

المطلب الثالث: أهداف مؤشرات و أبعاد التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ.الأهداف البيئية:

تسعى التنمية المستدامة للحد من استنزاف الموارد الطبيعية والعمل على استغلالها بشكل عقلاني باعتبارها معرضة للنفاذ في أي وقت.

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وحماية النظم الايكولوجية البرية.

وضع برامج تنموية لاستصلاح الأراضي والغابات ومنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية[2].

الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة للنشاط الإنساني وتطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية الرامية لحماية البيئة والتنوع الحيوي.

تعزيز الحس البيئي وزيادة توعية المواطنين بضرورة الحفاظ على نظافة البيئة.

ب. الأهداف الاجتماعية:

تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر بكافة أشكاله[3]، وتخفيض نسب البطالة لرفع دخل الفرد بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي.

تهدف إلى فرض معايير للهواء والمياه لحماية الصحة البشرية.

تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال التخطيط في توزيع السكان بين الأرياف والمدن من أجل تقريب الخدمات للمواطن.

تنفيذ سياسات تنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع[4].

ت.الأهداف الاقتصادية:

زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية.

ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية من أجل عدم استنزافها وضمان حق الأجيال القادمة.

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار.

---

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سابق، ص 22,21.

[2] عثمان غنيم ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص 29.

[3] United Nations, transforming our world the 2030 agenda for sustainable development, p 18.

[4] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 68.

إحياء الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

هذا واعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015أهداف التنمية المستدامة المكونة من سبعة عشر هدف، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 [1] .

مؤشرات التنمية المستدامة:

بغية قياس مدى تقدم الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضعت مجموعة من المؤشرات تختلف في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى، نظرا لاختلاف أهداف التنمية وتعددها واختلاف الأولويات من دولة لأخرى.

ويعرف المؤشر على أنه عبارة عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، كما يعرف بأنه متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما[2].

وتكتسي هذه المؤشرات أهمية بالغة، إذ تسمح لمتخذي القرارات وواضعي السياسات العامة معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح، كما تقيم التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة ومتابعة النتائج والانجازات[3]، وقد حدد قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات التي تقيس التنمية المستدامة، وهي على ثلاث فئات رئيسية كما يتضح في الآتي:

[1] Sustainable development goals, united nation development programmer, https://www.undp.org/sustainable-development-goals 1\2\2023. (3،42)

[2] ولد باحمو سمير، دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة حالة القطاع الصناعي ولاية أدرار، أطروحة دكتوراه جامعة أدرار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016، ص 104.

[3] منال عشري، تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري، رؤيا للتنمية المستدامة 2030، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2022، ص88.

جدول رقم03: مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
1	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي
2	نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي	
3	الميزان التجاري	
4	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	
5	كثافة استخدام المواد والمعادن	
6	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي	
7	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوية للفرد	
8	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	
9	كثافة استهلاك واستغلال الطاقة	
10	كميات النفايات الصناعية والمنزلية	
11	كميات النفايات الخطرة	
12	إدارة النفايات المشعة	
13	تدوير النفايات	
14	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل	
15	نسبة السكان تحت خط الفقر	اجتماعي
16	معدل توزيع الدخل	
17	معدل البطالة	
18	نسبة معدل أجور الإناث إلى أجور الذكور	
19	مستوى التغذية للأطفال	
20	معدل الخصوبة	
21	العمر المتوقع عند الميلاد	
22	السكان المخدومون بالصرف الصحي	
23	السكان المخدومون بمياه الشرب	
24	الأطفال المحصنون ضد الأمراض	
25	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي	
26	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي	
27	معدل الأمية	
28	مساحة المسكن للفرد	
29	عدد الجرائم لكل 100000 من السكان	
30	معدل النمو السكاني	
31	درجة استهلاك طبقة الأوزون	بيئية
32	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	
33	مساحة الأرضي الزراعية الدائمة	
34	استعمال المخصبات	
35	استعمال المبيدات الزراعية	
36	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية	
37	كثافة استغلال أخشاب الغابات	
38	مساحة الأرضي المتصحرة	
39	شدة السكان المقيمين في المناطق الساحلية	
40	معدلات الصيد حسب النوع	
41	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	
42	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	
43	انوع النباتات والحيوانات المنقرضة	

المصدر: عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006، ص 270.

أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وتتمثل هذه الأبعاد في البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي فضلا عن بعد رابع وهو البعد المتعلق بجهة اتخاذ القرار (البعد المؤسسي).

أ. البعد الاقتصادي:

يستند هذا البعد إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، وذلك من خلال إيقاف تبديد الموارد، ومن هنا جاءت التنمية المستدامة بصفتها حاجة ملحة لأجل الترشيد في استهلاك الموارد وكذلك تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي[1].

ومن بين مقومات هذا البعد نجد[2]:

- **الحد من التفاوت في المداخيل**

الحد من التفاوت الحاصل في الرعاية الصحية والتعليمية وإتاحة الفرصة للفقراء من خلال تقديم القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعية منها وتشجيع الإنتاج العائلي والصناعات المصغرة والصغيرة، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية التي تلعب دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو.

- **تقليص تبعية الدول النامية**

بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم الدول النامية من إيرادات اضافية هي بحاجة إليها، وما يساعد علي تعويض هذه الخسائر الانطلاق من النمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الوطنية لتأمين الاكتفاء الذاتي توسيع مجالات الاستثمارات في رأس المال البشري و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

- **المساواة في توزيع الموارد**

يعتبر تقريب المساواة في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع أفراد داخل المجتمع الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر، فتحسين مستويات المعيشة تقع على

[1] عدنان العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار المنهل، ط1، 2016، ص 36.

[2] بن ماضي قمير، مرجع سابق، ص62.

مسؤولية البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء[1].

ب. البعد الاجتماعي:

ويتمثل في حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، ويمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئة والاجتماعية كي يستثمرها بما يخدم حاجياته الأساسية ورفع مستواه المعيشي، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري من حيث تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية، مع المحافظة على استقرار معدل النمو السكاني. ويتضمن هذا البعد الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وهذا ما أكده تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على رعاية هذا المصدر ودعمه عبر التغذية الأفضل والرعاية الصحية وينبغي تقديم التعليم لهم ليساعدهم على أن يصبحوا أكثر قدرة وابداعا ومهارة وأفضل استعداد لمعالجة المشكلات، حتى نصل بهم إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي تقوم على أربعة عناصر أساسية وهي: الإنتاجية، التمكين، الاستدامة، والعدالة الاجتماعية[2].

ت. البعد البيئي:

إن إدارة البيئة بشكل سليم يجب أن يكون من أوليات التنمية المستدامة، باعتبار أن فلسفة هذه الأخيرة تقوم على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي وذلك لإعطاء أفضل النتائج على المستويين الاقتصادي والبيئي. ويتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجانب البيئي لها، والذي يحرص على أن لا تحمل الأجيال القادمة عبئ إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحاضرة[3].

ويكمن جوهر البعد البيئي في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية والطاقوية غير متجددة كالبترول، فحم، معادن، إضافة إلى التنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل: المناخ التنوع البيولوجي، المحيطات، الغابات حيث أنه في إطار التنمية المستدامة تضع كل الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية مع مبدأ الحماية والوقاية جراء تحقيق التنمية عن طريق الأخذ في الحساب كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة وكيفية عقلنتها، ذلك أن عامل الاستنزاف البيئي يعد أحد العوامل التي تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة[4].

---

[1] بلقاسم رابح، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 71.

[2] عدنان العذاري، مرجع سابق، ص 37.

[3] فرج عبد الواحد، البعد البيئي للشركات النفطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد5، 2020 ص 501.

[4] رمضاني إسلام، التخطيط البيئي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريريج، كلية الحقوق العلوم السياسية، 2020، ص13.

فالبعد البيئي للتنمية المستدامة يعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوطات البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث الطبيعة، وعدم سحب المياه الجوفية إلى درجة كبيرة تحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية وتؤدي إلى عدم القدرة على تجديدها، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري الناتج عن عمليات التصنيع التي تؤدي إلى تضاعف مستمر في حجم الغازات والأبخرة الملوثة مما يؤثر على طبقة الأوزون[1].

ث. البعد المؤسساتي:

تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية، ومن هنا فإن تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى نوعية حياة الأفراد والتأمين على حقوقهم تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهامها.

ويتضمن البعد المؤسسي استخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ والتي تقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وترفع كفاءتها، وتحد من استخدام الوقود الاحفوري غير المتجدد وتسرع في استحداث موارد الطاقة المتجددة.[2] والشكل التالي رقم 02 يوضح أبعاد التنمية المستدامة

الشكل رقم 02: أبعاد التنمية المستدامة

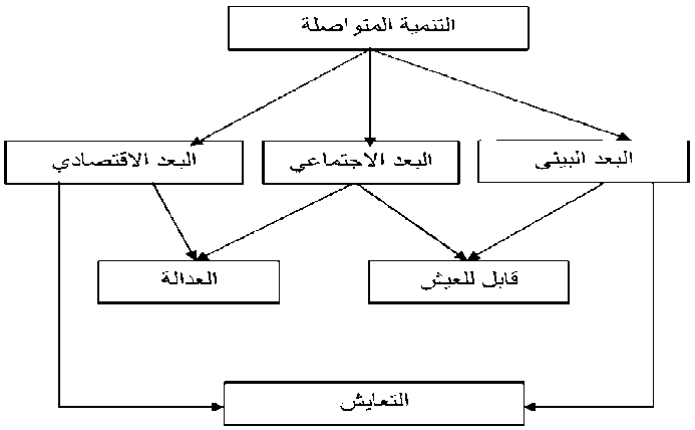

المصدر: شهرزاد زغيب، لمياء عماني البيئة والتنمية المستدامة مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 2011/06.

من المخطط يمكننا صياغة بعض المعادلات[3]:

- البعد البيئي + البعد الاقتصادي = التعايش بين الاقتصاد والبيئة
- البعد البيئي + البعد الاجتماعي = بيئة قابلة للعيش فيها
- البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة

[1] عدنان العذاري، مرجع سابق، ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص38.

[3] شهرزاد زغيب، مرجع سابق، ص 47.

❖ البعد الاجتماعي + البعد البيئي + البعد الاقتصادي = تنمية مستدامة

فهذه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مترابطة وإذا ما تم دمجها وتطبيقها في الواقع يمكننا إنشاء قاعدة ثابتة لعالم مستدام يمكن للجميع الاستفادة منه[1].

الجدول رقم 04: التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة من خلال الأهداف الأساسية المراد تحقيقها.

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البينية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والاقتصادية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية	ضمان الحماية الكافية للمتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
الغذاء	رفع الانتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي والوطني والإقليمي والتصدير والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي و الغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الاتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

[1] Introduction to sustainable, development international Hellenic University published in 2015, p25.

المصدر: التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبورغ عن التنمية المستدامة 26 أوت -4 ديسمبر 2002.**نقلا عن:** محمد طاهري قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ص: 71.

المبحث الثالث: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي

أدى التدهور البيئي وما ورافقه من انعكاسات سلبية على الإنسان والطبيعة إلى بروز تداخل في العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، حيث شهد القرن العشرين اهتماما كبيرا بالنمو الاقتصادي في إطار عملية التنمية، وأصبحت البيئة مطلبا إنسانيا على مستوى الأفراد والجماعات والدول، حيث سعت كل الدول من خلال وزاراتها وهيئاتها ووكالاتها إلى الاهتمام بقضايا ومشاكل البيئة.

وسنحاول في هذا المبحث إبراز العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة استبعاد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

يرى علماء الاقتصاد أن هناك تعارضا بين التنمية المستدامة ومقتضيات حماية البيئة خاصة في المراحل الأولى للتنمية؛ فهم يرحبون بتلوث البيئة، طالما كان مصحوبا بالنمو الصناعي والاقتصادي.

ويرى أنصار هذا الرأي من الاقتصاديين، أن الإنفاق على حماية البيئة سيكون له جانب سلبي على معدلات النمو الاقتصادي؛ استنادا إلى عدم وجود زيادة مماثلة في حجم الناتج القومي الإجمالي، أي انخفاض إنتاجية رأس المال الناتج مما يؤدي إلى التضحية ببعض الأهداف الاقتصادية، ويطبق أنصار هذا الرأي حجة أخرى مفادها أن الإنفاق على برنامج حماية البيئة يؤدي إلى تطابق معدلات النمو، مما ينعكس أثره على زيادة عدد العاطلين وكثرة البطالة[1].

كما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات، بسبب إدماج تكاليف حماية البيئة مما يحد من القدرة التصديرية لهذه الدول، ويزيد من عجز موازين المدفوعات في مقابل زيادة الواردات، لاستيراد معدات حماية البيئة، من الدول المتقدمة، وكذلك استيراد مستلزمات الإنتاج[2].

إن الاهتمام المتأخر بقضايا البيئة من طرف المفكرين والاقتصاديين يمكن إرجاعه إلى موقف الفكر الاقتصادي من الموارد الطبيعية مثل الماء والهواء... الخ، إذ أن نظرة الاقتصاديين الليبراليين للموارد الطبيعية تتمثل في أنها متوفرة بشكل غير محدود في الطبيعة، فاهتمامهم يرتكز فقط على الادخار والاستثمار والنمو وفقا للمؤشرات الاقتصادية دون أي سبب يدعوهم للقلق بشأن القيود الطبيعية على

[1] عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، أطروحة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2008، ص 60.

[2] سميرة لزار، البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة مقاربة لفهم العلاقة بينهما، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 131.

النشاط الاقتصادي وعليه فقد اهتم النقاش النظري بكيفية الحصول عليها وتحويلها وتسويقها ثم استعمالها بمستويات تضمن أدنى كلفة ممكنة وأكبر عائد ممكن، كما لم تطرح قضايا التلوث وتدهور النظام البيئي إلا منذ مدة ليست بالطويلة، وقد أدى ذلك إلى تولد اقتناع لدى المفكرين والسياسيين، يتمثل في إمكانية ابتكار عوامل الإنتاج كلما كانت الحاجة إلى ذلك[1].

المطلب الثاني: مرحلة إقرار العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

كانت محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية، هي بروز مفهوم التنمية المستدامة بشكل صريح، من خلال تقرير بورتلاند الذي أصدرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987 [2].

وتتمثل مرحلة إقرار العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة في إمكانية تطبيق برنامج حماية البيئة في الدول النامية، لأنه لا يعوق التنمية، وإن التكلفة التي يتحملها المشروع في نفقات حماية البيئة لا تشكل إعاقة للتنمية الاقتصادية؛ وأن العديد من التجارب قد أثبتت ذلك، بحيث أن التجارب سواء في الدول المصنعة في أوروبا أو بعض الدول النامية؛ قد أثبتت أن العلاقة بين التنمية والبيئة ليست بعلاقة عكسية، وإنما هي علاقة ايجابية وخاصة في إطار التنمية المستدامة بيئيا واعتبار الثروات الطبيعية كمصدر لتوازن التنمية الاقتصادية المستدامة عالميا، ففي هذا الصدد أورد تقرير البنك الدولي الصادر عام 1990 حول تجربة الصين في هضبة لويس والتي نجحت في الإقلال من الفقر من ناحية، وحماية البيئة من ناحية أخرى، وبالتالي فإن هذه الدول تستطيع عمليا أن تضع الاعتبارات البيئية في خططها التنموية، بما يحافظ على البيئة ويمنع تلوثها حيث تجد المشاكل البيئية جذورها الأساسية في خصائص المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعليه فإن الصلة بين البيئة والتنمية لن تكون وطيدة إلا في إطار هذه المنظومة السالفة الذكر[3].

ومن جهة أخرى أعدت اليونسكو برنامج لعلوم الأرض بهدف ترقية وتنسيق أنشطة البحث والتدريب الدولية وذلك للتعرف على البيئة البيولوجية واستخدام المعارف الجيولوجية في خدمة البيئة والتنمية المستدامة. كما أكد الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية عام 1972 على كون البيئة السليمة والتنمية هي دعائم أساسية لحقوق الإنسان، كما أشار إعلان ريو بشأن البيئة

[1] سميرة لزار، المرجع السابق، ص 132.

[2] سنوسي زوليخة، مرجع سابق، ص4.

[3] سميرة لزار ، المرجع السابق، ص132.

والتنمية سنة1992 على الصلة الوثيقة بين التنمية وحماية البيئة أمران مرتبطان غير منفصلان[1].

كما يتضح من خلال النظام الدولي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التأكيد على العلاقة الوثيقة فيما بين التنمية والبيئة من زاوية أن حق الإنسان أو الشعوب في التنمية لن يكون في صورته الكاملة والفعالة إلا اذا اقترن ذلك بتوفير البيئة السليمة والصالحة. إضافة لذلك أن العلاقة بين القانون الدولي للبيئة والقانون الدولي للتنمية هي علاقة تناغم وتناسب تقوم أساساً على تفعيل القواعد القانونية الدولية التي تحكم العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب من ناحية الحق في التنمية البيئية للدول الآخذة في النمو[2].

ومن ناحية أخرى ينبغي المحافظة على البيئة حفاظا على حقوق الأجيال المستقبلية وإقرارا لحقوق الإنسان الحالية في بيئة سليمة[3]، ونتج عن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

بناءا على ما تقدم يمكن أن نلاحظ العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة والبيئة فالأولى تقوم على موارد الثانية والتي تهدف إلى استدامتها للأجيال القادمة، ولا يمكن أن تقوم التنمية المستدامة دون الموارد البيئية وبالتالي فإن الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية و الإخلال بأهدافها، وعليه ينبغي على التنمية أن تقوم بوضع اعتبار للبيئة وان ينظر الى البيئة والتنمية المستدامة باعتبارهما متلازمين فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة[4]

مما سبق نستنتج أن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة هي علاقة تأثير وتأثر فالبيئة لا تكون مكتملة إذا لم تكن هناك تنمية مستدامة شاملة لكل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية، والتنمية على غرار البيئة بدورها يجب أن تكون مشتركة وتتضافر فيها كل الدول لمساعدة بعضها البعض .

[1] المرجع نفسه، ص 133.

[2] عثماني وليد، العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012، ص26.

[3] المرجع نفسه، ص26.

[4] عبد الحكيم محمود، العلاقة بين البيئة والتنمية، مقال. تاريخ الدخول 2023/1/31 https://arsco.org/article-detail-349-8-0

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما سبق تمكنا من إعطاء نظرة شاملة لمفهومي البيئة والتنمية المستدامة بكل جوانبه، والقضايا العامة التي تتعلق بماهيتهما، وقد أصبحت العلاقة التي تربط البيئة بالتنمية المستدامة محل اهتمام كل الدول والمنظمات العالمية كونها تعتبر قضية حساسة وموضوع العصر خاصة مع تزايد المشاكل البيئية وخطورتها، الأمر الذي جعل البيئة قيمة من قيم القانون التي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها.

كما تعتبر البيئة عنصرا مهما في أدبيات التنمية المستدامة، باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حماية البيئة كونها تشكل الأرضية والأساس الذي تقوم عليه. إضافة لذلك يعتبر البعد البيئي كبعد أساسي للتنمية المستدامة وعمودها الفقري الذي تستند عليه لتحقيق التكامل بين مختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثاني: و اقع البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

لقد أصبحت قضية حماية البيئة من كل أشكال التدهور ضرورة حتمية، فحمايتها هي حماية للإنسان واستدامة لحياته، لهذا وجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات التنموية للدولة وجعل البيئة بأبعادها جزأ لا يتجزأ من مسار التنمية المستدامة.

هذا ولقد تفاقمت وزادت حدة المشاكل البيئية في الجزائر، فقد بات من الضروري الإسراع في اتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة هذا التدهور البيئي الذي تعاني منه الجزائر.

ومن خلال هذا الفصل سيتم معالجة واقع البعد البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال تطرقنا إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر

المبحث الثاني: جهود الجزائر في مجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

المبحث الثالث: وضع التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر

تعتبر الجزائر أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، مكنتها من الحصول على العديد من الإمكانيات والموارد في ظل اتساع إقليمها الجغرافي، غير أنها تعاني من عدة مشاكل بيئية والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث مع تبيان أسبابها. وسنحاول معرفة دور الاستراتيجية الوطنية للبيئة في الحفاظ على الوضع البيئي في الجزائر.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية و المشاكل البيئية في الجزائر

الفرع الأول: خصائص الوسط الطبيعي في الجزائر.

تتربع الجزائر على مساحة تقدر ب 2381741 كلم, وتنقسم إلى ثلاثة أقاليم كبرى تختلف فيما بينها من حيث المناخ وتوزيع الكثافة السكانية وحتى من ناحية خصائص الوسط الطبيعي، وهي على النحو الآتي[1]:

1/ الإقليم الشمالي: يمتد من البحر المتوسط شمالا إلى سلسلة الأطلس التلي جنوبا ومن الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا. يشمل 25 ولاية وتقدر مساحته ب 102781كلم وتبلغ كثافته السكانية ما بين 600-800 ن/كلم الواحد. يسوده مناخ معتدل مع وفرة الأراضي الزراعية الخصبة في السهول الساحلية والداخلية.

2/إقليم الهضاب العليا والسهوب: يقع ما بين الإقليم الشمالي والاقليم الصحراوي،يضم 14 ولاية ويمتد على مساحة تقدر ب 300000كلم، تتراوح كثافته السكانية ما بين 300-500 ن/كلم الواحد وهي منخفضة بسبب قساوة الظروف المناخية وقلة الأراضي الزراعية.

3/الإقليم الصحراوي: يمتد من السفوح الجنوبية الأطلس الصحراوي شمالا إلى حدود مالي والنيجر جنوبا ومن الحدود التونسية الليبية شرقا إلى الحدود المغربية الصحراوية والموريتانية غربا على مساحة تقدر ب 2000000 كلم، يتميز بكثافة سكانية منخفضة تتراوح بين 0،5-1,5 ن/كلم الواحد لأسباب تتمثل في سيادة الجفاف والحرارة المرتفعة، قلة الأراضي الزراعية.

-هذا وتحتوي الجزائر على غطاء نباتي متنوع، إذ يوجد حوالي 3139 نوعا نباتيا في الجزائر منها 80 نباتا طبيا[2]، كما تحتوي على عدد من الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 172,171.

[2] نفس المرجع، ص 172.

جدول رقم 05: يوضح قائمة المناطق المحمية بالجزائر.

المناطق المحمية	المساحة (هكتار)	الأنواع الحيوانية والنباتية المهمة
الحظائر الوطنية: القالة الطارف	80000	الابل البري، وعرائس النيل
قوراية بجاية	2080	قرد المغرب، الزريقاء، القرمز(جنس السنديان)
تازة جيجل	3807	قرد المغرب، الضبع، كاسر الجوز القبائلي، القبقب
ثنية الحد تيسمسيلت	3425	السرعوب، القط المتحوش، الأرز
جرجرة بويرة تيزي وزو	18850	قرد المغرب، ابن آوى، الأرز، الهشية، الصنوبر الأسود
الشريعة البليدة المدية عين الدفلى	26600	قرد المغرب، الضبع، الأرز، الطقسوس، الهشية
بلزمة باتنة	26250	الضبع، خنزير، الحجل، الأرز، فصيلة من نوع الهشية
تلمسان	8225	الخنزير، ابن آوى، الثعلب، البلوط الفليني، البلوط الأحمر
التاسيلي ايليزي	8000000	الأروية، الغزالة، السرو، السنط
الأهقار تمنراست	45000000	الأروية، الغزالة، زيتون لابرين، الأثل
المحميات الطبيعية: مقتة مستغانم	19750	النحام الوردي
مرقب المسيلة	13842	الابل البربري، ابن آوى، الضبع، البلوط الفليني
بني صالح قالمة	2000	قرد المغرب، ابن آوى، الثعلب، كاسر الجوز، الأرز
البابور سطيف	2367	الخنزير البري، الحجل، السماني، الترغلة
مراكز الصيد: الجلفة	32000	الخنزير البري، الحجل، السماني
معسكر	7000	الخنزير البري، الأرنب, الحجل
تلمسان	2000	الابل الأسمر، الخنزير البري، الأرنب
زرالدة الجزائر	1200	الخنزير البري، الابل البربري
مراكز تربية المصيدات: الرغاية	130	البط، الغراء، الوز
زرالدة	20	الابل البربري، الديك البري
تلمسان	2	الأرنب، الحجل

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر.

الفرع الثاني: المشكلات البيئية التي تعاني منها الجزائر

1/مشكلة تلوث الهواء: تحتل الجزائر المراتب الأولى عالميا في تلوث الهواء والمتمثل في وجود مواد سائلة أو غازية أو صلبة في الهواء بكميات تؤدي إلى حدوث العديد من الأضرار الحيوية والاقتصادية، وينعكس ذلك على الكائنات الحية والنبات وتعود أسباب هذا التلوث إلى[1]:

-إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون من طرف حقول الغاز وآبار البترول، بالإضافة إلى انتشار المحاجر ومصانع الإسمنت التي لا تستخدم أجهزة تصفية البخار.

[1]رواني بوحفص، المراجعة البيئية وسبل تطبيقها في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2018، ص 175.

-حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية.

-حرائق النفايات.

-التلوث الجوي الناتج عن قطاع النقل في المدن الكبرى مثل العاصمة، وهران، والصناعات الثقيلة في عنابة وسكيكدة وهو ما يسبب سنويا العديد من الأمراض كنزلات الربو والالتهابات وغيرها[1].

جدول رقم 06 يوضح نسب تلوث الهواء حسب القطاع في الجزائر

القطاع والمجال	النسبة
قطاع الطاقة	%66,92
حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية360000 هكتار سنويا	%23,93
النفايات	%4,59
الأنشطة الصناعية الأخرى	%4,54

المصدر: رواني بوحفص، مرجع سابق، ص 175.

2/مشكلة النفايات: تعتبر من بين المشكلات البيئية ذات التأثير المباشر على صحة الإنسان، وقد قدمت الوكالة الوطنية للنفايات في تقرير خاص بتسيير النفايات في الجزائر أنه قد تم جمع ما يقارب 23 مليون طن من النفايات على المستوى الوطني خلال سنة 2016، بما فيها 11,5 مليون طن من النفايات المنزلية أما بالنسبة لسنة 2020 قدرت نسبة النفايات المنزلية ب 13,5 مليون طن[2]، والجدول التالي يوضح نموذج لمكونات النفايات المنزلية في الجزائر.

جدول رقم 07 يوضح مكونات النفايات المنزلية في الجزائرلسنة 2018

النوع	النسبة
المواد العضوية	%53,61
البلاستيك	%15,31
الورق والكرتون	%6,76
المعادن	%1,72
الزجاج	%1,04
نسيج	%4,52
مواد أخرى (نفايات خطرة، أحذية...)	%17,04

المصدر: تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر 2020، ص 40.

[1] خلادي سومية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 132.

[2] تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر 2020، ص 31.

3/مشكلة تلوث المياه: لقد ظهرت مشكلة تلوث المياه في الجزائر نتيجة للتنمية الصناعية وذلك بما تطرحه من مواد سامة وكيميائية صلبة وسائلة، ويشمل هذا التلوث كل من الوديان ومياه البحر إذ توجد مصادر عديدة تتسبب في تلويث المياه، تتمثل اهمها في[1]:

التلوث النفطي: تواجه الجزائر مخاطر التلوث عبر ناقلات النفط والتي تمر بمقربة من السواحل الجزائرية بمتوسط 100 ناقلة يوميا، من مجموع ما بين 250 إلى 300 ناقلة تأخذ مسار البحر المتوسط.

التلوث بالأكسدة الكيميائية الحيوية في المياه البحرية: قد قدرت نسبة تفريغ الأكسدة الكيميائية الحيوية من مصادر صناعية في الجزائر في كل من وهران رويبة الغزوات مستغانم عنابة... بكمية 1136000 طن سنويا، ويساوي ذلك حوالي 28% من مجمل هذا التفريغ الصناعي في المتوسط.

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى تلوث الموارد المائية هو نتيجة للتخلص من مياه الصرف الصحي أو المياه المستعملة في البحر ضف إلى ذلك مخلفات المصانع المتمركزة عبر السواحل الجزائرية[2].

4/مشكلة التصحر: تعد ظاهرة التصحر واحدة من أهم المشكلات التي تؤدي إلى تدهور البيئة، ولذلك فإن الجزائر تفطنت لها منذ الاستقلال وباشرت في مكافحتها، ولقد كانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي طالبت المجتمع الدولي أن تكون مكافحة التصحر مسألة دولية وتجند لها كل القدرات المادية والبشرية وهذا منذ السبعينيات[3]. وصادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية للتصحر في ماي 1996 بمرسوم رئاسي رقم 96/3 الموافق ل 1996/1/22.

وتمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من 80% من مساحتها الإجمالية. إذ نجد على مستوى السهوب 32 مليون هكتار مهددة بخطر التصحر كل سنة، منها 30 ولاية مهددة بالتصحر من مختلف مناطق الوطن كما هو مبين كالآتي:

جدول رقم 08: يبين مناطق التصحر والمناطق المهددة بالتصحر

أنماط المناطق المعرضة للتصحر	المناطق المتصحرة	المناطق الحساسة جدا	المناطق الحساسة	المناطق المتوسطة الحساسية	المناطق القليلة أو غير الحساسة	إجمالي المساحة السهبية المهددة
المساحة بالهكتار	487902	2215035	5061388	3677035	2379170	13820530
المساحة من إجمالي مساحة القطر	%3,53	%16,03	%36,62	%26,61	%17,21	%100

المصدر: رو اني بوحفص، مرجع سابق، ص 178.

[1] خلادي سومية مرجع سابق ص 110.

[2] بن ماضي قمير مرجع سابق ص 131.

[3] أحمد ملحة الرهانات البيئية في الجزائر، الجزائر، مطبعة النجاح، 2000, ص 62,61.

ولردع الرمال باشرت الوزارة المكلفة بحماية البيئة ببرنامج التجديد الريفي لمكافحة التصحر من خلال عمليات التشجير خلال الخمس السنوات من 2014/2010 وأما فيما يخص السد الأخضر، فقد أعلن الوزير أن مساحته تقدر ب حوالي 3 ملايين هكتار شجرت منها 360 ألف هكتار، كما كان هدف الوزارة الوصول إلى 100 ألف هكتار على الأقل سنويا[1].

المطلب الثاني: أسباب تدهور البيئة في الجزائر

يمكن إدراج أهم أسباب تدهور البيئة في الجزائر إلى[2]:

- غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدود ومستقل وأن المحافظة على العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية.

- ضعف التوازن الحضري الريفي والتخطيط العمراني وما يتبع ذلك من نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية لصيانة البيئة والمحافظة على نظافتها.

- غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى.

- إضافة لضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الإنسان مع موارد البيئة وعناصرها.

- الاستغلال المفرط والغير المناسب للأراضي الذي يؤدي إلى استنزاف التربة، كما أن الإفراط الرعوي يحمل المراعي أكثر من طاقتها مما يؤدي إلى تخريب الغطاء النباتي.

- تدهور الثروة النباتية وحرق الغابات، ويقصد بها الإفراط في قطع الأشجار لغرض البناء والنشاط الاقتصادي؛ أما حرق النباتات فيكون من أجل تطهير الأرض واستخدامها في الزراعة.

- غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة والريف مما أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى.

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

- ضعف برامج إعادة التطهير و استغلال مياه الصرف حيث تعاني العديد من المحطات من كثرة الأعطاب وقلة الصيانة ونقص الغلاف المالي المخصص لها.

- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مما أدى إلى تفاقم ظاهرة التلوث الهوائي.

- ضعف مستويات جمع وتسير النفايات على المستوى البلدي.

- الاعتماد على مياه الآبار في الري وهذه المياه الجوفية تزداد درجة ملوحتها بمرور الوقت ما يؤدي إلى تصحر التربة[3].

[1] خلادي سومية، مرجع سابق، ص 111.

[2] ياسين كوسة، مرجع سابق، ص 72,71.

[3] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 160

المطلب الثالث: الاستراتيجية الوطنية للبيئة.

عملت السلطات الوصية متمثلة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بالتعاون مع بعض الجهات الرسمية الدولية على إعداد تقرير حول حالة البيئة لأول مرة خلال سنة 2000 على أن يتم تحديثه كل سنتين. ويعتبر التقرير الوطني حول البيئة (RNE) حوصلة عمل مختلف الخبراء الجزائريين والأجانب. ويهدف أساسا إلى إرساء أسس استراتيجية وطنية للبيئة تستخدم كقاعدة عمل للمخطط الوطني من أجل البيئة، وذلك بوصف حالة البيئة من خلال[1]:

- الكشف على عوامل التغيرات البيئية المثبتة في الجزائر.
- جمع المعطيات الموجودة حول الأجزاء الرئيسية والمشاكل البيئية ودلك بتحديد الأسباب المباشرة و غير المباشرة.
- محاولة حصر مستويات التلوث والتدهور البيئي وكذا تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية (على الصحة العمومية)، و هذا من اجل وضع نظام أسبقية لمعالجتها.
- رسم آفاق التنمية البيئية بالجزائر

حيث تسمح نتائج التشخيص ببلوغ أهداف التقرير و المتمثلة فيما يلي:

- تحديد بواسطة عينات لأفاق تحسين نوعية البيئة لمختلف الأنظمة الايكولوجية.
- تحديد السيناريوهات التعاقدية التي بإمكانها تخفيض أو القضاء على التلوث و تدهور الموارد الطبيعية
- تحديد الأهداف ذات الأولوية و برامج العمل.
- ترجمة هذه البرامج العملية إلى برامج استثمار لفترة عشرية.
- وضع نظام متابعة لصلاحية البرامج.

أ-مبادئ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (2001/2011،)SNEDD : تمثل هذه الاستراتيجية الخطوط العريضة التي ستنتهجها الجزائر في إطار السعي نحو تحقيق تنمية مستدامة. ومن مبادئها نجد[2]:

1-دمج قابلية البيئة للبقاء في استراتيجية تنمية البلاد لإحداث نمو مستدام، و خفض حالة الفقر.

2- سن سياسات عمومية فعالة ترمي إلى ضبط الجوانب الخارجية للبيئة ذات الصلة بالنمو

[1] بن ماضي قمير، مرجع سابق، ص 143.

[2] مرابط إيمان، استراتيجية حماية البيئة في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد14، 2018، ص 215.

وبالأنشطة الاقتصادية التي يبادرها القطاع الخاص بشكل متزايد.

واستنادا إلى هذين المبدأين يجب[1]:

- تحديد أهداف بيئية دقيقة تتسق مع الأولويات الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد، وأن تضبط برامج العمل ذات الأولوية و المرتكزة على مؤشرات ثابتة لتحقيق تلك الأهداف.
- تهيئة الأطر المؤسساتية و القانونية وجعلها أداة استراتيجية لتحقيق الأهداف البيئية و اعتماد سلطة تمارسها قوة عمومية ذات مسؤوليات واضحة.
- تنفيذ برنامج كامل لتنمية الموارد البشرية ليكون لدينا عاملون أكفاء و بأعداد كافية لتطبيق برامج حماية البيئة و تسيير الموارد الطبيعية.
- تحديد الاستثمارات الشاملة الواجب القيام بها في غضون 10 سنوات.
- ضبط المشاريع الواجب تنفيذها على سبيل الأولوية في إطار المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة استنادا إلى سيناريو التكافؤ بين التكاليف و المنافع.
- تبني استراتيجية حشد الموارد المالية.

ب- عناصر الاستراتيجية الوطنية للبيئة: تتمثل عناصر الاستراتيجية الوطنية للبيئة فيما يلي[2]:

- الحفاظ على التنوع البيولوجي مع الحرص على حماية كل الأنواع الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة بالانقراض.
- حماية السهوب من التدهور من خلال إصلاح الأراضي التي أصابها التصحر.
- حماية الأحواض السطحية عن طريق التدخل بصفة أولية في المناطق الأكثر تضررا من خلال إنجاز مشاريع متكاملة يتم إشراك السكان المحليين المعنيين فيها.
- مكافحة التلوث الصناعي بكل أشكاله من خلال آليات وقائية و ترتيبات مضادة للتلوث.
- وضع نظام وطني لتسيير النفايات الخطيرة بكيفية عقلانية من الناحية البيئية وتنفيذ سياسة لاسترجاع النفايات الحضرية والصناعية وإعادة رسكلتها ومعالجتها وتثمينها.
- تحسين تسيير مياه الصرف الحضرية عن طريق تنفيذ سياسة متكاملة لتطهير هذه المياه وتصفيتها وإعادة استعمالها.
- تحسين إطار المعيشة في الوسط الحضري وتنمية المساحات الخضراء ومكافحة كل أشكال

[1] مرابط إيمان، نفس المرجع، ص 215-216.

[2] بن ماضي قمير، مرجع سابق، ص 144-145.

التلوث والأضرار الحضرية.

- مكافحة تلوث الوسط البحري عن طريق القيام بأعمال خاصة بالوقاية من التلوث المرتبط بنشاطات النقل البحري.
- اتخاذ ترتيبات تسمح بحماية الأراضي من غزو الاسمنت.
- ترقية الحركة الجمعوية وتشجيعها في مجال حماية البينة قصد تمكينها من المساهمة في مجهود توعية الجماهير بالمسائل المتعلقة بالبيئة.
- ترقية التكوين و البحث في ميدان البيئة وترقية أدوات اقتصادية وجبائية تساهم في حماية البيئة.
- تحسين الترتيبات التشريعية و التنظيمية بهدف تكييفها مع واقع البلاد.
- ترقية التعاون الدولي في ميدان البيئة والسهر على احترام الالتزامات التي تعاقدت بشأنها بلادنا في إطار تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة في ميدان البيئة[1].

المبحث الثاني: جهود الجزائر في مجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

عبرت الجزائر عن اهتمامها بالجانب البيئي من خلال إحاطته بعدة تشريعات وقوانين أضفت الشرعية القانونية عليه، إضافة إلى تناوب العديد من الهيئات والمؤسسات الفاعلة في حماية البيئة والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر

الفرع الأول: التطور المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر

اهتمام الجزائر بالبيئة سار وفق ثلاثة مراحل مختلفة، وتجسد الاهتمام الفعلي بالبيئة مع صدور قانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة، أما الاهتمامات السابقة كانت من أجل محاولة تجسيد الاهتمام العالمي خاصة مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حيث برزت عدة إدارات وقوانين متعلقة بالبيئة[2].

1/ **قبل سنة 1983:** يعتبر الدستور الصادر في 10 سبتمبر 1963 أول دستور عرفته الجزائر غداة الاستقلال، حيث وجدت فيه بعض الأحكام الخاصة بالبيئة على الرغم من أن الجزائر كانت حديثة الاستقلال وبحاجة ماسة إلى تحقيق التنمية. فقد نصت مادته 16 على حق كل فرد في حياة لائقة، بالتالي اعترفت ضمنيا بحق الإنسان في البيئة على اعتبار أن الحياة اللائقة تستلزم توفر البيئة السليمة والنظيفة، أما دستور 1976 والذي صدر بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم استحدث مجموعة من الأجهزة

[1] بن ماضي قمير، مرجع سابق، ص145.

[2] وليد عابي، سميرة مومن آليات وأدوات حماية البيئة من منظور التنمية المستدامة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 2019، ص 215.

بغرض النهوض بالسياسة البيئية، يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي[1]:

اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974: تعتبر هذه اللجنة أول تنظيم إداري بيئي ظاهر عرفته الجزائر على مستوى التنظيم المركزي، حيث تم إنشاؤها بموجب مرسوم رقم 156/74 المؤرخ في 12 جويلية 1974 تحت وصاية وزير الدولة.

وفي شهر أوت سنة 1977 تم حل المجلس الوطني للبيئة وتم تحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة حيث تم استحداث مديرية البيئة ضمن مخطط الوزارة[2].

كتابة الدولة للغابات والتشجير سنة 1979: حيث يكلف كاتب الدولة للغابات والتشجير بتنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالغابات في إطار تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق الوطني في ميدان الفلاحة والثروة الزراعية، ويتحمل مهمة دفع عجلة التنمية والنهوض بثروة القطاع وانحصرت مهمة هذا الجهاز في المحافظة على البيئة من حيث مقاومة الانجراف ومكافحة ظاهرة التصحر عن طريق عمليات التشجير.

وزارة الري سنة 1980: على إثر التعديل الحكومي بموجب المرسوم 176/80 المؤرخ في 15 جوان 1980 تم إعادة إدماج إدارة البيئة إلى وزارة الري مرة أخرى، وبهذا أسندت لها المسائل المتعلقة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالبيئة وحمايتها،

كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي سنة 1980: حلت محل كتابة الدولة للغابات والتشجير مع احتفاظها بنفس الصلاحيات، وفي شهر مارس 1981 تم إلغاء مديرية البيئة وتحويل مصالحها لكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي بحيث تم تسميتها بمديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها.

2/ خلال الفترة 2002/1983:

استجابة لأهداف هذا القانون رقم 03/83 قامت كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي بعدة تقارير ساعدت السلطة التشريعية في إصدار عدة قوانين جديدة في مجال البيئة. كما أسست الوكالة الوطنية لحماية البيئة بموجب المرسوم 467/63 المؤرخ في 23 جويلية 1983 أسندت لها مهمتين رئيسيتين هما:

- إجراء كل الدراسات والبحوث من أجل ملاحظة وتقييم كل الأخطار التي تمس بالبيئة.
- وضع شبكة وطنية تراقب حالة البيئة.

وقد تناوب على حماية البيئة في هذه الفترة مجموعة من الإدارات ممثلة فيما يلي[3]:

سنة 1984: على إثر التعديل الحكومي تم إلحاق ملف حماية البيئة بوزارة الري والغابات.

[1] وليد عابي، نفس المرجع، ص 217,216.

[2] أحمد ملحة، مرجع سابق، ص 14

[3] وليد عابي، مرجع سابق، ص 220,218.

سنة 1988: تم إلحاق مهمة حماية البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا، ويعود السبب إلى الطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة، وقد أتت هذه المرحلة بعد مرور سنة من انعقاد تقرير بروتلاند الذي شاركت فيه الجزائر.

سنة 1990: صدر قانونا البلدية والولاية حيث أكد فيهما المشرع على اختصاص الجماعات المحلية في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة الإقليم وحماية البيئة وترقيتها.

سنة 1993: تم إلحاق مهمة حماية البيئة بوزارة الجامعات.

سنة 2000: تم إلحاق البيئة بوزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، حيث لم يعمر هذا الملف إلا بضعة أشهر لتبرهن الحكومة على عجزها عن تصور حل مناسب لتحقيق الاستقرار لقطاع البيئة.

سنة 2001:خصصت مهمة حماية البيئة لوزارة البيئة وتهيئة الإقليم.

سنة 2002: تمت إعادة تسميتها مجددا لتصبح تحت مسمى وزارة التهيئة العمرانية والبيئية[1].

نستنتج من كل هذا أن الحكومة الجزائرية أولت اهتماما ضعيفا بموضوع البيئة بدليل عرضها بصورة ثانوية على عدة وزارات وهيئات تناوبت عليها. وهو ما أدى إلى عدم وضوح مهمة حماية البيئة في الجزائر.

3-خلال الفترة 2003-2020:

مع استمرار الاهتمام الدولي بحماية البيئة وبداية ترسخ مفهوم التنمية المستدامة، والذي تأكد في قمة جوهانسبرج بجنوب افريقيا عام 2002. صدر في الجزائر القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي جاء كثمرة لمشاركة الدولة الجزائرية في عدة محافل دولية وكذا مصادقتها على العديد من الاتفاقيات في هذا الموضوع، إذ اعتبر هذا القانون كنقطة تحول إيجابية في إطار التكفل بحماية البيئة من خلال ما تضمنه من مبادئ وأهداف تجسد حماية أفضل للموارد الطبيعية بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة[2].

وعرفت الجزائر في هاته الفترة عدة تغييرات متتالية في أسماء الوزارات المكلفة بحماية البيئة وهي كالآتي[3]:

سنة 2007: تم إدماج قطاع السياحة والبيئة في وزارة واحدة، تحت مسمى وزارة التهيئة العمرانية والسياحة، حيث تم تجسيد مجموعة من المشاريع ذات الأولوية البيئية وظلت البيئة متلاصقة مع السياحة لمدة 3 سنوات.

[1] موقع وزارة البيئة والطاقات المتجددة . الساعة (1،40) (2/2/2023) www.me.gov.dz

[2] وليد عابي، مرجع سابق، 223.

[3] موقع وزارة البيئة والطاقات المتجددةwww.me.gov.dz (2/2/2023)

سنة 2010: تم فصل البيئة عن السياحة، وأعيد تسميتها بوزارة التهيئة العمرانية والبيئية.

سنة 2012: سميت بوزارة التهيئة العمرانية والبيئية والمدينة.

سنة 2013: سميت مجددا بوزارة التهيئة العمرانية والبيئية.

سنة 2015: تم إلحاق البيئة بوزارة الموارد المائية تحت اسم وزارة الموارد المائية والبيئية حسب المرسوم الرئاسي رقم 125/15.

سنة 2017: تم إنشاء وزارة مستقلة بحد ذاتها تعنى بحماية البيئة وتتكفل بمجال الطاقات المتجددة تحت مسمى وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وتأتي هذه التسمية بعد التعديل الدستوري لسنة 2016.

سنة 2020: تحديدا في شهر نوفمبر تمت تسميتها أخيرا بوزارة البيئة دون أن تدمج بوزارات أخرى، لكن لم يدم ذلك طويلا، فبعد سنتين عادت تسميتها إلى وزارة البيئة والطاقات المتجددة

من خلال كل ما سبق يتبين أن قطاع البيئة في الجزائر لم يعرف الاستقرار منذ عام 1974 وهو ما يتجسد في التناوب على حماية البيئة من طرف العديد من الهيئات والوزارات منذ الاستقلال.

الفرع الثاني: التطور التشريعي القانوني لحماية البيئة في الجزائر

1-حماية البيئة بالقانون رقم 03/83: يعتبر القانون رقم 03/83 المتعلق بحماية البيئة بمثابة تغيير جوهري في مجال الحماية القانونية للبيئة كونه أول قانون صدر لحماية هذا المجال، حيث سلك من خلاله المشرع الجزائري مسلك التعدد في التشريعات لحماية البيئة بحسب عناصرها.

فهذا القانون ومن خلال المادة الأولى منه أشار إلى الهدف الرئيسي المتمثل في كيفية تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة[1]، والتي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية وإضفاء القيمة عليها مع تجنب كل أشكال التلوث والمضار البيئية ومكافحتها بالموازاة مع تحسين معيشة المواطن ونوعيتها.

بالتالي فإن القانون رقم 03/83 يقرر الحماية للموارد الطبيعية ليحقق لها إمكانية التجديد والاستخلاف، أما فيما يخص المبادئ العامة الثلاثة التي ارتكز عليها المشرع الجزائري في هذا القانون والتي تعتبر الأساس الذي انطلق منه في معالجة التلوث كالآتي:

1- حماية البيئة ذاتها تشكل مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- مراعاة التوازن الضروري بين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على محيط معيشة السكان.

[1] المادة الأولى من قانون 83 /03 المتعلق بحماية البيئة المؤرخ في 1983/2/5 الجريدة الرسمية العدد 6.

3- تدخل الدولة ضرورة واجبة ومشروعة لتحديد شروط إدماج المشاريع في البيئة لوضع ضوابط تضمن احترام السياسة التنموية التي رسمتها[1].

وعند دراستنا لهذا القانون نلمس تطرق المشرع إلى مشكلة البيئة والمحافظة عليها، كما تطرق إلى عناصر ومجالات البيئة من خلال الإشارة إلى حماية الحيوان والنبات، كما أمر على ضرورة الإبقاء على التوازنات البيولوجية وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية الأراضي من التصحر والانجراف وحماية الأراضي الزراعية[2].

أما فيما يخص حماية البيئة من المضار فقد تطرق القانون السالف الذكر إلى الأخطار الناتجة عن الإشعاعات والمواد المشعة التي تضر بالإنسان والطبيعة بصفة عامة، إضافة إلى المواد الكيماوية ووضح إجراءات استعمالها وكيفية رمي نفاياتها[3]...

2-القانون 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومر اقبتها و إزالتها: نصت المادة الثانية منه على أن تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها يرتكز على المبادئ الآتية[4]:

- ✓ الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
- ✓ تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها.
- ✓ تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها.
- ✓ المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- ✓ إعلام وإحساس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة.

ونصت المادة 12 منه على إنشاء مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة، والذي يتضمن وفق المادة 13 منه على[5]:

- ✓ تحديد المواقع والمنشآت المعالجة الموجودة.
- ✓ المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات.
- ✓ جرد كميات النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا على مستوى التراب الوطني.

[1] المواد من 2 إلى 7 من قانون 83 /03 المتعلق بحماية البيئة.

[2] المواد من 8 إلى 25 من قانون 83 /03 المتعلق بحماية البيئة.

[3] المواد 109 إلى 110 من قانون 83 /03 المتعلق بحماية البيئة.

[4] المادة 2 من القانون 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها الجريدة الرسمية العدد 77.

[5] المادة 13 من القانون19/01.

3-قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

تحدد أحكام هذا القانون وحسب المادة الأولى منه التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم كما نصت المادة الثانية منه على أن الدولة هي التي تبادر بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وتهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وفقا للمادة الرابعة منه[1]:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.

-حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.

-إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية الحواضر والمدن الكبرى.

4- القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: لمعالجة النقائص المسجلة بالقانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة، ولتكييف الأداة القانونية مع تطور حاجيات المجتمع، وكذا من أجل التكيف مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر جاء هذا القانون الجديد لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مسايرة بذلك مع ما تم إقراره في القمم والإعلانات الدولية.

ولقد أشار هذا القانون إلى البيئة من خلال المادة الرابعة منه بأنها: تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[2].

كما وقد حدد المشرع الجزائري الأهداف التي ترمي إليها حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- تحسين شروط المعيشة في بيئة سليمة وذلك من خلال ترقية تنمية وطنية مستدامة
- الرقابة من التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وإصلاحها.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة.

وجاء قانون 10/03 بمجموعة من المبادئ العامة التي تشكل أساس هذه الحماية والمتمثلة في:

مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، مبدأ عدم تدهور الموارد، مبدأ الحيطة، ومبدأ الدافع الملوث.

مبدأ الادماج حيث يمكن استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل ضررا منه.

مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر.

وأخيراً مبدأ الإعلام والمشاركة بحيث يحق لكل شخص في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في اتخاذ في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة[3].

---

[1] المادة 4 من القانون 20/01 المؤرخ في2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم الجريدة الرسمية العدد 77.

[2] المادة 4 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في 2003/7/20 الجريدة الرسمية العدد43.

[3] المادة 3 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

إضافة إلى العديد من القوانين منها[1]:

-القانون رقم 03/04: المؤرخ في 2004/7/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

-القانون رقم 20/04 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

-القانون رقم 03/05 المؤرخ في 2005/2/6 المتعلق بحماية البذور والمشاتل النباتية في إطار التنمية المستدامة.

-القانون رقم 12/05 المؤرخ في 2005/8/4 المتعلق بالمياه.

-القانون رقم 15/06 المؤرخ في 2006/11/15 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها.

-القانون رقم 05/07 المؤرخ في 2007/5/13 المتعلق بحماية المساحات الخضراء وتنميتها المستدامة.

-بعض المراسيم والنصوص التطبيقية المتعلقة بحماية البيئة[2]:

- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 142-2010 مؤرخ في 23 مايو سنة2010 ، الذي ينظم استعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون و أمزجتها و المنتجات التي تحتوي عليها
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 03-12 مؤرخ في 4 يناير سنة2012 ، يحدد قائمة الفصائل النباتية غير المزروعة المحمية
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 14-264 مؤرخ في22 سبتمبر2014، يتعلق بتنظيم مكافحة التلوثات البحرية وإحداث مخططات استعجالية لذلك
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 241-19 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة2019 ، الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 22-167 المؤرخ في 2022/4/19 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 06-198 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.

-بعض الاتفاقيات البيئية المصادق عليها من طرف الجزائر

في سبيل جهود الجزائر للمحافظة على البيئة قامت بالتوقيع على عدة اتفاقيات نذكر أهمها في الآتي[3]:

[1] بن ماضي قمير، مرجع سابق،ص199.

[2] موقع وزارة البيئة والطاقة المتجددة www.me.gov.dz(2/2/2023) الساعة(1،44)

[3] وليد عابي، مرجع سابق، ص 229

- المصادقة على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في 1992/9/23
- برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون 1987
- المصادقة على اتفاقية التنوع البيولوجي للأمم المتحدة في 1992/6/13
- برتوكول كيوتو المتعلق بتغير المناخ لعام 1997حيث صادقت عليه الجزائر في 2004/5/9
- التوقيع على اتفاقية باريس لتغير المناخ في 2016/4/22

المطلب الثاني: الهيئات الكفيلة بحماية البيئة في الجزائر.

الفرع الأول: على المستوى المركزي

أولا: رئيس الجمهورية

لرئيس الجمهورية صلاحيات دستورية في إدارة البيئة وهذا ما نصت عليه الدساتير منذ الاستقلال. حيث أنه يعين وينهي مهام الوزير الاول و يعين أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول ومن الطبيعي أن بين أعضاء الحكومة الوزير المكلف بالبينة، هذا الأخير يتمتع بصلاحيات واسعة كجهاز تنفيذي وهو ما يسمح له بالتدخل المباشر في الإجراءات المتخذة لحماية البيئة[1].

فقضايا البيئة أخذت مكانة هامة في خطب رئيس الجمهورية، لاسيما في المؤتمرات الدولية ومنها مؤتمر جوهانسبرج عام 2002 حول التنمية المستدامة، وقمم منظمة الأوبك فيما يتصل بمسألة التغيرات المناخية وقضايا التصحر والتنوع البيولوجي في إفريقيا، أما من ناحية الاختصاص التشريعي فعرفت الفترة بين سنتي 2000 إلى 2014 إصدار 60 أمر رئاسي[2].

وفي إطار حماية البيئة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020 حرص المشرّع على دسترة «حق المواطن في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة، وأن القانون يحدّد واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة» (المادة 64)، وأضاف المشرّع في مسودة التعديل الدستوري 2020 في البند الأول من نص المادة 64 (68 سابقا) مصطلح «التنمية المستدامة» (للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة) لتصبح القضية البيئية قضية تنموية تدخل ضمن الاقتصاد السياسي للدول. كذلك مسَّت التعديلات المقترحة تسمية «المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي» إلى «المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي»الذي «يتولّى على وجه الخصوص مهمة: توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية

[1] عثماني وليد، المرجع السابق، ص 123.

[2] ياسين كوسة، مرجع سابق، ص 35.

المستدامة» (المادة 210)[1]

كما أدرج المشرع الجزائري مجموعة من البنود التي تؤمّن المواطن من مشكلة ندرة المياه وتحفظ الموارد وتعقلن استغلالها وتحمي الأراضي الزراعية. وأوكل تلك المهام إلى الدولة بحيث تسهر على «تمكين المواطن الحصول على ماء الشرب، وتعمل على المحافظة عليه للأجيال القادمة» (المادة 63)، وعلى «حماية الأراضي الفلاحية، والاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى، وحماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوّثين» (المادة 19). وأضاف المشرع في المادة 19 بندا ينص على «أن تسهر الدولة على ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاهيهم».[2]

ثانيا: الوزير الأول

يتولى الوزير الأول باعتباره الممثل الأول للحكومة والمسؤول أمام رئيس الجمهورية والبرلمان بجملة من المهام حيث يقوم ب[3]:

-ضبط برنامج الحكومة بما في ذلك برنامجه الخاص بقطاع البيئة ويعرضه على مجلس الوزراء ثم المجلس الشعبي للموافقة عليه.

-يتولى الوزير الأول السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات التي من شأنها أن تعزز حماية البيئة والقضاء على الانتهاكات، إضافة إلى التوقيع على المراسيم التنفيذية التي تساهم في إنجاز المشاريع المسطرة لقطاع البيئة

-السهر على حسن سير الإدارة العمومية للجهاز التنفيذي بما في ذلك الوزارة المكلفة بحماية البيئة.

ومن بين الهيئات الوطنية الموضوعة تحت وصاية الوزير الأول المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف وكذلك المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني و المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى؛ والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، هذا الأخير يضبط الخيارات الكبرى لحماية البيئة وتطوير التنمية المستدامة[4].

ثالثا: وزارة البيئة والطاقات المتجددة: بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، وبموجب المرسوم

[1] http://ech-chaab.com/ar/ (29/06/2023) 16h،23min.

[2] نفس المرجع

[3] كوسة مرجع سابق، ص37-38.

[4] عثماني وليد، مرجع سابق، ص 124.

التنفيذي 20-357 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1442 الموافق ل 30 نوفمبر 2020 الذي يحدد صلاحيات وزير البيئة:

1- **صلاحيات وزير البيئة:** يقترح ويعد وزير البيئة، في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، عناصر السياسة الوطنية في ميادين البيئة .ويتولى تنفيذها ومتابعتها ومراقبتها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، ويقدم تقريرا بنتائج نشاطاته إلى الوزير الأول والحكومة ومجلس الوزراء حسب الأشكال والكيفيات والآجال المقررة حسب نص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 20-357.[1]

يمارس وزير البيئة صلاحياته، بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية وفي حدود اختصاصات كل منها، انطلاقا في ميدان البيئة في إطار التنمية المستدامة حسب نص المادة الثانية من نفس المرسوم.

وبهذه الصفة، يكلف بما يأتي:

- ضمان تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية في ميادين البيئة، وتحديد الوسائل القانونية والبشرية والهيكلية والمالية والمادية الضرورية

- ممارسة صلاحيات السلطة العمومية في ميادين اختصاصه، طبقا للتنظيم المعمول به

- السهر على تطبيق التنظيمات والتعليمات التقنية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة

- ترقية بروز الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التدويري وتطويرهما.

وحسب نصوص المواد 3, 4,5...13 من المرسوم التنفيذي 20-357 يكلف وزير البيئة ب[2]:

-يتصور الاستراتيجيات ومخططات العمل، لاسيما تلك المتعلقة بالمسائل الشاملة للبيئة، ومنها التغيرات المناخية وحماية التنوع البيولوجي وطبقة الأوزون، وينفذها، بالإتصال مع القطاعات المعنية

- يحمي الأنظمة البيئية ويحافظ عليها ويجددها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية

- يبادر بكل الأعمال المرتبطة بمكافحة التغيرات المناخية والمساهمة في خفض الغازات ذات الاحتباس الحراري.

- يسهر على إعداد تقارير جرد الغازات المسببة للاحتباس الحراري واعتمادها

- يقترح ويطور الأدوات الاقتصادية المرتبطة بحماية البيئة، بالتنسيق مع القطاعات المعنية

- يشجع على إنشاء جمعيات حماية البيئة ويدعم أعمالها.

-يضع وزير البيئة الأنظمة الاعلامية المتعلقة بالنشاطات الداخلة ضمن مجال اختصاصه. كما يضبط الأهداف ويتولى التنظيم ويحدد الوسائل البشرية والمادية والمالية اللازمة لذلك.

---

[1] المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-357 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1442 الموافق ل 30 نوفمبر 2020 الذي يحدد صلاحيات وزير البيئة.

[2] المواد من 6 الى 13 من المرسوم التنفيذي 20-357.

-يضع وزير البيئة أدوات الرقابة والتفتيش المتعلقة بالنشاطات الداخلة ضمن مجال اختصاصه. ويعد أهدافها واستراتيجياتها وتنظيمها ويحدد الوسائل الضرورية لتنفيذها.

يتولى وزير البيئة في إطار التعاون الدولي وبالتشاور مع الهيئات المعنية، ما يأتي:

- ترقية وتطوير علاقات التعاون على المستوى الجهوي والدولي،

- السهر على تطبيق الاتفاقيات والاتفاقات الدولية وتطبق فيما يخص دائرته الوزارية، التدابير المتعلقة بتجسيد الالتزامات التي تكون الجزائر طرفا فيها.

2-التنظيم الهيكلي لوزارة البيئة والطاقات المتجددة: تشتمل الإدارة المركزية لوزارة البيئة، تحت سلطة الوزير، على ما يأتي[1]:

- **الأمين العام**، ويساعده مديرا (2) دراسات، ويلحق به مكتب التنظيم العام والمكتب الوزاري للأمن الداخلي للوزارة.

- **رئيس الديوان**، ويساعده ثمانية (8) مكلفين بالدراسات والتلخيص، يكلفون بتحضير نشاطات الوزير وتنظيمها في مجال:

- مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية
- العلاقات مع البرلمان والمنتخبين في مجالس و هيئات التنسيق الوطنية
- الاتصال والعلاقات مع أجهزة الإعلام
- متابعة الحصائل الموحدة لنشاطات القطاع
- العلاقات مع الحركة الجمعوية والمواطنين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين
- متابعة نشاطات الهياكل والمؤسسات تحت الوصاية
- متابعة البرامج الكبرى لتطوير القطاع
- متابعة الملفات ذات الأولوية المتعلقة بالبيئة.

- **المفتشية العامة:** التي يحدّد تنظيمها وسيرها بموجب مرسوم تنفيذي.

الهياكل الآتية:

- المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة
- مديرية التنظيم والشؤون القانونية والمنازعات والوثائق
- مديرية التخطيط والاستشراف والأنظمة المعلوماتية
- مديرية التعاون و الاتصال

[1] المادة 1 من مرسوم تنفيذي رقم 20-358 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1442الموافق ل 2020/11/30 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة

- مديرية الإدارة العامة.

سنركز على **المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة** وذلك بسرد أهم اختصاصاتها باعتبارها المسؤولة على حماية البيئة بجميع عناصرها, تضم هذه المديرية ست مديريات فرعية وتكلّف بما يأتي[1]:

- تعد وتضمن تنفيذ كل الاستراتيجيات ومخططات العمل الوطنية المتعلقة بالبيئة وتقييمها وتحيينها
- تعد التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها
- تقوم بالوقاية من كل أنواع التلوث والأضرار في الوسط الحضري والصناعي.
- تضمن مراقبة وتقييم حالة البيئة
- تتولى متابعة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها
- تسهر على ترقية وتطوير الاقتصاد الدائري
- تسهر على تطبيق التشريع والتنظيم فيما يتعلق بحماية البيئة، وتقوم بزيارات للتقييم والتفتيش والمراقبة
- تسهر على دراسة و تحليل دراسات التقييم البيئية بما في ذلك دراسات التأثير ودراسات الخطر والدراسات التحليلية للبيئة
- تقوم بترقية المسؤولية البيئية المقاولاتية.

3-الهيئات المركزية والمؤسسات الوطنية التابعة للوزارة:

1.3 - **المديريات العامة للبيئة:** هي هينات محلية إدارية تابعة للوزارة موزعة على كافة مناطق الوطن

للتنسيق بين المستوى الوطني والمحلي، يشرف عليها مدير عام يساعده عدد من الموظفين؛ من أهم اختصاصات هذه المديريات[2]:

- السهر على احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- ترقية الأعمال المتعلقة بالأعلام والتربية والتوعية البينية.
- ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة.

2.3- المفتشيات العامة البيئية: والتي توجد على مستوى الولايات تساعد المديرية العامة للبيئة في

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-358.

[2] قرار وزاري مؤرخ في 28 ماي 2007 يتضمن تنظيم مديريات البيئة الولائية. الجريدة الرسمية العدد 57.

أدائها لمهامها، والتي نذكر منها[1]:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال حماية البيئة.
- تنفيذ ومتابعة القرارات والتوجيهات التي يصدرها الوزير للهياكل والمؤسسات تحت الوصاية.
- الاستغلال الرشيد للموارد الموضوعة تحت تصرف وزارة البيئة.
- تقييم هياكل الادارة المركزية واقتراح التعديلات الضرورية.

3.3- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري؛ يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة. وهو مكلف ب[2]:

- وضع وتسيير شبكات الرصد وقياس التلوث ومراقبة الأوساط الطبيعية.
- نشر وتوزيع المعلومات البيئة.
- جمع المعطيات البيئية لدى الهيئات الوطنية والأجهزة المختصة والمبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية.

4.3- **الوكالة الوطنية للنفايات:** أنشأت في 2002/5/20 بموجب القرار التنفيذي رقم 175/02، وهي مكلفة بالآتي[3]:

- توزيع المعلومات العلمية والتقنية والمساعدة على إنجاز برامج التحسيس والإعلام.
- ترقية أنشطة الفرز الجمع والنقل معالجة وتثمين والتخلص من النفايات.
- تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات.
- وضع نظام عمومي للاستعادة والرسكلة وتثمين نفايات التغليف الذي يدعى نظام الرسكلة وتثمين النفايات التغليف Ecojem [4]

5.3-المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة:

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/262، ويقتضي مكافحة بروز التلوث الصناعي بمختلف مصادره، وتطوير إدارة أعمال بيئية، لهذا الغرض أنشأ المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة ومن أبرز مهامه[5]:

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-359 المؤرخ في 2020/11/30 يحدد تنظيم المفتشية العامة لوزارة البيئة وسيرها الجريدة الرسمية العدد 73.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 2002/4/3 يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الجريدة الرسمية العدد 22

[3] مرسوم تنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 2002/5/20 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات الجريدة الرسمية العدد 37.

[4] موقع الوكالة الوطنية للنفايات (14h48 min) https://and.dz/presentation/apropos/(3/2/2023)

[5] مرسوم تنفيذي رقم.02- 262 المؤرخ في 2002/8/17 يتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، الجريدة الرسمية العدد 56.

- تشجيع المشاريع الاستثمارية في المجال التكنولوجي حول الإنتاج الأكثر نقاء
- المساهمة في تطوير تقنيات تقليص النفايات
- صناعة الدعم التقني اللازم للشركات وتعميم مفهوم تطوير الإنتاج الأكثر نقاء
- ترقية وتحسين وتعميم مفاهيم تكنولوجيا الإنتاج الأكثر نظافة
- تنمية الشراكة الدولية في مجال تكنولوجيات الإنتاج الأنظف.

6.3- المعهد الوطني للتكوينات البيئية: أنشئ في 2002/8/17 بموجب القرار الوزاري 263/02، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة وتتمثل مهامه في[1]:

- ضمان التكوين وترقية التربية البيئية والتحسيس
- تقديم تكوينات خاصة في المجال البيئي لفائدة المتدخلين العموميين والخواص.

7.3- الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 375/05 المؤرخ في 2005/9/26، تتكفل بما يلي[2]:

- إدارة قاعدة البيانات المتعلقة بالتغيرات المناخية وإعداد تقرير دوري لهذه التغيرات.
- الإسهام في تقوية القدرات الوطنية لمختلف القطاعات في مجال التغيرات المناخية.
- إعداد تقرير دوري حول التغيرات المناخية
- فهرسة نشاطات القطاعات المختلفة لمكافحة التغيرات المناخية.
- القيام بأنشطة الإعلام والتحسيس والدراسة في المجالات التي لها علاقة بانبعاث غاز الاحتباس الحراري

الفرع الثاني: الاختصاص المحلي للبيئة

الجماعات المحلية: يعتبر دستور 1996 حسب المادة 15 منه، أن الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية. وقد أسندت إليها التشريعات عدة صلاحيات ومهام في مجال البيئة؛ تقوم بتنفيذها وفق النصوص القانونية الصادرة في هذا الشأن، وتبعا للوسائل البشرية والإمكانيات المادية المهيأة لهذا الغرض.

أ-الولاية: تعتبر الولاية جماعة عمومية إقليمية تشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، اسند القانون 03 / 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ في 2002/8/17 تتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية الجريدة الرسمية العدد 56

[2] المرسوم التنفيذي رقم 05-375 المؤرخ في 2005/9/26 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية الجريدة الرسمية العدد67.

للولاية بعض الصلاحيات التي تعد من قبل الأعمال والنشاطات التي تتعلق بحماية البيئة والمحافظة على عناصرها الطبيعية والصناعية، حيث[1]:

- تتلقى معلومات تخص البيئة والتي قد تؤثر على صحة المواطنين ويندرج هذا ضمن الحق الخاص في الإعلام البيئي الذي يكتسي أهمية في إشعار السلطات المحلية بأي خطر يهدد السلامة العمومية ويضر بالبيئة من أجل اتخاذ التدابير الضرورية لحماية البيئة.

- ويتولى الوالي باعتباره ممثلا للولاية، تسليم الرخص للمنشآت المصنفة أو رفض التسليم بناء على ما سيلحق بالبيئة من ضرر ويهدد السلامة العامة.

- يتلقى الوالي محاضر من ضباط الشرطة ومفتشي البيئة عن العقوبات بالممارسات ضد البيئة في المسائل التي تخص الولاية بغية اتخاذ كل ما يراه ضروريا لحماية البيئة في إطار الصلاحيات التي منحها القانون له.

- كما يمكن للوالي إنشاء مساحات محمية حول المناطق العمرانية والمواقع الأثرية، ويتولى حماية التراث الثقافي والوقاية من الكوارث الطبيعية.

اختصاصات الولاية المتعلقة بحماية البيئة في ظل قانون الولاية 12/07

على الرغم من تبني المشرع الجزائري لفكرة حماية البيئة في القانون البلدي 90/09 إلا أن القانون 07/12[2] أعلن هو الآخر عن فكرة تبنيه حماية البيئة وهذا من خلال المادة' 77 من قانون الولاية والتي نص فيها أن المجلس الشعبي الولائي يقوم بعدة اختصاصات مجملها لها علاقة مباشرة" بحماية البيئة أو أحد عناصرها من التلوث، أو على الأقل الحد منه"، وهذا طبعا عن طريق التداول وقد جاء في الفقرة 12 من المادة 77 السالفة الذكر "حماية البيئة" أي أن للولاية اتخاذ جميع التدابير والسبل لحماية البيئة وعناصرها من هواء وتربة ومياه، والصلاحيات التي جاء بها القانون السالف الذكر عديدة في مجال حماية البيئة ونذكر منها ما يلي:

- **الفلاحة والري:** إن هذا الاختصاص يدل مباشرة على عنصرين أساسيين من البيئة إذ على المجلس الشعبي الولائي المحافظة على العنصر الأخضر أي النبات، والماء عن طريق توسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي وبناء السدود لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه.

كما يبادر المجلس الشعبي الولائي بكل الأعمال التي من شأنها تنمية وحماية الأملاك الغابية في

[1] سليمة بوعزيز، مرجع سابق، ص 45.

[2] قانون رقم 07/12 المؤرخ في 2012/2/21 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 12 الصادرة في 2012/2/29.

مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها، ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية[1].

ب- البلدية: بالعودة لقانون البلدية (11/10)[2] لسنة 2011 نص المشرع على مجموعة من الاختصاصات لدور البلدية في مجال حماية البيئة. حيث يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي فيما يتعلق بحماية البيئة بصلاحيات واسعة إذ انه وبإشراف الوالي يتولى:

- السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية[3].
- اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة والمعدية والوقاية منها.
- كما يكلف بوضع برامج تنموية سنوية ومتعددة السنوات لعهدته في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.
- رسم النسيج العمراني للبلدية بمراعاة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتشريعات العقارية.

وفي إطار مكافحة التلوث تتولى البلدية مكافحة التلوث الناشئ جراء رمي النفايات المنزلية وذلك من خلال تسيير ومعالجة النفايات المنزلية والصناعية، بما يعمل على عدم انتشارها أو تراكمها مما يشكل تهديد للبيئة والمحيط الطبيعي، وذلك بوضع مخطط بلدي لتسيير النفايات الحضرية وذلك وفقا لمخططات الشاملة، وطبقا لمخطط البلدي المصادق عليه من قيل الوالي.

- التحقيق في الجرائم البيئية، أي التمتع بصفة ضابط شرطة قضائية[4].
- السهر على سن وتنفيذ التدابير الاحتياطية والوقائية والتدخل في مجال الإسعاف.
- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي.
- منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة.
- إعداد مخططات التدخل في حالة وقوع كارثة طبيعية أو تكنولوجية[5].
- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.
- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.

[1] المادتان 85 و86 من قانون 07/12 يتعلق بالولاية.

[2] قانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/6/22 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في 2011/7/3.

[3] المادة 88 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية

[4] المادة 92 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية

[5] المادة 90 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية

المطلب الثالث: التدابير المالية لحماية البيئة في الجزائر

نظر لارتفاع وضخامة تكاليف المشاريع البيئة أصبح التمويل البيئي من القضايا الهامة التي تشغل اهتمام الحكومة الجزائرية إذ تعتبر المشاريع البيئية مدخلا هاما لضمان التنمية المستدامة.

الفرع الأول: التمويل الداخلي للقطاع البيئي و أنشطته

1/ نفقات الدولة الممنوحة للقطاع:

بالنسبة لميزانية الوزارة فهي متواضعة مقارنة ببقية الوزارات ففي عام 2001 خصص لها 397 مليون دينار جزائري وفي 2002 قدرت ب 523 مليون دينار جزائري لتصل عام 2004 حوالي 611 مليون دينار جزائري. بنسبة 0,05% من مجموع ميزانية التسيير لعام 2004.[1]

2/ الصناديق المتعلقة بحماية البيئة: تم وضع العديد من آليات التمويل والتحفيز عن طريق الصناديق

المالية لتنفيذ السياسة الوطنية لحماية البيئة قصد تحقيق التنمية المستدامة وهذه الصناديق هي:

أ-**صندوق البيئة ومكافحة التلوث (FEDEP):** تم إنشاء هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات عل تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي، وقد تم إنشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ؛ ويتم تمويله من المصادر الآتية[2]:

-الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75%

- الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75%

- الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة والتي تتجاوز القيمة القصوى 75% من الرسم.

- الرسم على البنزين الممتاز والعادي والرصاص 50% أما عن الإعانات التي يمكن أن يمنحها الصندوق فتتمحور إجمالا في:

- المساعدات التي نتعلق بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأنظف وهذا طبقا لمبدأ الوقاية.
- تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث من المنبع.
- تمويل نشاطات مراقبة حالة البيئة والمصاريف المتعلقة بالتدخلات المستعجلة في حالة التلوث

[1] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 207.

[2] فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد7 ، 2009، ص 131.

العرضي الناتج عن حادث ما.

ب- **الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم (FNAT):** والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1995، وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق ب[1]:

- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في الآلات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية.

- إنشاء مؤسسات تتكون من خمسة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات جديدة للاتصال (تقنيات من النوع السامي).

أما علاوات بيئة الإقليم فتتعلق ب:

-الدارسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال الإقليم والبيئة.

-مشاريع وعمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية.

-المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة.

ج- **صندوق التجهيز والبيئة الإقليم (CEAT)** : ويمثل الصندوق أداة جديدة تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة، خصوصا التنمية الجهوية المتوازنة، من خلال المساعدة على تمويل الهياكل القاعدية الكبرى، وتموين الجمعيات المحلية والأعوان الاقتصادية ومختلف المساعدات الضرورية في إطار هذه الأنشطة[2].

د-**الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية (FNPLZC):** تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003، من أجل تمويل العمليات الآتية[3]:

- الدارسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية.
- تمويل الدارسات والخبرات الأولية في رد الاعتبار للمناظر الطبيعية.
- تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية.
- المساهمة في النفقات المتعلقة بالدخل الاستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

[1] فروحات حدة، نفس المرجع ، ص 132.

[2] المرجع نفسه، ص 132.

[3] بلماضي قمير، مرجع سابق، ص 175.

و. **صندوق مكافحة التصحروتنمية المناطق الرعوية والسهبية (FLDDPS):** تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002، وقد خصص له مبلغ مالي أولي قدر ب 500 مليون دج وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها تلك المتعلقة ب[1]:

- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأرض
- تطوير إنتاج الحيوانات في الأوساط السهبية.

3/ التمويل من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي: أولى هذا البرنامج الأهمية لحماية الوسط البيئي حيث تم تسجيل 799 مشروعا تعلق بحماية البيئة والتهيئة العمرانية، بتكلفة تقدر حوالي 970 مليون دولار يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- حماية حوالي 2،5 مليون هكتار من السهول السهبية.
- حفر 180 بئر و330 نقطة ماء.
- تشجير 13 ألف هكتار وإقامة 11000 كلم من المسالك والطرقات الجبلية والريفية.
- تهيئة 10 مفارغ عمومية و 10 مراكز لدفن النفايات الصلبة.

الفرع الثاني: التمويل الخارجي للمشاريع البيئية

إن ارتفاع تكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة استدعى البحث عن مصادر التمويل الخارجي، ومن بين البنوك والصناديق الخارجية التي شاركت في انطلاق تنفيذ المخطط الوطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة[3]:

- البنك الأوروبي للاستثمار منح 34% من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001.
- البنك الإسلامي للتنمية منح قرضا بقيمة 32,07 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشاريع الري.
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منح 5,1 مليار دولار لتمويل المشاريع.
- البنك الافريقي للتنمية.
- صندوق النقد العربي.

-صندوق البيئة العالمية: قام بتمويل مشاريع في منطقة البحر المتوسط في 5 مجالات تركيز وهي التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية وتدهور الأراضي والملوثات العضوية، ومنذ إنشائه قدم

[1] سليمة بوعزيز ، مرجع سابق، ص 57-58.

[2] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 197-198.

[3] فروحات حدة، المرجع السابق، ص132-133.

الصندوق منحا بقيمة 463 مليون دولار أمريكي وقام بتعبئة 1750مليار دولار من التمويل المشترك لصالح 122 مشروع في منطقة البحر المتوسط التي تشمل الجزائر ومصر والمغرب والأردن[1].

الشكل رقم 03: مجموع استثمارات الصندوق في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط حسب مجالات التركيز.

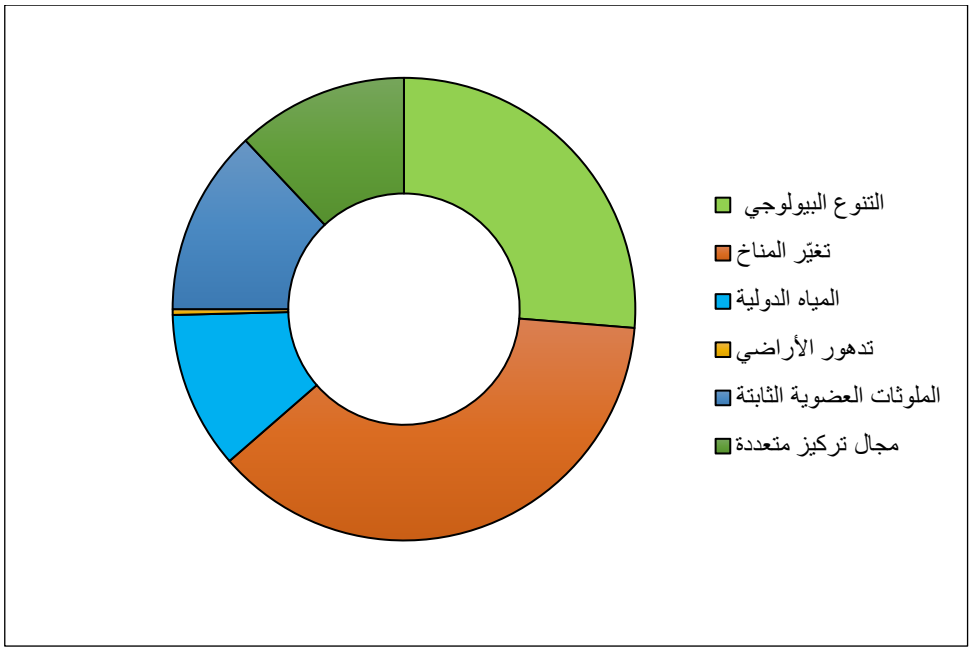

المصدر: عمل صندوق البيئة العالمية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ص8.

المبحث الثالث: وضع التنمية المستدامة في الجزائر

خولت الجزائر مهمة إعداد مؤشرات التنمية المستدامة لجهتين أساسيتين هما الديوان الوطني للإحصائيات والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بهدف إعطاء صورة واضحة عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر والرهانات التي تواجهها في هذا الإطار، وسنورد من خلال هذا المبحث بعض المؤشرات المهمة للتنمية المستدامة وحماية البيئة في الجزائر.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

شهدت الجزائر عناية كبيرة بالجانب الاقتصادي بعد سنة 2000 نظرا للوضع المتردي الذي شهده الاقتصاد قبل هذه الفترة، وذلك لارتفاع حجم المديونية الخارجية وتدني نسبة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتزايد معدلات التضخم، وعليه أعطت الحكومة الجزائرية الأولوية القصوى لهذا

[1] تقرير عمل صندوق البيئة العالمية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ص1.

الجانب من خلال مجموعة من البرامج الاقتصادية للنهوض بعجلة التنمية، ومن المؤشرات المختارة في الجانب الاقتصادي نذكر ما يلي:

1/ مؤشر النمو الاقتصادي: يعتبر من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج[1]، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 09: النمو الاقتصادي. **القيمة: مليار دينار.**

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج الداخلي الخام	16.650	17.242	16.591	17.525	18.575	20.259
نصيب الفرد منه	434764	440828	415180	428901	445237	475810

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.com

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن الناتج الداخلي الخام في ارتفاع مستمر، صاحبتها زيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذا الارتفاع ناتج عن البرامج التنموية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة البطالة وتغطية الحاجيات الاستهلاكية، وتبقى نسبة الزيادة في هذا المؤشر ثابتة باستثناء سنة 2015 التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط.

2/ مؤشر التضخم: يعبر هذا المؤشر على مستوى استقرار البلاد وتوازن الاقتصاد الكلي للبلد[2]، فأي خلل في هذا المؤشر قد يعرقل جهود التنمية الاقتصادية، ونجد أن معدل التضخم يتغير ارتفاعا وانخفاضا حسب الظروف التي تمس الاقتصاد ككل. والجدول التالي يوضح معدلات التضخم في الجزائر

جدول رقم 10: معدلات التضخم في الجزائر(%)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4	5,6	4,3	2	2,4	7,2

المصدر: البنك الدولي للإحصائيات على الموقع: https//data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 2023/3/23

عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع في بعض السنوات والانخفاض في سنوات أخرى، حيث سجل معدل التضخم أعلى نسبة % 8,9 سنة 2012 في حين أنه تراجع في السنة الموالية، إذ أن التحكم في التضخم يساهم في الاستقرار النقدي والمالي للبلاد.

[1] https://hbrarabic.com تاريخ الدخول إلى الموقع 2023/3/23.الساعة 2،09.

[2] يسلي تنهينان، أثر جائحة كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا 2021، العدد27 ، ص 128.

3/ مؤشر الميزان التجاري: تتصف الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه الخصوص سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات[1]، إذ تعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والزبون الرئيسي للجزائر، والجدول الموالي يوضح هيكل الميزان التجاري في الجزائر.

الجدول رقم 11: هيكل الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2018/2013. الوحدة: مليون دولار.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات سلع أخرى	2062	2165	2582	2063	1780	1930	2830
صادرات المحروقات	69804	63752	60304	35724	28246	33261	38338
الواردات	50376	54852	58580	51501	47089	46059	46197
الميزان التجاري	21490	11065	4306	-13714	-17063	-10868	-5029

المصدر: قويدر بورقية وآخرون، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة التواصل مجلد 27، العدد 05، ص162.

عرفت الفترة 2013/2012 ارتفاعا في رصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ما أدى إلى نمو قيمة الصادرات، أما سنة 2015 فقد سجل عجزا بقيمة 13714 مليون دولار نتيجة الانخفاض الكبير لأسعار البترول.

الخلاصة أن الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات من خلال اعتماد نمط نمو جديد اكثر تنوعا تشارك فيه جميع القطاعات المنتجة.

4/ مؤشر الديون الخارجية: يمثل هذا المؤشر مدى اعتماد البلد على الاقتراض الخارجي لتمويل حاجياته التنموية والاستهلاكية[2]، وتعد مشكلة الديون الخارجية من المشاكل التي عانت منها الحكومة الجزائرية في سنوات التسعينيات حيث احتلت نسب مرتفعة جدا مقارنة مع الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على الجباية البترولية كمورد أساسي للخزينة العمومية.

[1] خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر 1992-2015، جامعة قسنطينة، ص 81.

[2] يسلي تنهينان، مرجع سابق، ص 129.

جدول رقم 12: الديون الخارجية (القيمة: مليون دولار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ديون متوسطة وطويلة الأجل	2068	1760	1197	1863	1893	1723
ديون قصيرة الأجل	1328	1975	1823	1986	2096	2319
المجموع	3396	3735	3020	3849	3989	4042

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.com

من خلال الجدول نلاحظ تناقص الديون الطويلة والمتوسطة الأجل فبعدما كانت 2068 مليون دولار سنة 2013 أصبحت 1723 مليون دولار سنة 2018, والعكس بالنسبة للديون القصيرة الأجل. لكنها تبقى معقولة مقارنة بسنوات التسعينيات، ويمكن القول بأن السياسات التي اتبعتها الجزائر من أجل تخفيض المديونية الخارجية أعطت نتائج جد مرضية خاصة وأن الجزائر كانت تباشر في الدفع المسبق لديونها الخارجية بعد تحسن الوضعية المالية لها.

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية في الجزائر

يهتم هذا النوع من المؤشرات بالمستوى المعيشي للفرد وتوفير المتطلبات والاحتياجات الضرورية له كالتعليم الصحة وغيرها من العوامل ذات الصلة بالتنمية البشرية. ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

1/ **مؤشر التعداد السكاني:** يعد النمو السكاني أحد العناصر التي يمكنها أن تأثر في الاستدامة الطويلة الأجل[1], هذا وتزخر الجزائر بتعداد سكاني معتبر والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 13: النمو الديموغرافي في الجزائر **الوحدة: مليون نسمة**

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التعداد السكاني	38	38,7	39,5	40,3	41,1	41,9	42,7	43,4	44,1

المصدر: البنك الدولي للإحصائيات على الموقع: https//data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2023/3/23

من أرقام الجدول نلاحظ أن نسبة النمو الديموغرافي في الجزائر تتزايد من سنة لأخرى، حيث قدرت ب 44مليون نسمة سنة 2021 بنسبة زيادة حوالي 2% وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة المواليد كل سنة، كما أن الزيادة في هذا المؤشر تدل على الانتقال النوعي لمستوى المعيشة.

[1] يسلي تنهينان، مرجع سابق، ص 131.

والجدير بالذكر أن زيادة التعداد السكاني نتج عنه الزيادة في الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان، وفي بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج، وهذا له آثار على ميزان المدفوعات.

2/ مؤشر التعليم: يعتبر كذلك من بين المؤشرات الفعالة في قياس التنمية المستدامة حيث يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالمجتمع، وقد قامت الجزائر بإدخال إصلاحات إلزامية على أنماط التعليم، وهذا ما تبينه الإحصائيات التالية:

الجدول رقم 14: تطور عدد الهياكل التربوية خلال الفترة 2019/2013.

السنة	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
ابتدائيات	18143	18333	18588	18770	18856	19037
متوسطات	5159	5239	5339	5419	5455	5512
ثانويات	2043	2141	2251	2355	2392	2433

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.com

نلاحظ ارتفاع طفيف في عدد الهياكل التربوية في المسارات الثلاثة حيث انتقل من 25345 مؤسسة سنة 2013 إلى 26980 مؤسسة سنة 2018.

بخصوص التعليم العالي فقد بقت هياكله بنفس العدد خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، ب 50 جامعة و13 مركز جامعي، و11 مدرسة عليا للأساتذة، و 31 مدرسة وطنية عليا[1].

أما فيما يخص جانب التكوين المهني سجلت الجزائر ارتفاعا في عدد الهياكل التكوينية خلال الفترة 2013-2017 وذلك في كل من مراكز التكوين ومعاهد التعليم المهني كما يبينه الشكل رقم 04 التالي:

[1] الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.com

الشكل رقم 04: مراكز ومعاهد التّعليم المهني في الجزائر.

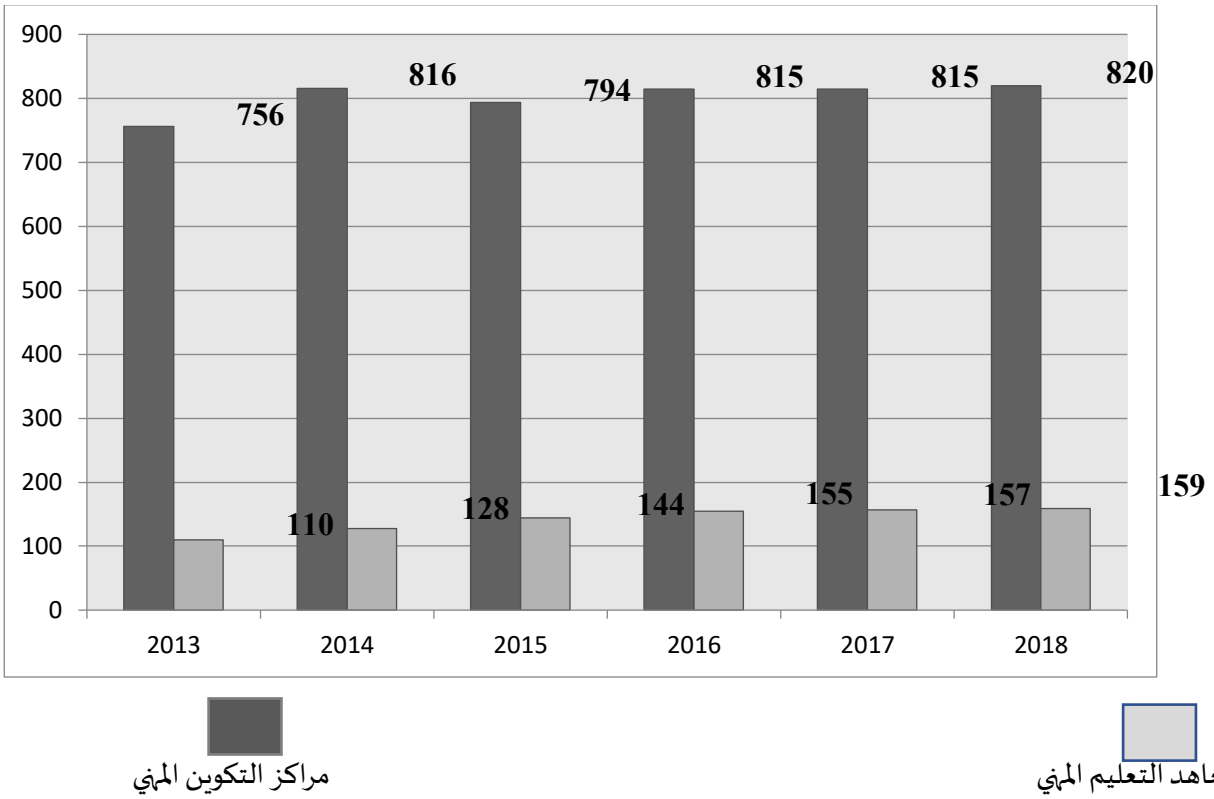

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

3/ مؤشر الصحة: يعتبر من بين أهم المؤشرات الاجتماعية لارتباطه بصحة المواطن، والمقصود منه هو قدرة الدولة على التكفل بقطاع الصحة، فبالنسبة للجزائر قامت بوضع سياسات وبرامج صحية تهدف لمكافحة الأمراض مع الاعتماد على الطب المجاني[1]، والجدول الموالي يبين السياسات المنتهجة بالنسبة لقطاع الصحة:

جدول رقم 15: تطور عدد الهياكل الصحية في الجزائر.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
CHU+EHU	15	15	16	16	16	16	16	16
EHS	68	71	75	75	77	79	79	79
EPH+EH	199	201	209	209	214	215	219	219
EPSP	271	271	271	273	273	273	273	273

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.com

[1] مغراوي لقمان، محاضرة السياسات الصحية في الجزائر مقياس سياسات قطاعية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية2023/2022.

نلاحظ أن الجزائر كرست مجهوداتها لبناء المستشفيات والمراكز الصحية عبر الوطن لتوفير التغطية الصحية خاصة المناطق المحرومة. حيث:

-أن عدد المراكز الاستشفائية الجامعية (CHU) والمستشفيات الجامعية (EHU) ارتفع من 14مركز ومستشفى سنة 2013 إلى 16 سنة 2020، ذلك أن هذا النوع من المؤسسات موجه لتقديم خدمات الرعاية الصحية المتقدمة وعالية التخصص، يتطلب تكلفة عالية في الإنجاز والتجهيز والتسيير، لذلك نجد عددها محدود مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

-عدد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة (EHS) يتزايد سنة تلو الأخرى حيث انتقل من 68 مؤسسة سنة 2013 إلى 79 مؤسسة سنة 2020.

-عدد المؤسسات الاستشفائية والمؤسسات الاستشفائية العامة (EPH+EH) انتقل إلى 219 مؤسسة سنة 2020، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية للصحة الجوارية (EPSP) ظل ثابتا عند 273 مؤسسة.

4/ مؤشر البطالة والتشغيل: يمثل مؤشر البطالة نسبة اليد العاملة الباحثة عن العمل، ويعتبر هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة في التحدي الحكومي لتوفير مناصب الشغل، إذ حاولت الجزائر في العديد من البرامج توفير مناصب الشغل بهدف التقليل من حدة البطالة. أما مؤشر التشغيل فيقيس نسبة التشغيل ومدى تحسن فرص الشغل لدى الفرد في الجزائر[1].

الجدول رقم 16: تطور نسب التشغيل ومعدلات البطالة في الجزائر

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة التشغيل%	39	36,4	37,1	37,4	36,9	36,8	37,4	-	-
نسبة البطالة%	9,8	10,2	11,2	10,2	10,3	10,4	10,5	12,2	11,7

المصدر: بالنسبة لنسب التشغيل الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.com

البنك الدولي للإحصائيات على الموقع: https//data.albankaldawli.org (بالنسبة لمعدلات البطالة) تاريخ الاطلاع: 2023/3/23.

من خلال معطيات الجدول يمكن تفسير النتائج الإيجابية في معدلات التشغيل بسبب انطلاق المشاريع التنموية التي كانت دافعا أساسيا في ارتفاع نسبة العمالة في الجزائر.

في الجانب الآخر نلاحظ عدم استقرار في معدلات البطالة، لأن أغلبية مناصب الشغل المتوفرة والتي جاءت بها البرامج التنموية ليست دائمة خاصة وأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يتأثر بتقلبات أسعار المحروقات.

[1] يسلي تنهينان، مرجع سابق، ص133.

المطلب الثالث: المؤشرات البيئية في الجزائر

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، ولقد اتبعت الدولة سياسة تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي من أجل حماية البيئة، وإنشاء العديد من الهيئات الإدارية التي تسهر على حمايتها.

أما فيما يخص المؤشرات الدالة على التقدم المحرز في مجال البيئة نجد:

1/ مؤشر الأراضي المستغلة: بخصوص تطور مساحة الأراضي الزراعية، فإن الجزائر قد بلغت جهود معتبرة في هذا المجال ومن بينها إقامة السد الأخضر الممتد من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية على طول 1700 كيلومتر بهدف حماية الغابات والأراضي الزراعية من زحف الصحراء[1].

جدول رقم 17: تطور الأراضي الزراعية الوحدة: مليون هكتار

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
مساحة الأراضي	42.889	42.888	43.395	43.396	43.771

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.com

يوضح الجدول أن نسبة التطور ضئيلة جدا فخلال الخمس سنوات الأخيرة لم تزداد الأراضي الزراعية إلا بمليون هكتار فقط وذلك بسبب التوسع العمراني الكبير خاصة بعد إطلاق المخطط الخماسي الأول والثاني الذي يهدف لتنمية قطاع السكن.

2/ مؤشر الثروة الغابية: يعد من أكثر المؤشرات الدالة على اهتمام الجهات الوصية بالبيئة والتنوع البيولوجي من خلال المحافظة على الحياة البرية فيها وحمايتها من القطع العشوائي للأشجار والصيد غير المنظم...هذا وتمتلك الجزائر مساحة غابية تقدر بحوالي 42240 كيلومتر مربع أي بنسبة 1,5 من المساحة الإجمالية لليابسة[2]، ولقد تبنت وزارة البيئة العديد من المشاريع لتمكين الغابات الجزائرية من التوسع أكثر في ظل التحدي القائم في هذا المجال وهو حماية الثروة الغابية من الحرائق.

جدول رقم 18: نسبة احتراق الغابات في الجزائر.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الحرائق	5110	2443	4629	2383	3150	2992	797

[1] بوشيخي وهيبة، بوعجاج عائشة واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر جامعة مستغانم، علوم اقتصادية 2020-2021 ص 67.

[2] بوشيخي، نفس المرجع ص 68.

المساحة المحترقة الوحدة: هكتار	99061	13395	43126	14274	19764	54384	2312

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.com

من خلال أرقام الجدول نلاحظ العدد الكبير من الحرائق التي تصيب الثروة الغابية إذ نجد أن المتوسط السنوي أكثر من 2500 حريق غابي. ويعد ارتفاع درجات الحرارة العالية في مقدمة أسباب اندلاع الحرائق.

3/ مؤشر المياه المأمونة: يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الحاصلون على المياه المأمونة في الجزائر أي المياه الصالحة للشرب وذلك لتفادي خطر الإصابة بالأمراض والأوبئة والتي غالبا ما تنتج من المياه الملوثة[1]، وفي الجزائر عرف هذا المؤشر انخفاض ملحوظ كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم 19: تطور نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نصيب الفرد من المياه م³	296	290	284	279	273	268	263

المصدر: البنك الدولي للإحصائيات على الموقع: https//data.albankaldawli.org (تاريخ الاطلاع 2023/3/24)

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد المائية في انخفاض مستمر، فبعدما كانت 296م³ سنة 2013 أصبحت 263م³ سنة 2019، فالجزائر تعتبر من بين البلدان التي تعرف نقصا في نسب الموارد المائية، وهذا راجع إلى ارتفاع عدد السكان وغياب ثقافة الاستهلاك وانتشار ظاهرة التبذير مما ساهم في هدر كميات معتبرة من المياه, فمعدل نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر بعيد كل البعد عن المعدل العالمي المقدر بحوالي 1000 م³ للفرد الواحد سنويا[2].

4/ مؤشر التلوث الجوي: يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات البيئية تقدما، يعبر عن الانبعاثات التي تنتج عن الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي يقوم بها البشر[3]، حيث لوحظ أنه في أواخر القرن العشرين شهدت ارتفاعا كبير في غاز أكسيد الكربون الذي يكون أكثر تركزا في المدن الكبرى والمناطق الصناعية، إضافة إلى انبعاثات الغازات الدفينة الناتجة مما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وتغير المناخ.

جدول رقم 20: معدل التلوث الجوي **الوحدة: كيلو طن**

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
انبعاثات غاز أكسيد الكربون	139020	147740	156270	154910	158340	165540	171250

[1] يسلي تنهينان، مرجع سابق، ص 134.

[2] خنشول، مرجع سابق ص 125.

[3] تنهينان، نفس المرجع السابق.

المصدر: البنك الدولي للإحصائيات على الموقع: https//data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2023/3/24

من خلال القراءة الأولية للجدول نلاحظ أن هذا المؤشر في تزايد مستمر، ويرجع السبب في ذلك إلى ازدياد عدد السيارات والآليات المستخدمة لمحركات البترول والحقول النفطية

- **وبالرغم** من الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها لا تزال بعيدة وتحتاج إلى بذل مجهود أكثر وهذا ما يوضحه مؤشر قياس الأداء البيئي (EPI) الذي يقوم بترتيب الدول على سلم استدامة البيئة باستخدام 40 متغير أو مؤشر أداء مجمعة في 11 مجالا للبيئة[1]. (الصحة البيئية، جودة الهواء، مياه الصرف الصحي، معادن ثقيلة, حيوية النظام البيئي، التنوع البيولوجي، الغابات، مصائد الأسماك، المناخ، موارد المياه، الزراعة).

الجدول رقم 21: الترتيب العالمي للجزائر حسب مؤشر الأداء البيئي

	الترتيب العالمي 2022/2014							ترتيب علامات المحاور البيئية2022		
السنة	2014	2016	2018	2020	2022	المناخ	صحة البيئة	حيوية النظام البيئي
الترتيب	92	83	88	84	155	168	82	155

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الموقع http://alamarabi.com (2023/3/26)

من خلال أرقام الجدول نلاحظ التراجع الكبير لمؤشر قياس الأداء البيئي للجزائر من سنة 2020 إلى 2022 حيث تراجعت ب 71 مركز للوراء بعدما احتلت المركز 155 من بين 180 دولة شملها التصنيف، مما يعكس تدهور الوضع البيئي في الجزائر.

[1] http://alamarabi.com، تاريخ الدخول للموقع: 2023/3/26. الساعة 1،56.

خلاصة الفصل:

لقد عانت الجزائر ومازالت تعاني من العديد من المشاكل البيئية كتلوث المياه وانبعاثات الغازات في الهواء إضافة إلى مشكلة التصحر والنفايات، كل هذا جعل الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة لإيجاد حلول لهذه المشاكل من خلال وضع مجموعة من التشريعات والقوانين في سبيل حماية البيئة، كما كانت الجزائر من بين الدول التي طالبت المجتمع الدولي بمكافحة المشاكل البيئية من خلال مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية.

ونظرا لأن مشاريع القطاع البيئي بحاجة إلى التمويل، اهتمت الجزائر بمصادر التمويل المختلفة الداخلية والخارجية نظرا لارتفاع تكاليف تمويل المشاريع البيئية خاصة وأن الميزانية الممنوحة لهذا القطاع المهم ضعيفة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.

في الأخير تم تناول واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة أهم مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كونها تعتبر تحدي تسعى الدولة من أجل تحقيقه بكافة أبعاده.

الفصل الثالث: دراسة تسيير النفايات المنزلية في بلدية موز اية

تمهيد:

بعد استعراض الجانب المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة وواقعهما في الجزائر، سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع تسيير النفايات بمدينة موزاية حتى ندرس كيفية عمل مصلحة البلدية في هذا المجال إضافة إلى ذلك معرفة مختلف المشاكل التي تواجه عملية تسيير النفايات المنزلية واقتراح حلول لها.

ويشمل هذا الفصل مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية موزاية يضم كل من الدراسة الطبيعية والتاريخية بالإضافة إلى سير عمل مصلحة البلدية.

المبحث الثاني: واقع تسيير النفايات في بلدية موزاية يركز على طريقة عمل فرع النظافة الخاص بمدينة موزاية.

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية موز اية

تعد البلدية حجر الأساس في بناء تنمية محلية مستدامة، وبلدية موزاية كسائر بلديات الوطن تسعى لتحقيق هذه الغاية، وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن بلدية موزاية وسير عملها.

المطلب الأول: نبذة عن بلدية موز اية

أ- لمحة تعريفية عن بلدية موازية:

مدينة موزاية هي إحدى بلديات ولاية البليدة وهي ضمن المراتب الأولى من حيث عدد السكان والمساحة؛ وهي مدينة عريقة من مدن سهل متيجة تقع في الجزء الغربي من الولاية وموزاية حاليا هي دائرة حضرية منبثقة عن التقسيم الاداري لسنة 1991 وكانت قبلها تابعة لدائرة العفرون ؛ وهي عاصمة دائرة موزاية الرمز البريدي لها هو 09210 والرمز التعريفي على مستوى الولاية هو 0916 تضم كل من بلدية موازية مقر الدائرة ؛وبلدية شفة ؛ بلدية عين الرمانة.

بالنسبة لمقر البلدية القديم فهو بناية قديمة جدا تعود إلى الحقبة الاستعمارية، يقع في وسط المدينة مساحته تقدر بحوالي 800 متر مربع.

أما بالنسبة لمقر البلدية الجديد دشن في بداية 2018، يقع في الجهة الجنوبية للمدينة على بعد حوالي 700 متر من وسط المدينة، وتبلغ مساحته 3000 متر مربع. وهناك أربعة ملحقات للبلدية وهي[1]:

- القرية الفلاحية الاشتراكية: فتحت سنة 1978.
- حي بن عيشوبة قدور: فتحت الملحقة سنة 2005.
- حي 05 جويلية: فتحت سنة 2013.
- حي بوحسان: فتحت سنة 2013.

وتشتهر مدينة موزاية بمياهها الجوفية والمعدنية المعروفة منذ 1883، كما أنها منطقة صناعية بها عدة شركات كمصنع عمور وعجائن ومشروبات سيم، وهي الشركة الأولى التي صنعت الكسكس وقد فازت بأكبر طبق كسكس عالميا لتسجل بذلك في كتاب غينس*، تشتهر مدينة موزاية أيضا بأقدم إكمالية في المنطقة وهي اكمالية نادر قدور التي تأسست عام 1935.

[1] مقابلة مع حميد قدور المندوب المكلف بالإحصائيات مونوغرافيا بلدية موزاية في 2023/5/2 على الساعة 10 صباحا.

*موسوعة غينيس للأرقام القياسية هو كتاب مرجعي يصدر سنوياً، يحتوي على الأرقام القياسية العالمية المعروفة، الكتاب بنفسه حقق رقما قياسيا حيث يعتبر من أكثر السلاسل بيعا، تم إصدار أول نسخة من الموسوعة في 1955 وتعد من أدق المراجع التي يتم الرجوع إليها في معرفة الأرقام القياسية.

موزاية مدينة سهلية اجمالا، تتموقع في قلب سهل متيجة، تمتاز بمزارع الخضار والفواكه والقمح والشعير المتربعة على أغلبية مساحة المنطقة، يقابلها من الجنوب جبل تامزغيدة التابع لمحمية الشريعة والذي يبلغ ارتفاعه إلى أكثر من 1400 متر والذي تكسوه الثلوج غالبية فصل الشتاء، تتموضع في أعلى قمته بحيرة الضايا وهي في الأصل فوهة بركان خامدة امتلأت بالمياه على مر السنين[1].

الحدود: يحد البلدية شمالا بلدية الحطاطبة عن طريق واد بوشواوو، شرقا شفة عن طريق واد لانقرانج وجنوبا بلدية عين الرمانة(عن طريق الطريق البلدي الرابط بين حوش رويس والكبانية)، وغربا العفرون عن طريق واد بورومي.

تبعد البلدية عن مقر الولاية بحوالي 12كلم وعن مقر العاصمة بحوالي 60كلم. وترتفع البلدية عن سطح الأرض بمعدل 109م.

المساحة: تبلغ مساحة بلدية موزاية 83.9 كلم مربع (8390 هكتار) منها 6824 هكتار هي مساحة إجمالية فلاحية، وتنقسم هذه المساحة الفلاحية لبلدية موزاية إلى[2]:

- 6284 هكتار كمساحة صالحة للفلاحة
- 482 هكتار كمساحة رعوية
- 58 هكتار كمساحة غير منتجة

المناخ: مناخها هو كباقي المناطق الشمالية وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث يكون فصل الصيف حار وجاف تصل الحرارة القصوى إلى ما بين 42 -45 والحرارة الفصلية في حدود 30 إلى 35 درجة.

أما فصل الشتاء فمعتدل إلى بارد تصل الحرارة الدنيا إلى ما بين 5-10 درجات والفصلية في حدود 15 إلى 20 درجة ويكون معدل كمية الأمطار المتساقطة ما بين 200مم إلى 600 مم، أما الرياح غالبا ما تكون موسمية وتهب شمالية وشمالية غربية وشمالية شرقية.

كما تهب الرياح الحارة المعروفة بسيروكو وتقدر بحوالي 10 ايام الى 20 يوم، تكون أحيانا مجتمعة وأحيانا متفرقة.

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%9، تاريخ الدخول: 2023/03/27.(17،11).

[2] حميد قدور، مرجع سابق.

السكان: تحتل مدينة موزاية المراتب الأولى من حيث التعداد السكاني على مستوى ولاية البليدة، حيث يبلغ عدد سكان البلدية حسب آخر إحصاء لسنة 2022 بحوالي أكثر من 60384 نسمة. وهي موزعة على التجمع الحضري مركز المدينة والتجمعات الثانوية و 24مزرعة.

ب- لمحة تاريخية عن بلدية موزاية:

لقد مرت مدينة موزاية بالعديد من الفواصل والحقبات التاريخية المهمة، فقد كانت قبيلة بربرية تضم كل من مقاطعة العفرون وشفة والحطاطبة وكان لها حدود مع مدينة تيبازة، وكانت في ذلك العهد تسمى تلاوزار(tala ouzar) وهي كلمة بربرية تعني منبع الجذور فقد كانت المنطقة مستقر للرومان، وما يثبت ذلك الأثار الرومانية المختلفة التي وجدت في الجهة الجنوبية الشرقية للمدينة الحالية قرب حي بن عيشوبة، والذي كان في الأصل مدينة رومانية قديمة اندثرت مع الوقت بسبب التوسع العمراني. ومع مرور الزمان أطلق عليها اسم تراموزا كسطرة(taramouza castra) وهو اسم له نفس المعنى تقريبا مع ما أطلقه البربر، ودليل عن ذلك الحفريات التي وجدت في جنوب المدينة وحسب الدراسات التي عرفتها كانت هذه المنطقة جد هامة بالنسبة للرومان. واشتقت موزاية تسميتها من الاسم الذي أطلقه البربريون عليها عبر التاريخ، حيث حذف المقطع الأول (ترا) وبقي المقطع الثاني (موزا) الذي أصبح يتداول فيما بعد باسم موزاية[1].

كما أن موقعها الاستراتيجي ذلك الوقت جعلها مطمع للكثير من الأمم الأخرى على غرار المشادات المختلفة مع القرطاجيين والوندانيين والبيزنطيين، هذا وقد تركت الدولة العثمانية هي الأخرى أثارها على الثقافة والعمران.

ومع دخول الغزو الفرنسي، عرفت المدينة عدة تحولات في النظام الإداري، وقد تأسست في تلك الأثناء والظروف مدينة موزاية رسميا تحت إشراف الكونت قيو(Guyot) ومراقبة السلطات العسكرية آنذاك بتاريخ 1846/12/22، وبتاريخ 1848/8/16 أصبحت موزاية فيل (mouzaia ville) إقليم مدني وحضري، أما بتاريخ 1856/12/31 تحصلت موزاية على قانونها البلدي بحيث ضمت إليها كل من مقاطعات العفرون، وشفة. والتي أسقطت عليها فيما بعد بموجب المرسوم المؤرخ في 1875/3/20.

[1] حميد قدور، مرجع سابق.

المطلب الثاني: سير المجلس الشعبي البلدي ومصالح بلدية موز اية

طبقا للمادة 187 من الأمر21-01 المؤرخ في 2021/03/10 الذي يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات, فإن عدد أعضاء المجلس الشعبي لبلدية موزاية يتكون من ثلاثة وعشرون عضوا وهم:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- خمسة نواب لرئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- أربعة مندوبين ملحقات البلدية؛
- أما الباقي فهم أعضاء في اللجان البلدية.

وطبقا لقانون البلدية 11-10 المؤرخ في 2011/7/22 فإن هيئات البلدية وهياكلها متمثلة في:

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي
- هيئة تنفيذية: يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

اللجان البلدية الدائمة: متمثلة في[1]:

- لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.
- لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- لجنة الري والفلاحة والصيد البحري
- لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة.

[1] نفس المرجع السابق.

الهيكل التنظيمي لبلدية موزاية: إن التعريف بأي مؤسسة لا يخلوا من تقديم هيكلها التنظيمي، فهو وسيلة تحدد كيفية توزيع المهام.

والشكل التالي رقم 05: يبين التنظيم الهيكلي لبلدية موزاية.

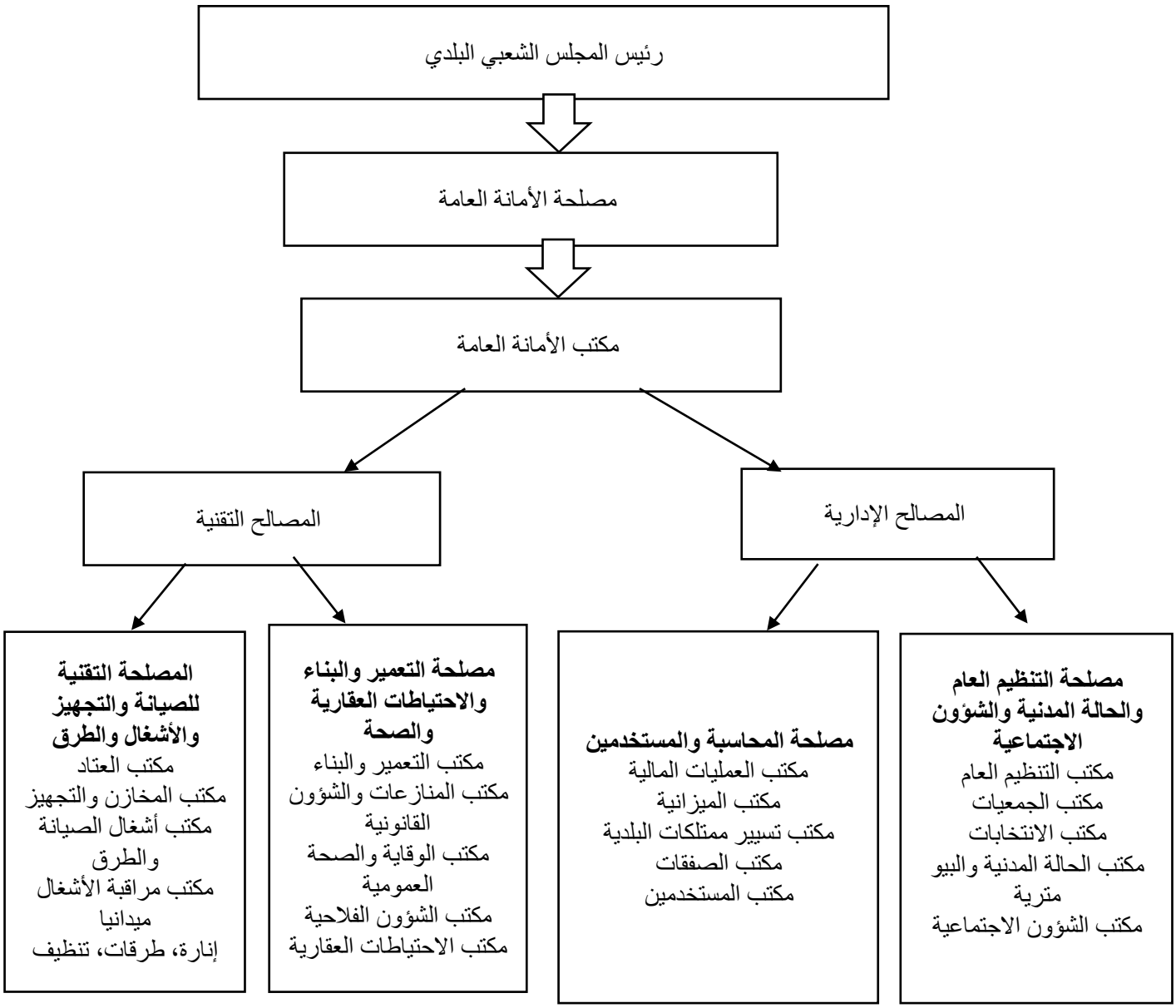

المصدر: مونوغرافيا بلدية موزاية" دليل البلدية معلومات احصائيات إنجازات ومشاريع"

مصلحة التنظيم العام والحالة المدنية والشؤون العامة: من بين اختصاصاتها[1]:

مسك ملفات المستخدمين وضمان الحفاظ عليها.

تسطير برنامج خاص بالتوظيف وإعداد المخطط السنوي للترقية. بالإضافة إلى إعداد الرزنامة السنوية للعطل.

مصلحة المحاسبة والمستخدمين: تقوم بالتحضير لإعداد الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري بالتنسيق مع الأمين العام.

اقتراح فتح الاعتمادات المالية في شكل اعتمادات مسبقة أو رخص خاصة.

السهر على إعداد سندات التحصيل ومتابعة عملية تحصيلها.

مصلحة التعمير والبناء والاحتياطات العقارية والصحة: تسهر على حماية وترقية المباني وصيانة الهياكل العمومية.

التحيين الدوري لمخطط مسح الأراضي وهذا بالتنسيق مع الهيئات المختصة بالمسح.

محاربة البناء الفوضوي والقضاء على البنايات الهشة بالتنسيق مع هيئة العمران.

المصلحة التقنية للصيانة والتجهيز والأشغال والطرق: تقوم بجرد احتياجات مصالح البلدية من اللوازم والعتاد.

ضمان تأمين وسائل وعتاد الحظيرة عن المخاطر المختلفة.

اقتراح عمليات الصيانة الكبرى والتعديلات للعتاد والمعدات.

[1] حميد قدور، مرجع سابق،..

المبحث الثاني: و اقع تسيير النفايات في بلدية موز اية.

سيتم تناول من خلال هذا المبحث طريقة عمل المصلحة المكلفة بتسيير النفايات على مستوى بلدية موزاية، مع إبراز مختلف المشاكل التي تعرقل سير نشاطهم، وفي الأخير تم توجيه استمارة استبيان موجه للسكان يتضمن تقديم اقتراحاتهم لتحسين وضعية تسيير النفايات في بلديتهم.

المطلب الأول: ماهية تسييرو إدارة النفايات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: تعريف النفايات.

1-حسب منظمة الصحة العالمية: «هي تلك الاشياء التي أصبح صاحبها لا يريدها في مكان ما ووقت ما، ولم تعد لها اهمية أو قيمة»[1].

2-حسب الإطار القانوني: فإن النفايات معرفة حسب القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 والمتضمن حماية البيئة كما يلي «كل ما تخلفه عملية إنتاج أو تحويل أو استعمال، وكل مادة أو منتوج، أو كل شيء منقول يتخلى عنه صاحبه[2]».

كما عرفها القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير ومراقبة النفايات في مادته 03 بأنها " كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه،أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته"[3]

3-التعريف الاقتصادي: تعتبر النفايات كل مادة أو شيء قيمته الاقتصادية معدومة أو سلبية بالنسبة لمالكه، لكن هذا التعريف يبعد جزءا معتبرا من النفايات القابلة للتدوير والتي تملك قيمة اقتصادية حتى وإن كانت ضعيفة[4].

---

[1] مصطفاوي عايدة، تسيير النفايات المنزلية في الجزائر بين النص القانوني والواقع العملي، مجلة آفاق العلوم العدد 8 2017 ص 166.

[2] المادة 89 من القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة.

[3] المادة 03 من القانون 01-19 مرجع سابق.

[4] سارة بوجمعة، محمد مزياني، واقع إدارة النفايات الصلبة في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية مجلد5 عدد2 2019، ص24.

4- **التعريف البيئي**: النفايات عبارة عن مصادر للتلوث، وتنتج مواد تضر بالبيئة الطبيعية، والبشرية، وتعمل على الإخلال بالتوازن بين العناصر الحية للمنطقة الطبيعية و بين مكوناتها الفيزيائية والكيميائية[1].

عرف المشرع الجزائري النفايات المنزلية في القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها بأنها كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناتجة عن الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، والتي بفعل طبيعتها تشبه النفايات المنزلية[2].

ثانيا: تعريف عملية تسيير النفايات

لقد عرف برنامج الامم المتحدة للبيئة عملية تسيير النفايات على أنها "جمع ونقل النفايات ومعالجتها والتخلص منها ويشمل كذلك فيما بعد العناية بمواقع تصريف النفايات"، أي أنها اختيار وتطبيق الأساليب والتكنولوجيا والإدارة المناسبة لإنجاز أهداف وأغراض تسيير النفايات مع الاخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والقانونية[3].

كتعريف إجرائي يمكن القول أنّ عملية تسيير النفايات هي العملية التي تشير إلى إدارة النفايات والتحكم فيها، عبر المرور بمجموعة من الخطوات المتسلسلة.

ثالثا: مبادئ تسيير النفايات: في قطاع تسيير النفايات، تم تعزيز القانون 19-01 بالعديد من النصوص التنفيذية مع مراعاة المبادئ التالية [4]:

- ✓ الوقاية، والتقليل من انتاج النفايات من المصدر.
- ✓ تنظيم فرز النفايات، جمعها، نقلها ومعالجتها.
- ✓ تثمين النفايات من خلال إعادة الاستعمال والرسكلة وأي إجراء آخر يهدف إلى الحصول، من هذه النفايات، على مواد أو طاقة قابلة لإعادة الاستخدام.

[1] سارة بوجمعة، محمد مزياني، المرجع السابق، ص24.

[2] المادة 03 من القانون 01-19 مرجع سابق.

[3] العابد رشيدة، مساهمة الأدوات الاقتصادية في تسيير النفايات الصلبة الحضرية في الجزائر دراسة حالة بلدية الوادي، أطروحة دكتوراه جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2018-2019 ص 7.

[4] المادة 2 من القانون 01-19 مرجع سابق.

- ✓ المعالجة الايكولوجية والعقلانية للنفايات إضافة إلى الإعلام والتوعية وتحسيس المواطن بالمخاطر التي تشكلها النفايات وتأثيرها على الصحة والبيئة، وكذلك الإجراءات المتخذة لمنع هذه المخاطر أو تقليلها أو التعويض عنها.

رابعا: المخطط البلدي لتسيير النفايات

يتمحور المخطط البلدي لتسيير النفايات حول الأحكام التنظيمية والقوانين السارية يعتمد على تقديم حلول لتسيير فعال للنفايات في جميع أنحاء البلدية. يتم انجازه وتطويره من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ويجب أن يكون وفقا لمخطط تهيئة الولاية يتجسد المخطط البلدي لتسيير النفايات من خلال دراسة مفصلة لجميع الجوانب المتعلقة بتسيير النفايات: (طريقة الجمع، الكنس، التثمين، التسيير التجاري والإداري إلخ) ويتضمن ثلاثة مهام[1]:

-تنظيم تسيير النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة على مستوى البلدية يتضمن ذلك إجراء تقييم لتطور البيانات الأولية من خلال تحديد طريقة ما قبل الجمع، الجمع، النقل وطرق المعالجة المتوفرة، بالإضافة إلى تطور التكاليف المتعلقة بتسيير النفايات والبرنامج المتخذ لهذا الغرض.

-اقتراح مخططات تنظيمية جديدة لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة. هذه المرحلة التقنية تتناول تفصيل جميع إجراءات التحسين التي يتعين اتخادها في البلدية لتسهيل تنفيذها على أرض الواقع. تقدم حلولا أو تحسينات للمشاكل التي يتم تحديدها من خلال المهمة الأولى عن طريق إعادة تنظيم طرق جمع ونقل النفايات. تقوم ايضا باقتراح اسس التدريب للفرق التقنية المسؤولة عن تشغيل وتنفيذ مخططات التسيير.

-تقييم التكاليف اللازمة لتنفيذ المخطط البلدي لتسيير النقابات المنزلية وما شابهها.

خامسا: تسيير النفايات وعلاقته بالتنمية المستدامة

ينصب موضوع تسيير وإعادة تدوير النفايات في صميم التنمية المستدامة وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية[2]:

- ❖ يساهم تسيير النفايات في توفير فرص عمل كبيرة.
- ❖ يساعد في الحفاظ على موارد البيئة للأجيال القادمة بتوفير موارد جاهزة للتصنيع (كل طن من الورق المعاد تدويره يحمي 24 شجرة من القطع لإنتاج ورق جديد، والذي يساعد بدوره في تجديد

[1] تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر 2020 ص 21.

[2] صديقي النعاس وآخرون، واقع تسيير النفايات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد9، 2020، ص 247-248.

الأكسجين في الهواء الجوي وحماية الكائنات الحية التي تعتمد في معيشتها على تلك الأشجار) كذلك يوفر 26460 لتر من المياه.

❖ يساهم تسيير النفايات في الاستفادة من المخلفات العضوية في إنتاج الأسمدة العضوية الخالية من الملوثات الخطرة والحصول على غطاء صحي والحد من التلوث الناتج عن الأسمدة الكيماوية، ويساهم كذلك في إنتاج الطاقة من تلك المخلفات بهدف تقليل الاعتماد على الوقود الحضري الملوث للبيئة.

❖ يساهم في توفير الطاقة المستخدمة في التصنيع، فإنتاج ورق معاد تدويره يتطلب 40% من الطاقة اللازمة لإنتاج ورق من لب الخشب.

❖ يساعد وضع القمامة العضوية في كيس منفصل على القمامة غير العضوية من مصدر تولدها في الحصول على مواد قابلة لإعادة التدوير ذات جودة عالية، والذي يسهم بدوره في:

- تقليل القمامة المرسلة إلى المدافن والمحارق والحد من استنزاف الموارد المائية المستخدمة في إحلال وتجديد صناديق القمامة.
- الحد من كمية القمامة التي تصاحبها الكثير من الأضرار الصحية والجسدية والنفسية نتيجة انتشار الميكروبات والحشرات والروائح الكريهة.

المطلب الثاني: تسييروإدارة النفايات في بلدية موز اية

1- المصلحة المكلفة بتسيير النفايات:

البلدية هي المسؤول الأول عن النفايات المنزلية فيها يخص فرزها والتخلص منها بصفة عامة طبقا للقانون 08/90 المؤرخ في 7 أفريل 1990. حيث تسهر بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول به لاسيما في مجال جمع النفايات ونقلها ومعالجتها[1].

ويعد **مكتب النظافة** هو الجهة المكلفة بجمع النفايات على مستوى البلدية، له طابع اقتصادي تجاري، يقع بمقر دائرة موزاية. ويتقاضى المكتب أجرا من طرف البلدية على كل طن من الكمية التي تم جمعها وهذا بعد أن يتم نقلها إلى مركز الردم التقني[2]، طن واحد مقابل 4110 دينار جزائري.

الجدير بالذكر أن هذا المكتب تابع لمؤسسة متيجة نظافة أحد المؤسسات العمومية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية على مستوى ولاية البليدة.

[1] المادة 123 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/6/22 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية العدد 37.

[2] مقابلة مع رئيس مكتب النظافة التابع لنظافة متيجة ببلدية موزاية، مارس 2023 بمقر دائرة موزاية.

مؤسسة متيجة نظافة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، أنشأت بموجب قرار وزاري مشترك رقم 019-16 المؤرخ في 26 ربيع الأول 1437 الموافق ل 07 جانفي 2016، المتضمن إنشاء المؤسسة العمومية الولائية لجمع ومعالجة النفايات المنزلية لولاية البليدة، يقع مقرها ببلدية أولاد يعيش، لديها خمس وحدات موزعة على النحو الآتي البليدة، موزاية، الاربعاء، بوقرة، وبوفاريك وبها 25 فرع بلدي موجودين على مستوى الولاية. ومن بين مهام مؤسسة متيجة نظافة نجد[1]:

- إبرام اتفاقيات مع مؤسسات خاصة أو عمومية من أجل جمع النفايات.
- القيام بعمليات تحسيسية على مستوى المدارس والمراكز التجارية.
- تنظيف المساحات الخضراء، والقيام ببرمجة حملات تنظيم واسعة من أجل القضاء على المفارغ السوداء.

-ويتكون مكتب النظافة ببلدية موزاية من:

1/ **فريق الكنس:** يضم 21 عامل، تتمثل مهمتهم في كنس الشوارع الكبرى على مستوى البلدية بغرض تحسين الصورة الجمالية للمدينة والأحياء.

2/ فريق الجمع: تضم 24 عاملاً، تتمثل مهمتهم في لم وجمع النفايات، وتحتوي كل شاحنة على سائق وعاملين للجمع.

3/ فرقة خاصة: لها علاقة بكل الأمور الجانبية الأخرى، مثلا في حالة وجود شكوى من طرف المواطنين بخصوص أمور تتعلق بالنفايات تقوم الفرقة الخاصة بالتدخل، إضافة إلى تنظيف المساجد وغيرها من الأمور، فهي في كل مرة تعالج أمر أو مشكل ما.

-بالإضافة إلى:

-عمال الحضيرة: عددهم 7 (رئيس الحضيرة، كهربائي، ميكانيكيان، مصلح العجلات، لحامان).

- خمسة حراس.

-رئيس الفرقة (2)، رئيس الفرع، رئيس الجمع، رئيس منطقة، عون إداري.

[1] يخلف أسماء، استراتيجية المؤسسات العمومية والخاصة كشريك اقتصادي في تسيير النفايات الحضرية، مجلة القانون العقاري، ص 26.

2/ التنظيم الهيكلي لمكتب النظافة:

الشكل رقم06: الهيكل التنظيمي لمكتب النظافة موز اية

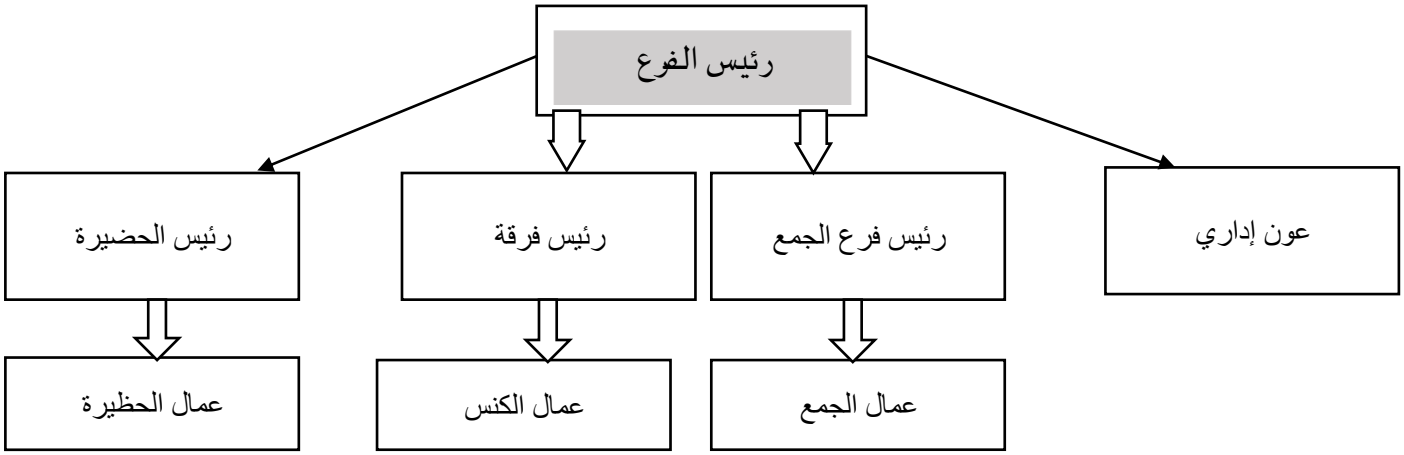

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة.

3/تقسيم المدينة إلى قطاعات:

قسمت الهيئة المكلفة بتسيير النفايات المدينة إلى ست قطاعات مقسمة إلى مجموعة من الأحياء والأحواش بغرض تسهيل عملية الجمع.

جدول رقم22: قطاعات مدينة موز اية.

اسم ورقم القطاع	الأحياء
01 بن عيشوبة	يضم حي بن عيشوبة، حوش لميزة، حوش رويس، كومينال، حوش كلان.
02 الجهة الشرقية	حي ايداليا، حي المعلمين، حي 5 جويلية.
03 الجهة الغربية	حي بوحسان، حي الشرطة، حي العسكري.
04 الجهة الجنوبية	64 مسكن، حي 105 مسكن، حي 100 مسكن، حي القناة، حي 80 مسكن، حي المطلاوي، حي التأمين، حي الحراشيين، حي 205مسكن.
05 مزارع والأحواش	حوش جلول، مجمع عمور، حوش الكبير، حوش نوار، حوش لكاف، حوش شر شيلة حوش براهم، حوش صلور، حوش بوكتاب حوش فابياني، حوش نيقورة، حوش بريز
06 قرية بني شقران	حوش نمور، حوش بلا، حوش بوسمارة، حوش الجنود، حوش قعدة.

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة

4/توزيع الحاويات على مستوى الفرع البلدي لبلدية موز اية.

جدول رقم 23: توزيع حاويات النفايات في بلدية موز اية.

رقم القطاع	عدد الحاويات من نوع 600ل	عدد الحاويات من نوع 240ل
القطاع الأول	07	06
القطاع الثاني	16	09
القطاع الثالث	13	30
القطاع الرابع	110	30
القطاع الخامس	76	08
القطاع السادس	10	22

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة.

نجد أن هناك تذبذب في تمركز الحاويات في مدينة موزاية، لكن يظل هذا التوزيع مراعيا للقطاعات نظرا لاختلافها من حيث المساحة والتعداد السكاني.

5/ مراحل جمع النفايات في مدينة موز اية:

يعتبر جمع النفايات المنزلية من أهم مراحل التسيير، حيث تمر هذه العملية بعدة مراحل، فمن مرحلة التخلص من النفايات من قبل المواطنين إلى مرحلة الجمع من طرف عمال المصلحة إلى مرحلة نقل النفايات ومن ثم تأتي مرحلة تفريغ النفايات.

1- التخلص من النفايات:

يقوم سكان بلدية موزاية بطرح نفاياتهم في أكياس عادية دون الفرز أو في دلو خاص بالنفايات أمام المنازل.

2- عملية الجمع والكنس:

يتم جمع النفايات من أمام المنازل ونقاط الجمع من طرف عمال المصلحة، حيث تكون أمام كل مسكن نفايته الخاصة. عملية الرفع تتم يوميا وفي كل الأحياء التابعة للقطاع.

وقد سطر الفرع البلدي برنامج رفع النفايات المنزلية لسنة 2023 والموضحة في الجدول التالي.

جدول رقم 24: برنامج الجمع خلال شهررمضان.

رقم القطاع	عدد عمال القطاع	توقيت العمل	نوع الشاحنة	الكمية المجموعة	عدد الدورات	مدة العمل	كمية استهلاك الوقود في اليوم	نقاط الجمع	طول القطاع	مكان الرمي
1	04	5،00 صباحا	K120	06 طن	02	06 ساعات	700,00دج	12	55 كلم	مركز الردم التقني عين الرمانة
2	04	20،00 مساءا	Hyundai	07 طن	02	06 ساعات	500,00 دج	25	60 كلم	عين الرمانة
3	04	20،00 مساءا	Hyundai	06 طن	02	06 ساعات	500,00 دج	23	45 كلم	عين الرمانة
4	04	5،00 صباحا	Isuzu	09 طن	02	06 ساعات	1000,00 دج	54	40 كلم	عين الرمانة
5	04	5،00 صباحا	Isuzu	07 طن	02	08 ساعات	1200,00 دج	61	90 كلم	عين الرمانة
6	04	5،00 صباحا	K120	08 طن	02	08 ساعات	900,00 دج	13	85 كلم	عين الرمانة

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة .

الملاحظ أن عملية رفع النفايات ببلدية موزاية تتم بصفة دورية، وفق برنامج مسطر من ناحية العتاد والعمال والقطاعات.

-برنامج الكنس:

بالنسبة للبرنامج المسطر من طرف الفرع البلدي لبلدية موزاية بخصوص تنظيف الشوارع خلال شهر رمضان الكريم لسنة 2023 فهو حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم 25: برنامج الكنس خلال شهررمضان.

الفرع	اسم الشوارع	توقيت العمل	أيام العمل	الإمكانيات المتوفرة
موزاية	شارع 1 نوفمبر، شارع مبسوط رابح، شارع مسكار علي، شارع حطاب عمر، شارع بوناهم علي، شارع زغيمي قدور، شارع بن سالم أحمد، الإخوة بن يخلف، شارع بن علي، شارع مغراوي عبد القادر، شارع يسعد محمد، طريق الخلفوني، مدخل بن عيشوبة، طريق الوزن الثقيل	5,00 صباحا	يوميا ماعدا الجمعة	07 عمال + K120

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة.

3- نقل النفايات:

بعد مرحلة جمع النفايات، تأتي مرحلة نقل النفايات من طرف عمال المصلحة وذلك بتسخير وسائل بشرية ومادية اللازمة لذلك.

جدول رقم 26: الوسائل المسخرة لنقل النفايات.

عدد السائقين	عدد الوسائل
13	11 شاحنة ضاغطة سعتها ما بين 3 طن إلى 8 طن

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة.

جدول رقم 27: برنامج عمل السائقين

السائقين	مدة العمل	قطاع العمل
السائق 1 ح	5 أيام (السبت، الأحد، الاثنين، الأربعاء، الخميس)	القطاع الأول
السائق 2 م	5أيام(الجمعة، الأحد، الإثنين، الثلاثاء، الخميس)	القطاع السادس
السائق 3 ر	4 أيام (الجمعة، السبت، الثلاثاء، الأربعاء)	القطاع الأول والسادس
السائق 4 س	5أيام(الجمعة، الأحد، الإثنين، الثلاثاء، الخميس)	القطاع الثاني
السائق 5 م	5 أيام(الجمعة، السبت، الاثنين، الثلاثاء، الأربعاء)	القطاع الثالث
السائق 6 ز	4 أيام(السبت، الأحد، الأربعاء، الخميس)	القطاع الثاني والثالث
السائق 7 ب	5 أيام(الجمعة، السبت، الاثنين، الثلاثاء، الخميس)	القطاع الرابع
السائق 8 ع	5 أيام (الجمعة، السبت، الأحد، الثلاثاء، الأربعاء)	القطاع الخامس
السائق 9 أ	4 أيام (الأحد، الإثنين، الأربعاء، الخميس)	القطاع الرابع والخامس

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة.

من خلال الجدول نستنتج أن السائق الذي يعمل على قطاعين مختلفين يعمل لمدة أربع أيام. بينما السائقين المعنيين بقطاع واحد يعملون لمدة خمسة أيام.

جدول رقم 28: نوع ووضعية الشاحنات.

نوع الشاحنة	حالة الشاحنة
شاحنتان من نوع K120	في حالة سير
شاحنة من نوعK120	في حالة تصليح
شاحنة من نوع İSUZU	في حالة تصليح
شاحنة من نوع İSUZU	في حالة سير
شاحنة من نوع İSUZU	معطلة
شاحنتان من نوع HİNO300	معطلة
شاحنة من نوع FOTON	معطلة
شاحنتان من نوع HYUNDAİ HD65	في حالة سير

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة.

ما يمكن استنتاجه من معطيات الجدول أنه من بين 11 شاحنة ضاغطة 5 شاحنات فقط في وضعية جيدة.

وشاحنتان في حالة تصليح بسبب قطع الغيار،و 4 شاحنات معطلة بسب المحركات والهياكل.

وبسبب كثرة تعطلات الشاحنات أصبح هناك تذبذب في عملية رفع النفايات المنزلية على مستوى بلدية موزاية.

4- التفريغ:

يتم التخلص من النفايات المنزلية لبلدية موزاية في مركز الردم التقني بعين الرمانة. يقع على بعد حوالي 10 كيلومتر من الناحية الجنوبية لبلدية موزاية، وحسب آخر الإحصائيات (2023/3/7) فقد تم تفريغ 13,55 طن (13550كغ) من النفايات.

✓ وهناك أمور تنسيقية بين البلدية و مكتب النظافة التابع لمؤسسة متيجة نظافة فيما يتعلق بـ:

الحملات التطوعية لرفع النقاط السوداء التي نعني بها الرمي العشوائي من طرف المواطنين، تكون مساحتها صغيرة. كالنقطة السوداء التي كانت بجانب مسجد الفرقان التي قد تم القضاء عليها جزئيا.

حملات للمفارغ العشوائية التي تكون مساحتها أكبر من النقاط السوداء.

الجدول رقم29: قائمة النقاط السوداء والمفارغ العشوائية ببلدية موز اية.

النقاط السوداء	عدد النقاط	المفارغ العشوائية
واد الناموس مزرعة رقم 03	1	الطريق المؤدي إلى onid
حوش مونجو مزرعة رقم 07	1	حوش الكبير
خلف الملحق البلدي قويدر رابح	1	حي 200 مسكن
حوش كروانة مزرعة رقم 21	1	خلف ابتدائية الإخوة بن عيسى
حوش بوجار مزرعة رقم 12	1	حي الإخوة عموري
مدخل حوش جلول مزرعة رقم 16	2	-
حوش بوشناق مزرعة رقم 24	1	-
حوش فابياني مزرعة رقم 05	1	-
حوش لوشو مزرعة رقم 07	1	-
حي 375 مسكن اجتماعي	1	-
المجموع	11	05

المصدر: مقابلة مع رئيس مكتب النظافة.

وفي إطار التخلص من هاته النقاط السوداء التي تؤثر على شكل الأحياء والأحواش، فقد تم تنقية 56 نقطة سوداء ببلدية موزاية.

المطلب الثالث: المشاكل المتعلقة بمرحلة تسيير النفايات في بلدية موز اية

1/ تقسيم القطاعات:

- ❖ التقسيم دون مراعاة عدد السكان والمساكن.
- ❖ كبر بعض القطاعات.

2/مشاكل في عملية الجمع:

- ❖ عدم فرز النفايات داخل المنازل.
- ❖ عدم وجود نقاط سهلة لرمي النفايات من طرف المواطنين وجمعها من طرف عمال المصلحة.
- ❖ من أبرز مشاكل عملية الجمع الرمي العشوائي من طرف بعض المواطنين، وهذا يؤدي إلى غياب الصورة الجمالية وانتشار الفوضى داخل المدينة.
- ❖ عدم احترام أوقات الجمع من طرف المواطنين ما يؤدي إلى تراكم النفايات.
- ❖ نقص حاويات للجمع في بعض الأحياء، وهذا ينتج عنه انتشار النفايات في الأرض، إضافة إلى الروائح الكريهة وانتشار الحشرات وتطاير بعض المخلفات في الأرض" أكياس، أوراق..."
- ❖ التوقف العشوائي للسيارات مما يؤدي إلى صعوبة عملية الرفع.

❖ جمع النفايات بطريقة باب بباب تعرقل حركة المرور وتأخذ وقت أطول من عمال المصلحة من أجل جمع النفايات.

3/مشاكل في عملية النقل:

❖ عدم تغطية العمال والوسائل للحاجيات.

❖ أكبر مشكل يواجه عملية النقل هو قلة وقدم العتاد المخصص لنقل النفايات المنزلية.

❖ عدد الدورات في الأسبوع من طرف عمال المصلحة غير كاف يؤدي إلى تراكم النفايات وانتشار الروائح.

4/ مشاكل في عملية التخلص من النفايات على مستوى المفرغة:

❖ تراكم المكونات التي تضر بالتربة.

❖ الغياب التام لعمليات فرز النفايات حسب نوعها (زجاج، بلاستيك، مواد عضوية وغيرها).

❖ انبعاث الروائح والغازات الخطيرة كغاز الميثان وثاني أكسيد الكربون.

5/ نقائص في التوجيه (تتعلق بالمواطنين والمسؤولين):

❖ غياب الثقافة البيئية لدى غالبية المواطنين.

❖ عدم فرض عقوبات صارمة ضد كل مخالف ممن يقوم برمي النفايات عشوائيا.

❖ عدم المراقبة من طرف المسؤولين.

تفريغ الاستمارة:

أ- إنجازوتركيب الاستمارة:

قمت بإنجاز استمارة استبيان حول تسيير النفايات في بلدية موزاية، وزعتها على السكان بغرض الحصول على بعض المعلومات الميدانية بخصوص هذه الظاهرة، فطرحت مجموعة من الأسئلة التي تخص النفايات المنزلية في المدينة وهي مصنفة على ثلاثة أصناف:

- أسئلة شخصية
- أسئلة تخص النفايات
- اقتراحات المواطنين من أجل تحسين حالة تسيير النفايات في الحي

ب- توزيع الاستمارة:

وزعت 40 عينة على السكان من مختلف أحياء المدينة.

ت- التحليل:

✓ الإجابات على الأسئلة الشخصية:

- السن:

الجدول رقم 30: الفئات العمرية المأخوذة من عينة الدراسة

الفئة العمرية	من 20 إلى 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة
العدد	31	09

المصدر: نتائج تحليل الاستمارة

من خلال إجابات المواطنين على الاستبيان الموزع على عينة الدراسة لم يكن هناك فرق بين الفئتين وهذا يعني أن كل من الفئتين يساهم في إنتاج النفايات.

- **الجنس:** من خلال الاستبيان وجدت أن العينة المأخوذة للدراسة شملت 18ذكر بنسبة 45%، و22 أنثى بنسبة 55%.

ومنه استنتجت أن كلا من الفئتين مساهم في إنتاج النفايات.

الشكل البياني رقم 07: نسبة الذكور والإناث من عينة الدراسة.

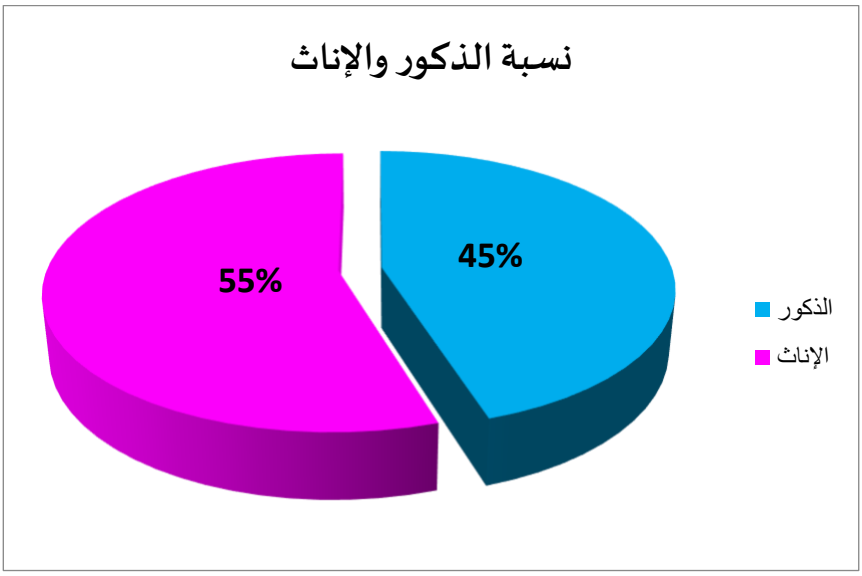

المصدر: نتائج الاستمارة

- **العمل:**

الجدول رقم 31: عدد العمال والبطالين من عينة الدراسة

	العمال	البطالين
العدد	09	31

المصدر: نتائج تحليل الاستمارة

من خلال العينات المأخوذة من الاستبيان وجدت أن الأغلبية بطالين بنسبة 77,5% ويعود ذلك على الأرجح أن أغلبيتهم من الماكثات في البيت، في حين بلغت نسبة السكان العاملون ب 22,5%، وهذا يدل على أن كل من البطالين والعمال مساهم في إنتاج النفايات.

- **الأحياء:**

الجدول رقم 32: الأحياء المأخوذة كعينة.

الحي	عدد العينات
مزرعة رقم 20	5
قويدر رابح سعيد	4
بن عيشوبة قدور	4
حي 50 مسكن	3
حي 150 مسكن	3
حي 200 مسكن	3
شارع زغيمي قدور	3
مزرعة محمد العربي	3
مزرعة رقم 17	3
جاني محمد	2
مبسوط رابح	2
أحياء أخرى	5

المصدر: نتائج تحليل الاستمارة.

✓ إجابات على المعلومات المتعلقة بالنفايات:

- **وضع النفايات:**

الجدول رقم 33: وضع النفايات في بلدية موز اية

اين تضع النفايات	أكياس خاصة	أكياس عادية	دلو خاص بالنفايات
العدد	7	23	10

المصدر: نتائج تحليل الاستمارة

من خلال عينة الدراسة نلاحظ أن أغلبيتهم يستعمل أكياس عادية لوضع النفايات، 10 يستعملون دلو خاص بالنفايات، و 7 منهم يستعملون أكياس خاصة لرمي النفايات.

- طرح النفايات:

الجدول رقم 34: طرح النفايات من طرف المواطنين في بلدية موز اية

طرح النفايات	كل يوم	كل يومين	أكثر من يومين
العدد	27	13	/

المصدر: نتائج تحليل الاستمارة

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية السكان يطرحون نفاياتهم المنزلية كل يوم بنسبة 67,5%، أما كل يومين فهي بنسبة 32,5%.

- مكان مخصص لرمي القمامة: من خلال الاستبيان وجدت أن 23 مواطن لهم مكان لرمي النفايات، و 17 مواطن ليس لهم مكان مخصص للرمي.

- مكان رمي النفايات في حالة عدم وجود الحاويات: من خلال نتائج الاستبيان، تبين أن 15 مواطن يضع النفايات أمام المنزل، 22 منهم يضعونها على الرصيف، و 3 منهم يرمونها عشوائيا.

الشكل البياني رقم 08: مكان رمي النفايات في بلدية موز اية

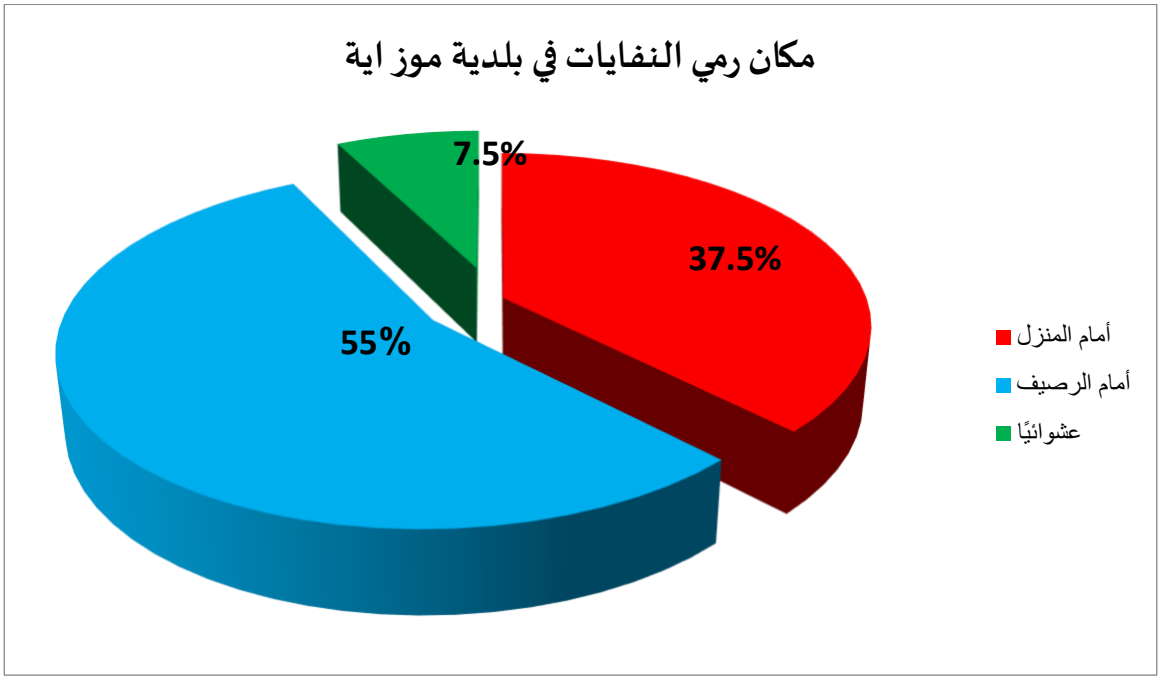

المصدر: نتائج الاستمارة

- مكان وضع القمامة: أثبتت النتائج أن 50% من المواطنين المأخوذين كعينة الدراسة مكان وضع القمامة قريب من منازلهم و 50% بعيد عن منازلهم.

الشكل البياني رقم 09: موقع رمي القمامة في بلدية موز اية.

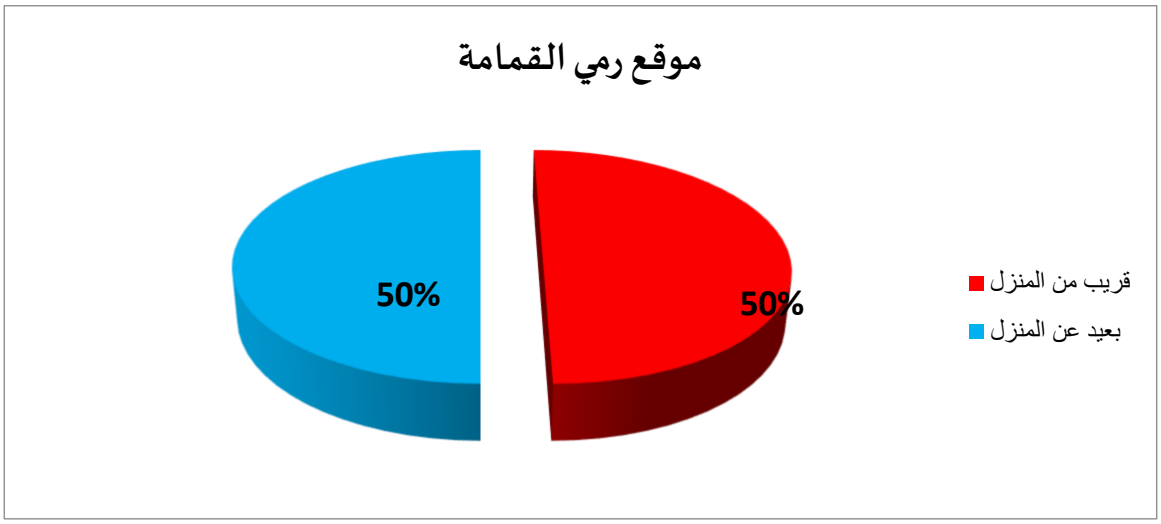

المصدر: نتائج الاستمارة

- وقت جمع النفايات من طرف عمال المصلحة:

الجدول رقم 35: وقت جمع النفايات من طرف عمال المصلحة

وقت الجمع	الفترة الصباحية	الفترة المسائية
العدد	19	21

المصدر: نتائج تحليل الاستمارة

من خلال الاستبيان وجدت أن 47,5% من السكان تأتيهم شاحنات الجمع صباحا، و 52,5% تأتيهم في الفترة المسائية.

- احترام أوقات الجمع:

الشكل البياني رقم 10: احترام أوقات الجمع من طرف المواطنين

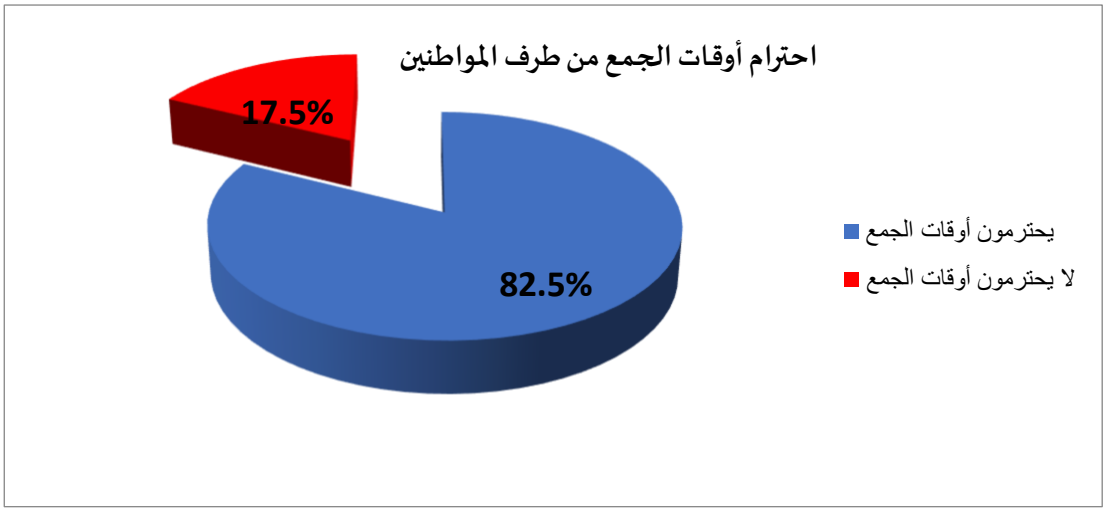

المصدر: نتائج تحليل الاستمارة

82,5%من المواطنين يحترمون أوقات الجمع.

17,5%من المواطنين لا يحترمون أوقات الجمع.

- مناسبة أوقات الجمع: 67,5% من المواطنين المأخوذين كعينة للدراسة تناسبهم أوقات الجمع من طرف عمال المصلحة، و 32,5% منهم لا تناسبهم أوقات الجمع.

الشكل البياني رقم 11: مدى مناسبة أوقات الجمع للمواطنين

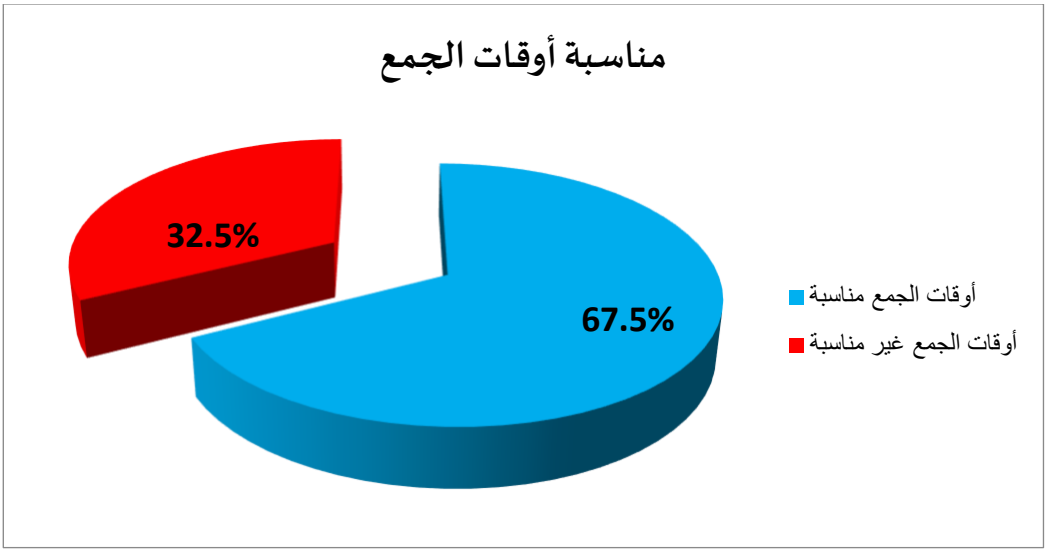

المصدر: نتائج الاستمارة

- وجود حاويات خاصة بكل نوع من النفايات:

في مدينة موزاية لا توجد حاويات خاصة بكل نوع من النفايات زجاج، كارتون، مواد عضوية، بلاستيك...

- إزعاج الحشرات والروائح: 57,5% من المواطنين الذين قمنا بمعاينتهم يعانون من إزعاج الحشرات والروائح في حيهم، و 42,5% لا يعانون من هذه الظاهرة.

الشكل رقم 12: إزعاج الحشرات والرو ائح للمواطنين

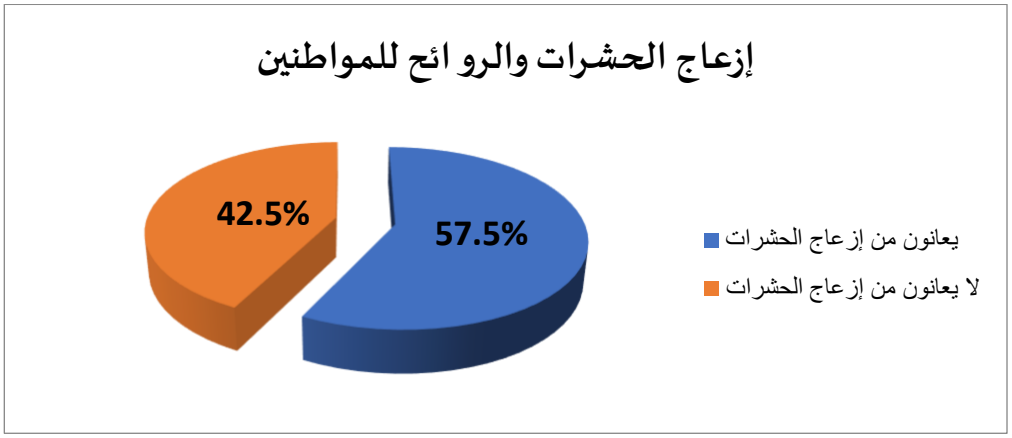

المصدر: نتائج الاستمارة

- الرمي الفوضوي للنفايات: نلاحظ من خلال نتائج عينة الدراسة أن 40% منهم يعانون من ظاهرة الرمي العشوائي للنفايات في حيهم، و 42,5% من السكان لا يعانون من ظاهرة الرمي الفوضوي في الحي، أما 17,5% منهم أحيانا ما يعانون من هذه الظاهرة.

الشكل رقم 13: ظاهرة الرمي الفوضوي في الحي

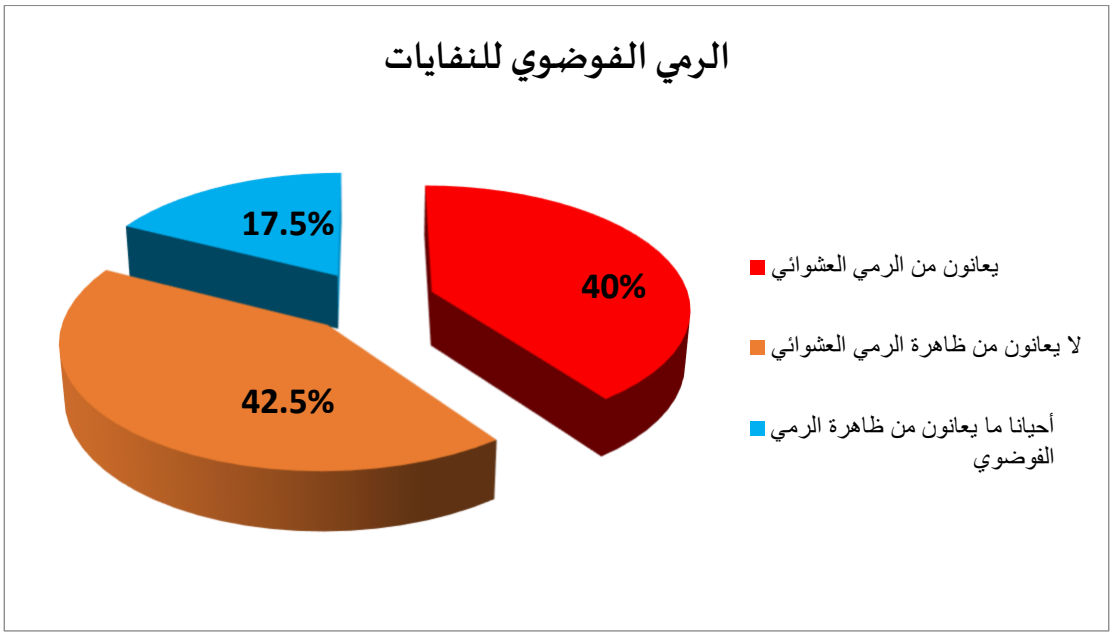

المصدر: نتائج الاستمارة

- الجمع من طرف عمال المصلحة:

الجدول رقم 36: تفريغ الحاويات في الأسبوع.

تفريغ الحاويات	كل يوم	كل يومين	أكثر من يومين
عدد العينات	27	07	06

المصدر: نتائج تحليل الاستمارة.

من خلال نتائج عينات الدراسة يتبين أن 57,5% من السكان تفرغ الحاويات الخاصة بنفاياتهم كل يوم، 17,5% كل يومين، و 15% لأكثر من يومين.

الشكل البياني رقم 14: تفريغ الحاويات في الأسبوع

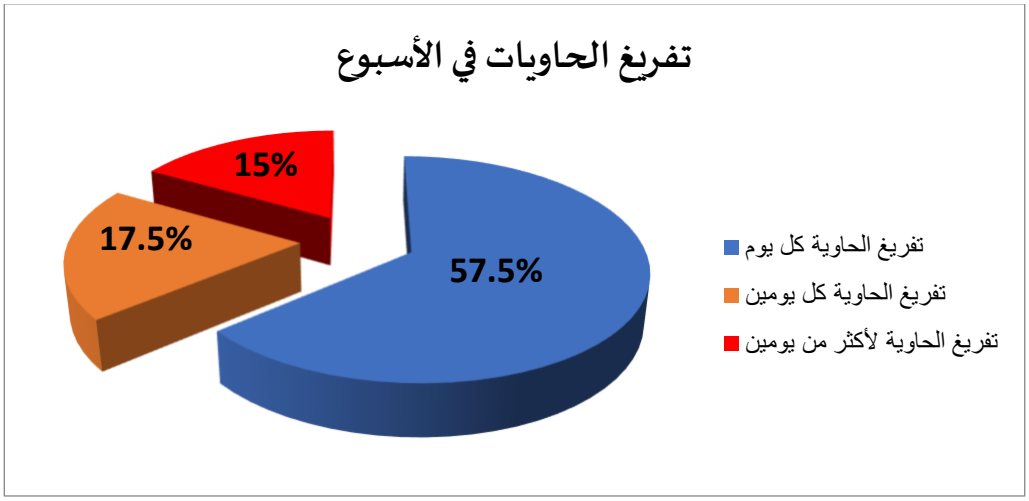

المصدر: نتائج الاستمارة

- عمل المصلحة: من خلال نتائج عينة الدراسة بخصوص الرضى عن عمل مصلحة البلدية. 32,5% من السكان راضين عن العمل المبذول من طرف عمال النظافة، 17,5% غير راضين، في حين 50% منهم تارة يرضون وتارة لا يرضون بالعمل المقدم من طرف عمال المصلحة.

الشكل البياني رقم 15: درجة الرضا عن عمل عمال المصلحة.

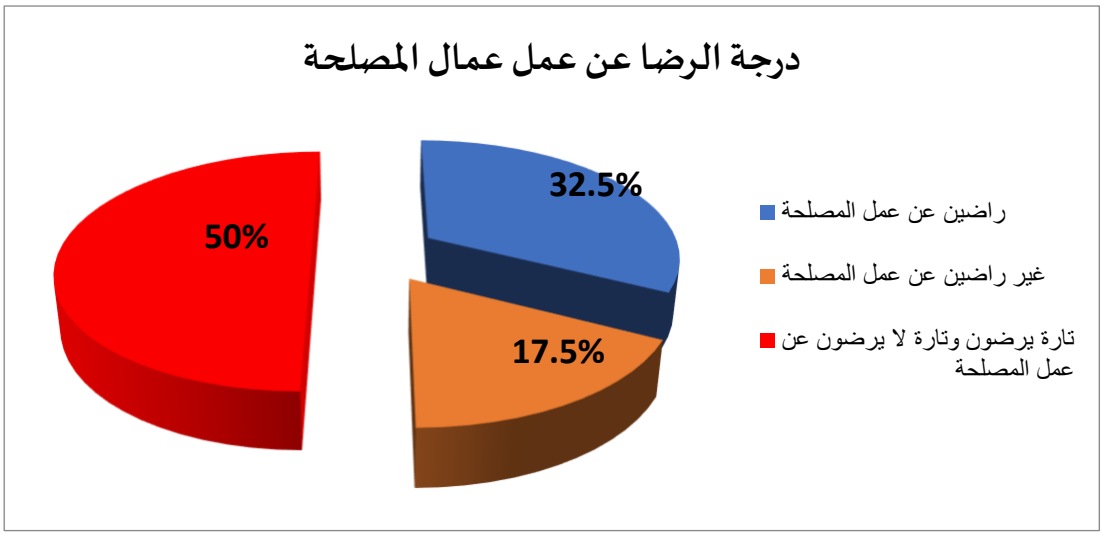

المصدر: نتائج الاستمارة

ج- نتائج الاستبيان:

من خلال نتائج الاستبيان المتحصل عليها من عينة الدراسة الموزعة على السكان، تبين لي أن هناك عدة مشاكل تتعلق بعملية تسيير النفايات المنزلية في بلدية موزاية، وعند استجوابي للمواطنين حول اقتراحاتهم لتحسين وضعية تسيير النفايات في حيهم، كانت اقتراحاتهم كالتالي:

- ❖ احترام أوقات الجمع من طرف المواطنين.
- ❖ تعيين حاويات خاصة لكل نوع من النفايات.
- ❖ تزويد الشاحنات بإشعار صوتي لإعلام المواطنين بأوقات الجمع.
- ❖ رش المبيدات مرتين في الأسبوع للقضاء على الحشرات
- ❖ تحسين أوقات الجمع من طرف عمال مصلحة النظافة.
- ❖ تزويد الحي بحاويات ذات حجم كبير، مع الإكثار من عدد الشاحنات.
- ❖ توعية المواطنين بظاهرة عدم الرمي العشوائي للنفايات.
- ❖ فرض غرامات مالية ضد كل مخالف لقوانين النظافة، مع وجود رقابة مستمرة لمنع ظاهرة الرمي العشوائي.
- ❖ غسل وتعقيم الحاويات من فترة لفترة.
- ❖ القيام بحملات تنظيف الشوارع.
- ❖ ضرورة إفراغ الحاويات يوميا لمنع انتشار الروائح الكريهة.
- ❖ مراعاة في تقسيم الحاويات حتى تكون قريبة من منازل الحي.

خلاصة الفصل:

يعد موضوع تسيير النفايات المنزلية من القضايا التي تشكل هاجسا لما لها من آثار بيئية واقتصادية واجتماعية، واختلفت وجهات النظر حول تعريف النفايات، فأغلب التعاريف تتفق على أن النفايات شيء معدوم لا قيمة له، على غرار ذلك اعتبرها آخرون بأنها كنز ففكروا في طرق لمعالجتها والتسيير الأمثل لها وتثمينها عن طريق اعتماد وسائل حديثة في التسيير، والتي تساهم بدورها في الحفاظ على عدم تدهور البيئة الطبيعية.

ومن خلال الدراسة الميدانية لفرع النظافة الخاص ببلدية موزاية، وجدنا بعض المشاكل التي يعاني منها والناتجة عن سوء التسيير من طرف البلدية من جهة، بالإضافة إلى عدم وعي بعض المواطنين ونقص ثقافتهم البيئية من جهة أخرى.

خـــاتمـــة

الخاتمة:

أدى تفاقم المشكلات البيئية على مختلف المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية إلى تكاثف الجهود بهدف حماية البيئة وضمان استمرارها عن طريق الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي من جهة ومن جهة أخرى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين دون إغفال حقوق الأجيال القادمة، ولتحقيق هذا الهدف كان لابدّ من تفعيل دور البعد البيئي الذي يحافظ على تكامل البيئة وتوازنها.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن البيئة شكلت ومنذ البداية عنصرا حيويا ضمن مفهوم التنمية المستدامة واعتبرت مطلبا أساسيا لتحقيقها. وقد سعت الدراسة إلى التعرض إلى هذه العلاقة القائمة بين البيئة والتنمية المستدامة من خلال دراسة تسيير النفايات والتي تعد من أهم مؤشرات تجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في الوسط الحضري.

فالتسيير الجيد والمحكم للنفايات يمكنه أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وذلك من خلال عملية تثمين النفايات التي تساعد في الحفاظ على نظافة الوسط الطبيعي من جهة، وتحقيق أرباح اقتصادية من عملية تدوير النفايات من جهة أخرى.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: كلما اهتمت الجزائر بمختلف الجوانب البيئية كلما انعكس ذلك إيجابا على تحقيق التنمية المستدامة. هي فرضية صحيحة، فالاهتمام بالجوانب البيئية من خلال عقلنة استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والاعتماد على مختلف المصادر الطاقوية المتجددة سيساهم في تحقيق الاستدامة.

الفرضية الثانية: التسيير الجيد للنفايات يؤدي إلى تحقيق الاستدامة. هي فرضية صحيحة فالتسيير الجيد للنفايات من خلال التحكم فيها وتثمينها له دور كبير في الحفاظ على البيئة، وبالتالي العيش بطريقة مستدامة. إذ يمثل التسيير الجيد للنفايات حجر الزاوية لتحقيق الاستدامة.

الفرضية الثالثة: كلما زاد الوعي البيئي للمواطنين، كلما كان هناك تسيير أحسن للنفايات. هي فرضية صحيحة، حيث تلعب الثقافة دورا جوهريا في تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى بلورة سلوك بيئي إيجابي واعي لتسيير أمثل ورشيد للنفايات وضمان الاستدامة البيئية.

انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أدى انتقال مهمة حماية البيئة من جهاز لآخر ومن وزارة إلى أخرى إلى عدم الوضوح وعدم الاستقرار وضعف في الأداء البيئي للجزائر.

-لا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دون حماية حقيقة للوسط البيئي الذي نعيش فيه، لأن المشاكل الايكولوجية وثيقة الصلة بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

- التنمية المستدامة لا تعني حماية البيئة فقط، بل هي ترابط مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة ما لم يكن هناك تفكير في الأجيال القادمة.

الخاتمة:

- يبقى الاهتمام بالبعد البيئي ناقصا ما لم يتوفر الوعي الفردي والجماعي بضرورة حماية البيئة وضمان تواصل التنمية.

- تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق تنمية اقتصادية فعالة، وكذا تنمية اجتماعية عادلة، بالإضافة إلى تنمية بيئية مستدامة.

- اعتمدت الجزائر في سياستها لحماية البيئة على الأدوات القانونية لفترة طويلة، ولكن واقع التنمية المستدامة الذي يظهر من خلال تدهور حالة البيئة، فرض عليها اللجوء إلى الأدوات الاقتصادية كونهما يكملان بعضهم البعض.

-العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة هي علاقة تأثير وتأثر، فالبيئة لا تكون مكتملة إذا لم تكن هناك تنمية مستدامة شاملة لكل الجوانب المختلفة، والتنمية على غرار البيئة بدورها لا تكون كاملة إذا لم تكن في بيئة سليمة.

- من خلال دراستنا لواقع التنمية المستدامة في الجزائر وجدنا أن الاقتصاد الجزائري غير مستدام، ورغم مختلف الإصلاحات التي شهدها، لم يحقق المستوى المطلوب كونه يعتمد على عائدات البترول والمحروقات التي تعتبر موردا طبيعيا غير متجدد. فالناتج المحلي الخام خارج هذا القطاع لم يرق لمستوى التطلعات خاصة في قطاع الصناعة والزراعة والتي بدونها ينعدم الأمن الغذائي.

- تعيش الجزائر واقعا بيئيا غير مستقر، فهي تعاني من التلوث بكل أنواعه، إضافة إلى التصحر وندرة المياه وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة بسبب الزحف العمراني، ولقد قامت الجزائر باتخاذ جملة من التدابير لمواجهتها من خلال إنشاء عدة هياكل ومراكز وطنية لحماية البيئة، ورغم كل هذا مازالت المشاكل البيئية قائمة. الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود والتنسيق بين مختلف القطاعات.

- تعيش الجزائر أيضا وضع اجتماعي متأزم مع انخفاض المستوى المعيشي وتزايد نسبة البطالة والفقر.

- من خلال دراسة حالة بلدية موزاية، وجدنا عدة مشاكل تتعلق بسوء تسيير وإدارة النفايات وهذا راجع لقلة الإمكانيات المادية.

- التخلص الغير صحيح للنفايات يؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية كتلوث الهواء، وهذا ينعكس سلبا على تحقيق التنمية المستدامة.

- التسيير الأمثل للنفايات المنزلية يستدعي وضع قواعد لجمع وفرز وتثمين النفايات بهدف تقليص حجمها والمحافظة على البيئة.

- من أهم أسباب سوء تسيير النفايات في الجزائر نقص الثقافة البيئية لدى غالبية المواطنين، بالإضافة إلى قلة وقدم العتاد والوسائل.

التوصيات و اقتراحات:

-بغية النهوض بالوضع البيئي وحماية صحة المواطنين في بلديات الوطن بصفة عامة، وجب التكفل الأنجع بتسيير النفايات المنزلية وذلك من خلال إنشاء مراكز للردم التقني وإزالة المفرغات العشوائية. والتشجيع على إنشاء مؤسسات خاصة بإعادة التدوير والاستثمار في مجال النفايات.

- إن تسيير مراكز الردم التقني يتطلب وجود مختصين وتقنيين وأعوان أكفاء في مجال تسيير ومعالجة وفرز النفايات، ووجب اللجوء إلى اختيار مواقع ومساحات تكون بعيدة عن المناطق المحمية والطبيعية وللتقليص من الروائح التي تفرزها مراكز الردم التقني لابد من القيام بحملات تشجير على مقربة من هذه المراكز.

- ضرورة إشراك جميع المواطنين في عملية تسيير النفايات المنزلية من خلال نشر الوعي والتحسيس بالآثار السلبية التي قد يخلقها الرمي العشوائي لهذه النفايات عبر مختلف وسائل الإعلام، بالإضافة إلى إشراكهم في عملية تسهيل عمل أعوان البلدية في مجال تصنيف النفايات وفرزها قبل رميها في مراكز الردم.

- تحديث الوسائل المادية المستعملة في عملية جمع، نقل ومعالجة النفايات، مع ضرورة القضاء على النقاط السوداء في الوسط الحضري.

- وضع آليات قانونية لردع المواطنين غير الملتزمين بقواعد النظافة وتسيير النفايات على مستوى البلدية.

- وضع خط هاتفي لاستقبال شكاوي السكان في مجال النفايات.

- وجب تشجيع مشاريع إعادة تدوير النفايات، وتقديم جميع المعلومات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين للاهتمام بالصناعات التدويرية.

- خلق جو تنافسي بين مختلف بلديات الوطن أو حتى الولايات التي لها نفس الخصائص البيئية كمبادرة أنقى بلدية أو ولاية، هذا ما سيجعلها تتسابق في مجال الحفاظ على البيئة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم.**

أ- **المراجع باللغة العربية:**

1/ الكتب:

- -أبو زنط ماجدة، عثمان غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان دار صفاء للنشر 2006.
- -أبو النصر مدحت، التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها المجموعة العربية للنشر، ط1، 2017.
- -أحمد يحي نظام إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية دار يازوري للنشر 2011.
- أحمد ملحة الرهانات البيئية في الجزائر مطبعة النجاح 2000.
- بكدي فاطمة الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيقي مركز الكتاب الأكاديمي ط1 2020.
- بكدي فاطمة، رابح حمدي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة عمان، مركز الكتاب الأكاديمي ط1 2016.
- بشير هشام علاء الضاوي حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، مركز قومي للإصدارات القانونية، ط2013،1.
- بشير هشام حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، المركز القومي للإصدارات القانونية ط1، 2011.
- الجبالي حمزة التحديات البيئية في القرن الواحد والعشرين دار عالم الثقافة للتوزيع،2016.
- حمد بن محمد آل الشيخ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة دار العبيكان للنشر،2008.
- -كافي يوسف التنمية المستدامة دار الأكاديميون للنشر 2016.
- كافي يوسف اقتصاديات البيئة، دمشق دار رسلان للطباعة والنشر 2013.
- محمود خليل محمد المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة دار حميثرا للنشر ط1 2018.
- مقدادي كاظم حماية البيئة البحرية مركز الكتاب الأكاديمي ط1 2016.
- سيد عاشور أحمد التلوث البيئي في الوطن العربي واقعه وحلول معالجته القاهرة 2006.
- عبد الله البريدي التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة مع التركيز على العالم العربي الرياض، العبيكان للنشر، ط1، 2010.

قائمة المراجع:

- عبد الرزاق الدليمي الاعلام المتخصص، دار اليازوري للنشر، 2019.

- عدنان العذاري الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار المنهل ط1، 2016.

- علي عبد الكريم دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، ط2012،1.

- عشري منال تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي،2022.

2/ المقالات من مجلات:

- بوجمعة سارة، محمد مزياني واقع إدارة النفايات الصلبة في الجزائر مجلة نور للدراسات الاقتصادية مجلد5 عدد2، 2019.

-زغيب شهرزاد، لمياء عماني البيئة والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير العدد6، 2011.

-حدة فروحات استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث العدد7، 2018.

- يسلي تنهينان أثر جائحة كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد27, 2021.

- يخلف أسماء استراتيجية المؤسسات العمومية والخاصة كشريك اقتصادي في تسيير النفايات الحضرية مجلة القانون العقاري.

- لزار سميرة البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة مقاربة لفهم العلاقة بينهما، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مجلد 8، العدد 2، 2021.

- مصطفاوي عايدة تسيير النفايات المنزلية في الجزائر بين النص القانوني والواقع العملي مجلة آفاق العلوم العدد 2017،8.

- مرابط إيمان استراتيجية حماية البيئة في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي العدد14، 2018.

- عابي وليد، سميرة مومن آليات وأدوات حماية البيئة من منظور التنمية المستدامة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد 2019.

- فرج عبد الواحد البعد البيئي للشركات النفطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية العدد5، 2020.

- صديقي النعاس وآخرون واقع تسيير النفايات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد2020،9.

- خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر 1992-2015 جامعة قسنطينة.

3/المذكرات والرسائل الجامعية:

أ/أطروحات الدكتوراه:

- بوحفص رواني المراجعة البيئية وسبل تحقيقها في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، دراسة حالة مجمع سوناطراك أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2018.

- بوسكار ربيعة، مشكلة البيئة من منظور اقتصادي أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

- بلقاسم رابح متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015.

- ولد باحمو سمير دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة حالة القطاع الصناعي ولاية أدرار، أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

- حسونة عبد الغني الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013.

- طاهري قادر، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2006.

- العابد رشيدة مساهمة الأدوات الاقتصادية في تسيير النفايات الصلبة الحضرية في الجزائر دراسة حالة بلدية الوادي، أطروحة دكتوراه جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2018.

ب/ ماجستير وماستر:

- بن ماضي قمير دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2012.

عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة البليدية، كلية العلوم الاقتصادية، 2008.

- عثماني وليد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة في ضوء قواعد القانون الدولي مذكرة ماجستير جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012.

- خلادي سومية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2013.

- بوعزيز سليمة السياسة العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015.

- بوشيخي وهيبة، بوعجاج عائشة، واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية 2021.

- ياسين كوسة السياسات البيئية و التنمية المستدامة في الجزائر مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2020.

- رمضاني إسلام التخطيط البيئي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريرج كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020.

- رحماني عبد القادر، خريف عبد الرحمان العلاقة التفاعلية بين حماية البيئة والتنمية المستدامة مذكرة ماستر جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2020.

4/ مصادر قانونية:

- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/6/22 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية العدد 37.

- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 2012/2/21 المتعلق بالولاية ج ر العدد 12.

- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/7/13 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج ر العدد 43.

- القانون رقم 83-03 المؤرخ في 1983/2/5 المتعلق بحماية البيئة ج ر العدد 6.

- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ج ر العدد 77.

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتهيئة الإقليم ج ر العدد 77.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-357 المؤرخ في 2020/11/30 يحدد صلاحيات وزير البيئة ج ر العدد 73.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-358 المؤرخ في 2020/11/30 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة البيئة ج ر العدد 73.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-359 المؤرخ في 2020/11/30 يحدد تنظيم المفتشية العامة لوزارة البيئة ج ر العدد 73.

قائمة المراجع:

- مرسوم تنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 2002/4/3 يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ج ر العدد 22.

- مرسوم تنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 2002/5/20 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات ج ر العدد 37.

- مرسوم تنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 2002/8/17 يتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات أكثر نقاء ج ر العدد 56.

- مرسوم تنفيذي رقم02-263 المؤرخ في 2002/8/17 يتضمن إنشاء معهد وطني للتكوينات البيئية ج ر العدد 56.

- مرسوم تنفيذي رقم05-375 المؤرخ في 2005/9/26 يتضمن إنشاء وكالة وطنية للتغيرات المناخية ج ر العدد 67.

- قرار وزاري مؤرخ في 2007/5/28 يتضمن تنظيم مديريات البيئة الولائية ج ر العدد 57.

5/ وثائق إدارية: حميد قدور المندوب المكلف بالإحصائيات مونوغرافيا بلدية موزاية.

6/ ملتقيات وتقارير:

- سنوسي زوليخة، بوزيان، مداخلة البعد البيئي للتنمية المستدامة جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر 2020 الصادر عن الوكالة الوطنية للنفايات.

- تقرير عمل صندوق البيئة العالمية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر الصادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

7/ مو اقع إلكترونية:

- http://alamarabi.com

- موقع الوكالة الوطنية للنفايات/https://and.dz/presentation/apropos

-الموقع الالكتروني ويكيبيديا

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%A9

- https://arsco.org/article-detail-349-8-0

- موقع وزارة البيئة والطاقة المتجددة www.me.gov.dz

https://democraticac.de/?p=83265-

https://hbrarabic.com-

http://ech-chaab.com/ar-

8/ محاضرات عامة:

-بيزات صونيا محاضرات في مادة البيئة والتنمية المستدامة جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018/2017.

- مغراوي لقمان محاضرة السياسة العامة الصحية، مقياس سياسات قطاعية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر 2022.

- مغراوي لقمان محاضرات السياسة العامة والاستشراف بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر 2022.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

- Books:

- Introduction to sustainable development international Hellenic University published in 2015.

- Jennifer A.elliott An introduction to sustainable development 4th Edition Routledge perspective on development.

- Reports:

- United nations transforming our world the 2030 agenda for sustainable development.

- Sites:

- Sustainable development goals, united nation development programmer https://www.undp.org/sustainable-development-goals.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: استبيان

هذه الاستمارة موجهة للسكان، الهدف منها هو البحث العلمي فقط، الرجاء إفادتنا بمعلومات صحيحة ودقيقة من أجل إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر وشكرا.

1- أسئلة شخصية:

-السن:.....

-الجنس: ذكر..... أنثى:.....

-هل تعمل:.....

-الحي:.....

2- معلومات خاصة بالنفايات:

-أين تضعون النفايات المرمية:

أكياس خاصة:.....، أكياس عادية:.....، دلو خاص بالنفايات:.....، أخرى:.....

-هل تقومون بطرح نفاياتكم كل يوم:.....، كل يومين:.....، أكثر من يومين:.....

-هل هناك مكان مخصص لرمي النفايات في الحي:.....

-في حالة عدم وجوده، أين ترمون النفايات: أمام المنزل:.....، على الرصيف:.....، عشوائيا:.....

-هل مكان رمي القمامة قريب من منزلك:.....

-متى وقت جمع القمامة من طرف عمال المصلحة:.....

-هل تحترم أوقات الجمع:.....

هل أوقات الجمع تناسبك:.....

هل لديكم حاويات خاصة بكل نوع من النفايات (حاوية للزجاج فقط، حاوية للكرتون فقط...):.....

هل تعانون من إزعاج الحشرات والروائح:.....

في حيك هل توجد هناك ظاهرة الرمي الفوضوي للنفايات:.....

كم مرة في الأسبوع تفرغ الحاوية:.....

هل يرضيك عمل مصلحة البلدية:.....، أحيانا.....

ماذا تقترح لتحسين وضعية النفايات في حيك:

.....

.....

.....

ملحق رقم 02: استمارة مقابلة

مقابلة شفوية مع السيد: سليمان رئيس مكتب النظافة.

بمقر دائرة موزاية في 7,6,5 مارس 2023.

من اعداد: جيلالي ساعوا محمد جمال.

تحت اشراف: الأستاذة حاجة أمال.

تحية طيبة إلى السيد رئيس مكتب النفايات، بهذا الصدد أشكره على قبوله إجراء هذه المقابلة معنا وذلك خدمة للبحث العلمي في إطار إعداد مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة ونظم مقارنة.

ومن أجل تحقيق الهدف من المقابلة (الحصول على معلومات) قمنا بصياغة الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ماهي مهمة هذا المكتب؟

السؤال الثاني: ما هو الهيكل التنظيمي لهذا المكتب المكلف بتسيير النفايات؟

السؤال الثالث: ماهي طريقة عمل هذا المكتب؟ وماهي العلاقة التي تربطه بالبلدية؟

السؤال الرابع: ماهي الوسائل والإمكانات التي يتوفر عليها لتسيير النفايات؟

السؤال الخامس: بعد عملية الجمع، أين تقومون بكب النفايات؟

السؤال السادس: ماهي أهم المشاكل التي تواجهكم عند تأديتكم لنشاطكم؟

السؤال السابع: هل هناك شراكة مع القطاع الخاص في مجال تسيير النفايات؟

السؤال الثامن: هل تقومون بعملية تدوير النفايات وتثمينها؟

السؤال التاسع: ماهي مصادر التمويل التي تعتمدون عليها في تسيير النفايات؟

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تصنيف الموارد الطبيعية حسب أصلها وعمرها الزمني	15
2	التطور التاريخي للتنمية المستدامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	24
3	مؤشرات التنمية المستدامة حسب الأمم المتحدة	27
4	التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة	31
5	قائمة المناطق المحمية بالجزائر	39
6	نسب تلوث الهواء حسب القطاع في الجزائر	40
7	مكونات النفايات المنزلية في الجزائر لسنة 2018	40
8	مناطق التصحر والمناطق المهددة بالتصحر	41
9	النمو الاقتصادي في الجزائر	65
10	معدلات التضخم في الجزائر	65
11	هيكل الميزان التجاري في الجزائر	66
12	الديون الخارجية للجزائر	67
13	النمو الديموغرافي في الجزائر	67
14	تطور عدد الهياكل التربوية في الجزائر	68
15	تطور عدد الهياكل الصحية في الجزائر	69
16	تطور نسب التشغيل ومعدلات البطالة في الجزائر	70
17	تطور الأراضي الزراعية في الجزائر	71
18	نسب حرائق الغابات في الجزائر	71
19	تطور نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر	72
20	معدل التلوث الجوي في الجزائر	72
21	الترتيب العالمي للجزائر حسب مؤشر الأداء البيئي	73
22	قطاعات مدينة موزاية	88
23	توزيع الحاويات على مستوى الفرع البلدي موزاية	89
24	برنامج الجمع خلال شهر رمضان	90
25	برنامج الكنس خلال شهر رمضان	90
26	الوسائل المسخرة لنقل النفايات	91
27	برنامج عمل السائقين	91
28	نوع ووضعية الشاحنات	92
29	قائمة النقاط السوداء والمفارغ العشوائية ببلدية موزاية	93

30	الفئات العمرية المأخوذة من عينة الدراسة	95
31	عدد العمال والبطالين من عينة الدراسة	96
32	الأحياء المأخوذة كعينة للدراسة	96
33	وضع النفايات في بلدية موزاية	96
34	طرح النفايات في بلدية موزاية	97
35	أوقات جمع النفايات من طرف عمال المصلحة	98
36	تفريغ الحاويات في الأسبوع في بلدية موزاية	100

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تعريف إجرائي لمصطلح التنمية المستدامة	21
2	أبعاد التنمية المستدامة	30
3	مجموع استثمارات صندوق البيئة العالمية في منطقة البحر المتوسط	64
4	مراكز ومعاهد التعليم المهني في الجزائر	69
5	الهيكل التنظيمي لبلدية موزاية	81
6	الهيكل التنظيمي لمكتب النظافة	88
7	نسبة الذكور والإناث من عينة الدراسة	95
8	مكان رمي النفايات في بلدية موزاية	97
9	موقع رمي القمامة في بلدية موزاية	98
10	احترام أوقات الجمع من طرف مواطني بلدية موزاية	98
11	مدى مناسبة أوقات الجمع	99
12	إزعاج الحشرات والروائح للمواطنين في بلدية موزاية	99
13	ظاهرة الرمي الفوضوي للنفايات في بلدية موزاية	100
14	تفريغ حاويات النفايات في الأسبوع في بلدية موزاية	101
15	درجة رضا المواطنين عن عمل مصلحة النفايات	101

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	-
الإهداء	-
الملخص	-
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: القضايا العامة في ماهية البيئة والتنمية المستدامة	
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية البيئة	09
المطلب الأول: مفهوم البيئة	09
المطلب الثاني: خصائص البيئة ومواردها	12
عناصر البيئة	12
موارد البيئة	14
المطلب الثالث: السياسة العامة البيئية	15
مفهوم السياسة العامة البيئية	16
أهداف السياسة العامة البيئية	17
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة	18
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	18
المطلب الثاني: المحطات الرئيسية للتنمية المستدامة	21
المطلب الثالث: أهداف مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة	25
المبحث الثالث: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي	32
المطلب الأول: مرحلة استبعاد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة	32
المطلب الثاني: مرحلة إقرار العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة	33
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: و اقع البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	37
المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر	38
المطلب الأول: المقومات الطبيعية والمشاكل البيئية في الجزائر	38
الفرع الأول: خصائص الوسط الطبيعي في الجزائر	38
الفرع الثاني: المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر	39
المطلب الثاني: أسباب تدهور البيئة في الجزائر	42

المطلب الثالث: الاستراتيجية الوطنية للبيئة	43
مبادئ الاستراتيجية	43
عناصر الاستراتيجية	44
المبحث الثاني: جهود الجزائر في مجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	45
المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر	45
الفرع الأول: التطور المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر	45
الفرع الثاني: التطور التشريعي القانوني لحماية البيئة في الجزائر	48
المطلب الثاني: الهيئات الكفيلة بحماية البيئة في الجزائر	52
الفرع الأول: على المستوى المركزي	52
الفرع الثاني: على المستوى المحلي	58
المطلب الثالث: التدابير المالية لحماية البيئة في الجزائر	61
الفرع الأول: التمويل الداخلي للقطاع البيئي	61
الفرع الثاني: التمويل الخارجي للمشاريع البيئية	63
المبحث الثالث: وضع التنمية المستدامة في الجزائر	64
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية في الجزائر	64
المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية في الجزائر	67
المطلب الثالث: المؤشرات البيئية في الجزائر	71
خلاصة الفصل الثاني	74
الفصل الثالث: دراسة تسيير النفايات المنزلية في بلدية موز اية	
تمهيد	76
المبحث الأول: تقديم عام لبلدية موزاية	77
المطلب الأول: نبذة عن بلدية موزاية	77
المطلب الثاني: سير المجلس الشعبي البلدي ومصالح بلدية موزاية	80
المبحث الثاني: واقع تسيير النفايات في بلدية موزاية	83
المطلب الأول: ماهية تسيير النفايات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	83
مبادئ تسيير النفايات	84
المخطط البلدي لتسيير النفايات	85
تسيير النفايات وعلاقته بالتنمية المستدامة	85
المطلب الثاني: تسيير وإدارة النفايات في بلدية موزاية	86
المطلب الثالث: المشاكل المتعلقة بتسيير النفايات في بلدية موزاية	93
تحليل استمارة الاستبيان	95

خلاصة الفصل الثالث	103
خاتمة	
قائمة المراجع	-
قائمة الملاحق	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
الفهرس	-